

الحركة المطلبية للمعلمين اللبنانيين في المدارس الرسمية والخاصة



الى الاخ الكبير
الاستاذ محمد سليم
مع الحب والتقدير
٢٧/٢/١٩٦٢
محمد الساحلي

الحركة المطلبيّة للمعلمين اللبنانيين في المدارس الرسميّة والخاصّة

بقلم

المحامي محمّد الساحلي




للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

المقدمة

بقلم نقيب الصحافة اللبنانية
الاستاذ رياض طه

تربطني بمؤلف هذا الكتاب صداقة قديمة ، خبرت عبرها صدقه واخلاصه وانسجامه مع ذاته . لقد انطلق هذا الكاتب من صفوف المعلمين الرسميين الذين عايشهم وعانى همومهم بل ماساتهم . واذا كان قد انقطع عن التدريس ، منذ بضع عشرة سنة ، فان اعتناءه بأعداد هذا الكتيب يدل على انه ما فتيء يحن الى ماضيه في التعليم ،وما برح يشارك المعلمين شعورهم وفكرهم .

وقضية المدرسين في لبنان هي نموذج او صورة واحدة من صور الطبقـات الشعبية التي تكافـح في سبيل عيش افضل ومجتمع اعـدل .

كل ما ارجوه ، وما ينشده مؤلـف هذا الكتيب ، هـو حث لبنان على الاهتمام بالمعلم، واعطاء هذا الانسان مـن الحقـوق ما يوازي التبعـات التي يتحملهـا امام وطنـه وشعبه بل امام ضميره .

ثم ان انصاف المعلـم هـو ، في الوقت عينه ، علامة تفهم وتقدير لدور المدرسة في اعداد الاجيال الجديدة ،ولمهمة التربية في تنشئة رجال الغد تنشئة وطنية سليمة واعية .

في ٢ اذار ١٩٧٢ رياض طـه



تمهيد

تستأثر قضية المعلمين المصروفين اليوم، باهتمام الراي العام اللبناني ، وذلك لعدة اسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وانسانية .

وترتسم امام هذه القضية علامات استفهام عديدة ، وتدور حولها مناقشات شاركت ولا تزال تشارك فيها جميع الفئات اللبنانية ، ولا غرو في ذلك ، فالمعلمون الـ ٣٠٩ المصروفون ينتمون الى جميع المناطق اللبنانية ، والى جميع التيارات التى تنبض بها الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان ، مع علامة فارقة توضح هويتهم الطبقية وتربطهم جميعهم بفقراء هذا البلد !

لقد صرف هؤلاء، كما اعلن رسميا ، بسبب اضراب معلمي المدارس الرسمية في مطلع هذه السنة .

فما هي قصة هذا الاضراب وما هي خلفياته ؟

اذا كانت الصحف ووسائل الاعلام الاخرى قد اسهبت في الحديث عن هذا الاضراب، فان هناك اضرابات سابقة كثيرة للمعلمين اللبنانيين يجهلها الكثيرون ، مع ان الاضراب الاخير ، على اهميته ، ليس الا حلقة واحدة منها ،ولا يمكن فهمه بالتالي ، بكل جوانبه وابعاده ، بدون الرجوع الى الحلقات السابقة ودراستها .

فما هي قصة اضرابات المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة في لبنان ؟

ولماذا يلجا المعلم الى الاضراب ، وما هي الاسباب التي تجعله يسلك هذا السبيل ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة تلقي مزيدا من الاضواء على اضراب المعلمين الرسميين الاخير ، وعلى الظلم اللاحق بضحاياه الـ ٣٠٩ المصروفين ، وترسم لهذه القضية صورة واضحة من حق كل مواطن ان يطلع عليها .

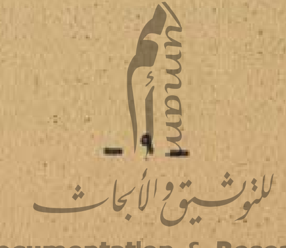
وهذا هو الهدف من اصدار هذا الكتاب ..

بيروت في ٦ - ٣ - ١٩٧٣


للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

القسم الاول

الحركة المطلبية لمعلمي المدارس الرسمية



اضراب عام ١٩٥٠

عنيت الدولة في موازنة ١٩٤٨ بوزارة التربية الوطنية عناية خاصة فزادت موازنتها « ٢٤٥٤٠٧١ » ليرة لبنانية ، واقرت وجوب تعميم التعليم الرسمي ورفع مستواه في البلاد . وقد اوصى المؤتمر العربي الثقافي المنعقد في لبنان عام ١٩٤٧ ، ولجنة التربية الوطنية في المجلس النيابي اللبناني ومؤتمر الاونسكو العالمي، بوجوب تعزيز المعلم ورفع مستواه المادي والادبي ، حيث تتحقق الفكرة الواردة في الموازنة والقائلة « بضرورة رفع مستوى التعليم الرسمي وتعميمه ».

وكان لا بد لافراد الهيئة التعليمية في لبنان من القاء نظرة على وضعية المعلم الرسمي في الخارج فالمعلم التركي يتقاضى راتبا لا يقل عن راتب المهندس مع جميع الامتيازات المعطاة له (تخفيض ٥٠٪ للمواصلات ، تعليم اولاده مجانا حتى اعلى درجات التعليم الجامعي مع اعطائه جميع التسهيلات اللازمة لزيادة ثقافته وتخصصه ..) والمعلم العراقي يتقاضى (بدل سكن) والمعلم السوري اجيز له بعد رفع ملاكه تعليم اولاده حتى اعلى الدرجات الجامعية علما بأن اسباب المعيشة عندهم ارخص منها في لبنان .

والمعلمون الرسميون الذين كانوا يعتبرون مهنتهم فنية بحتة تخصصوا من اجلها سنتين واكثر في دار المعلمين اثارهم اقدام الدولة في السنوات السابقة لسنة ١٩٤٨ على رفع جميع رواتب الفنيين واصحاب الاختصاص ، كخريجي الفرع الزراعي والرسامين في المشروع الانشائي واصحاب الرواتب المقطوعة في وزارة الاشغال العامة دون ان ينالوا شيئا من ذلك ، علما بأن خريج الفرع الزراعي مثلا حامل الشهادة الابتدائية يتقاضى راتبا بعد تخصصه سنتين في الفرع المذكور يوازي راتب المعلم الرسمي بعد خدمة عشرين سنة .

وقد لاحظ المعلمون قلة عدد المتقدمين من حملة الشهادات العالية الى مباراة الدخول لدار المعلمين ، وذلك نظرا لتأخر حالة المعلم المادية والمعنوية ، كما ان عددا كبيرا

من حملة الشهادة التعليمية قد هجر سلك التعليم الرسمي الى السلك الاداري ، وبالاخص ضريبة الدخل ، والسلك الخارجي ، حيث حرمت وزارة التربية من جهود اكثر من سبعين مربيا من خيرة معلميها ، وكان الحل في نظر الهيئة التعليمية الرسمية عدم تعيين وكلاء من غير حملة الشهادات العالية فتتحسن معنويات المعلم، ثم رفع الملاك الحالي لتحسين حالته المادية فتصبح متناسبة مع ثقافته ومهمته .

ولقد اظهر الواقع ان المعلم لا ينال ترقية ما الا في الترقيات العامة ، بينما يرقى غيره من الموظفين الاداريين منفردا في ظروف كثيرة . .والباب مفتوح امام الموظف الاداري الموثوب الى المراكز العالية عند شغورها .

وبما ان للمعلم الرسمي مركزه في الهيئة الاجتماعية فلا بد له ان يحافظ على هذا المركز ، كما انه بحاجة الىتعزيز ثقافته العامة حسب تطور الحركة الفكرية والعلمية ، وهو المثل الاعلى للناشئة فعليه ان يحافظ على اناقته ومظهره ولن يتسنى له ذلك الا برفع مستواه المادي .

امام كل هذه الظروف والمعطيات كان لا بد للمعلمين الرسميين ان يتدارسوا اوضاعهم ومتطلباتهم الوظيفية والمعيشية التي ترفع مستواهم ومستوى التعليم الرسمي ، وعلى هذا الاساس بدأ تنسيق المواقف وتحديد المطالب . والمطالب التي طرحت هي :

١ ــ رفع الملاك بحيث يصبح الراتب كافيا .

٢ ــ الترقية مرة في كل سنتين على الاكثر .

٣ ــ انتقاء مفتشي التعليم عند الحاجة من بين افراد الهيئة التعليمية .

٤ ــ تقصير مدة التقاعد من ثلاثين الى عشرين سنة .

٥ ــ انشاء نقابة للمعلمين الرسميين او مجلس دائم لهم في وزارة التربية

وكان المطلب الاول هو المطلب الاهم في ذلك الوقت . وعلى هذا الاساس بدأت هيئة التعليم الرسمي حملة

الاتصالات لتحقيق المطالب ولكن هذه الاتصالات لم تجد نفعا الا انها مهدت لاول اضراب في تاريخ التعليم الرسمي في لبنان .

الاتصالات

قامت الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية بعقد اجتماع في بيروت في شهر نيسان سنة ١٩٤٨ ، وبعد ان تدارس المجتمعون اوضاع الهيئة التعليمية الرسمية ، تقرر بالاجماع السعي بكل الوسائل المشروعة لرفع مستوى المعلم الرسمي من الوجهة المادية ، كما كلف كل من المدرسين: محمد كزما ، حاتم حيدر ، عبد الرحمن الرفاعي ، بوضع عريضة تتضمن عرضا لواقع الهيئة التعليمية الرسمية ومطالبها الملحة ، ثم يقوم وفد من معلمي ومعلمات المدارس الرسمية بمقابلة المسؤولين في وزارة التربية ورفع العريضة المذكورة اليهم . وقد قامت اللجنة المكلفة بوضع العريضة ثم وقع عليها الاعضاء المذكورون اعلاه وزهاء خمسمئة معلم ومعلمة .

وفي ما يلي نصها :

لمعالي وزير التربية الوطنية في الجمهورية اللبنانية الافخم

تتشرف الهيئة التعليمية في جميع مدارس لبنان الرسمية بعرض ما يلي :

للمعلم ، كما لا يخفى ، كرامته ومنزلته في الوطن والمجتمع . وعليه واجبات اساسية عظيمة الشأن، يقوم بها هذا «الجندي المجهول» بكل اخلاص ونشاط وصمت . وقد زادت المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقه اهمية في هذا العهد الوطني الجديد - عهد الانبعاث والتأسيس والبناء - وذلك امر طبيعي .

على ان حالة المعلم الرسمي اليوم ، من الوجهتين المادية والمعنوية ، لا تتفق وخطورة العمل المنوط به ، ولا تتناسب مع كرامته وجهوده واتعابه . وهو ليس بمطمئن الى مستقبله المادي ومستقبل عائلته واولاده .

ان المعلم الرسمي ، يا صاحب المعالي ، مزود بثقافة صحيحة. وثقافته هذه تفوق ثقافة كثيرين من موظفي الدولة، ولا تقف غالبا عند حد معين بل انها تزداد اتساعا وعمقا يوما بعد يوم ، على الرغم من ضعف الوسائل . وقد اثبت الواقع ان المعلم الرسمي يستطيع ان يتسنم مراكز ادارية هامة وينجح فيها بسرعة نجاحا تاما . ولنا عدة زملاء تركوا التعليم وانخرطوا في سلك الادارة ، فاظهروا مقدرة فائقة ، ونالوا ثقة رؤسائهم واعجاب الجميع . وها ان نتائج الفحوص الحكومية الاخيرة في وزارة المالية قد اثبتت، مرة جديدة ، ان المعلم هو دائما في الطليعة بفضل ثقافته واطلاعه واخلاصه واستعداده .

ان بيننا عددا كبيرا من حملة شهادة دار المعلمين

اللبنانية . ومعنى هذا ان كثيرين منا تخصصوا لهذا الفن ، فن التربية والتعليم . فنحن معشر المعلمين من ذوي الاختصاص في مهنتنا . فقد اختص كل منا في هذه المهنة قبل ان يمتهنها ، كما اختص الطبيب او المحامي او المهندس في مهنته تلك . واذا ذكرت المسؤولية في هذه المناسبة فلا نعتقد ان مسؤولية المعلم تقل عن مسؤولية سواه من ارباب الاختصاص ، بينما راتبه ينتهي بأقل مما يبدأ به غيره (فالمهندس مثلا يبتدىء بأساس ١٤٠ ليرة وخريج دار المعلمين بـ ٥٥ وينتهي بـ ٨٠ في حين ان تلميذه خريج الفرع الزراعي في بيروت يبتدىء بـ ٧٥ ليرة كأساس) .

ولبنان العزيز ، الفخور بحمل مشعل الثقافة في البلاد العربية ، قد أهمل المعلم اهمالا ظاهرا لا مبرر له ، بينما نرى شقيقاته ، ولا سيما سورية ومصر ، اجابة لتوصيات المؤتمر الثقافي العربي واحقاقا للحق ، قد عززت المعلم ورفعت مستواه المادي والادبي فاصبح له ملاك محترم يتناسب مع مسؤوليته واختصاصه وثقافته .

ثم ان الخدمة في التعليم مدة ثلاثين سنة شيء ، والخدمة مدة ثلاثين سنة في سائر الوظائف الحكومية ، شيء اخر . فالتعليم مهنة شاقة في حد ذاتها ، بل مضنية . والمعلم ، خلافا لجميع موظفي الدولة يشتغل نهارا ليلا : في النهار يشتغل بين جدران الصف ، وفي الليل يقبع في غرفته ليصحح فروض تلاميذه ويحضر للغد دروسهم . فهو اذن، قياما بواجب الوظيفة ، في عمل دائم متصل غير منقطع . فمن الطبيعي ان يخرج بعد ثلاثين سنة محطما عليلا . ونحن، في هذه المناسبة ، نذكر لكم بصدق والم ان عددا ضئيلا من

زملائنا الذين تقدمونا استطاعوا ان ينالوا حقهم في التقاعد، لا لشيء ، الا لان اكثرهم عاجلتهم المنية وهم في « معركة التعليم » أي قبل ان تمكنهم حالتهم الصحية من الوصول الى سن التقاعد ·

لذلك جئنا بعريضتنا هذه نعرض لمعاليكم ظلامتنا ، وانتم خير من يلجأ اليه لاحقاق الحق ، مجملين لكم مطالبنا فيما يلي :

اولا ـ جعل راتب المعلم حامل الشهادة التعليمية (او المثبت المصنف) ماية ليرة كأساس ·

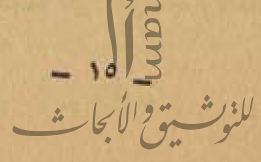
ثانيا ـ جعل مدة الخدمة للمعلم الرسمي عشرين سنة فقط بدلا من ثلاثين ·

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام ·

بيروت في ١٥ نيسان سنة ١٩٤٨

ثم قام وفد كبير من المعلمين والمعلمات بمقابلة المسؤولين في وزارة التربية وشرحوا لهم وضعية المعلم الرسمي وما يعانيه من ضيق ، رغم المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه، وكان رد المسؤولين انذاك وعدا برفع ملاك التعليم الرسمي ·

وبتاريخ ٢٣ ايار سنة١٩٤٨ قام وفد منمعلمي ومعلمات المدارس الرسمية بمقابلة وزير التربية الوطنية والخارجية الاستاذ حميد فرنجية في مكتبه بوزارة الخارجية وشرحوا له ما يعانيه المعلم الرسمي من ضائقة مالية طالبين ان تفيه الدولة حقه لان على عاتقه تنشئة ابناء لبنان ، فكان رد الوزير :



« اني ، مبدئيا ، اؤيد مطاليبكم ، وارى ان المعلم جدير بان يحيا حياة مطمئنة بل مرفهة ، يجب ان يكون لديه منزل لائق يأوي اليه ليستريح فيه . ويجب ان يحافظ على اناقة مظهره ، كما يجب ان يكون مطمئنا الى غده ».

ومرت الايام وتبعتها الشهور ولم يستجب المسؤولون في الدولة لمطالب المعلمين ، فكان لا بد لهيئة التعليم الرسمي من التذكير بالمطالب . ففي ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٤٨ رفع المعلمون كتابي « عتاب » الى وزير التربية الاستاذ حميد فرنجية ومدير التربية الوطنية الاستاذ ادوار ابو جودة ، هذا نصهما :

« حضرة صاحب المعالي وزير التربية الوطنية في الجمهورية اللبنانية الجليلة

لنا الشرف ان نرفع لمقامكم السامي ما يلى :

يوم الاحد الواقع في الثالث والعشرين من شهر نوار عام ١٩٤٨ تشرف وفد من معلمي ومعلمات المدارس الرسمية بمقابلة معاليكم في قصر وزارة الخارجية ، وعرض فيه الزميلان ناصيف يمين، ومحمد كزما ، ما يعانيه المعلم الرسمي من الضائقة المالية ، بالرغم من تخصصه في مادته، والعمل المجدي في تنشئة ابناء لبنان ، تنشئة وطنية حقة

وتذكرون معاليكم انكم اجبتم على الزميلين بان ما جاءا به مسلم به مبدئيا وزدتم عليه تصريحا قيما ، خلاصته ان المعلم حقيق بان يحيا حياة مطمئنة ، وان يرفه عنه في هذه الازمة الاقتصادية الحاضرة . ووعدتم معاليكم انكم ستبذلون جهدكم لاعطاء المعلم الرسمي حقه اذا سمحت ميزانية الدولة بذلك ، والا فانه سينال حتما بعض هذا الحق. ونصحتم وفد المعلمين باتباع سياسة خذ وطالب فانصرف الوفد شاكرا ومؤملا الكثير على يدكم .

غير ان خدمات عليا للدولة قد اشغلت جل اوقاتكم فاتت خيرا كلها ، دفعتنا الى التريث، وجعلتنا لا نلح في الطلب والمراجعة .

واليوم ، بعد أن استقرت الاحوال نسبيا نعود الى تذكير مقامكم بقضيتنا ، التي اعتبرتموها قضيتكم الخاصة ، مؤملين سرعة البتفيها ، لانكم عودتم الدولة ، ان تقطف ثمار جهدكم عاجلا لا اجلا .

وان الهيئة التعليمية الرسمية اذ ترفق بكتابها هذا نسخة من العريضة التي قدمت لكم سابقا ، تحفظ لمعاليكم خير الولاء والذكرى .

وتفضلوا يامعالي الوزير بقبول فائق الاحترام .

بيروت في ٢١ ت ١ سنة ١٩٤٨

« عن الهيئة التعليمية الرسمية »

« لسعادة مدير التربية الوطنية العام الافخم .

لنا الشرف ان نعرض لسعادتكم ما يلي :

كانت الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية قد عقدت اجتماعا في بيروت ، في اواخر نيسان الماضي قررت فيه بالاجماع ، السعي بكل الوسائل المشروعة ، لرفع مستوى المعلم الرسمي من الوجهة المادية . فتوصلا لهذه الغاية قابل وفد كبير من معلمي ومعلمات المدارس الرسمية ، المسؤولين في وزارة التربية الوطنية الجليلة ، رافعا اليهم العريضة المرفقة طيه ، شارحا لهم مايعانيه كل معلم رسمي من ضيق مادي ، الامر الذي لايتناسب مع المهمة الوطنية والانسانية العظيمة الملقاة على عاتقه . وقد قطع لنا رؤساؤنا عهدا برفع ملاك المعلمين الرسميين ، لاسيما حملة الشهادة التعليمية . كما ان لجنة تنظيم ملاكات الدولة قررت منذ بضعة أشهر الموافقة على رفع ملاك المعلمين الرسميين ، والفنيين في وزارة الاشغال العامة ، ورفعت مشروعا بذلك الى مجلس الوزراء اللبناني المعظم .

وها قد تحقق امل موظفي بعض دوائر الدولة ، ولم نزل نحن ، معشر المعلمين ، بانتظار تحقيق ولو بعض مطالبنا .

ولما كان وجود سعادتكم على راس مديرية التربية

الوطنية يحيي فينا الامل ، جئنا راجين انهاء قضيتنا بماعرف عنكم من عطف ونشاط واخلاص لاننا نعتبر ان قضيتنا هذه جزء من القضية الوطنية ، اذ على اكتافنا تقوم مهمة انشاء الجيل اللبناني الجديد ، وبالتالي العمل المستمر في سبيل اسقلال لبنان العزيز .

وتفضلوا ياسعادة المدير بقبول فائق الاحترام .

بيروت في ٢١ تشرين اول سنة ١٩٤٨

« عن الهيئة التعليمية الرسمية »

وقد وقع على هذين الكتابين عن الهيئة التعليمية :

محمد كزما	انيس بكري
فؤاد داغر	بهجت زعتري
فرانسوا ايوب	واصف الخطيب
يوسف بركات	جورج كرم
احمد المحمود	زكي التنير
بهجت حمدان	نجيب الفصيني

ولما لم تستجب الدولة لمطالب الهيئة التعليمية كان لا بد لهؤلاء من اجتماع لبحث الامر ، فعقد اجتماع عام في بيروت مساء ٣٠ تشرين اول سنة ١٩٤٨ ، وفي هذا الاجتماع انتخبت الهيئة التعليمية « لجنة المعلمين الرسميين » لتنطق باسمها ولتلاحق مطالبها وتدافع عن حقوقها . ولكن هذه اللجنة المنتخبة من قبل المؤتمرين لم تشأ المباشرة بعملها قبل نيل الثقة من كافة اعضاء الهيئة التعليمية الرسمية في كافة المناطق . وبعد حوالي شهر كانت عشرات الوثائق في حوزة اللجنة المذكورة كلها موقعة من افراد الهيئة التعليمية الرسمية .

وهذا نموذج عن تلك الوثائق التي وردت من مدرسة البنات الجديدة ــ بيروت « الفاريس » :

«نحن الموقعات والموقعين ادناه ، مديرة ، ومعلمات ومعلمي مدرسة البنات الجديدة الرسمية في بيروت ، نقر

ونعترف ان اللجنة التنفيذية المنتخبه في الاجتماع العام المنعقد مساء ٣٠ تشرين اول ١٩٤٨ في بيروت والمؤلفه من السادة :

محمد كزما «بيروت»
يوسف كنعان «الجنوب»
عبد الرحمن الرفاعي «جبل لبنان»
حاتم حيدر «البقاع»

ومندوب منتخب عن الهيئة التعليمية الرسمية في محافظة الشمال .

تمثل الهيئة التعليمية في جميع المدارس الرسمية في لبنان، وهذه اللجنة مكلفة بمواصلة السعي لدى المراجع الرسمية المسؤولة لرفع ملاك المعلمين الرسميين ،وتحسين حالة المعلم ماديا ومعنويا .

ونحن متضامنون مع لجنتنا هذه ومشاركون لها في المسؤولية» .

التواقيع :

حنا ابو الروس (المديرة)	نازك رمضان
جوزف زعرور	مارسيل صادر
ايلين قدسي	سلوم علام
هنريت توما	ليندا طالب
ايفا سابا	ايلين برباري
اسما ابي ضاهر	سميره رباني
ايميه بستاني	روز رزق
بهية بستاني	افلين حداد
ماري سلوم	ادال حتي

وفي الثالث من ايار سنة ١٩٤٩ ابرقت لجنة المعلمين الرسميين المذكوره الى رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري تعرض وضعها وتطلب تدخل فخامته لانصاف المعلم ومرت الايام ولم يحصل اي جديد على صعيد تحقيق المطالب الامر الذي ادى الى ثورة نفسية عند افراد الهيئة التعليمية

الرسمية فتداعى هؤلاء لعقد اجتماع . وقد عقد هذا الاجتماع في منزل المدرس حاتم حيدر بمحلة الطريق الجديدة واتخذ فيه قرار اجماعي بالامتناع عن التدريس مهما كانت النتائج .

وبعد مرور اسبوع عقد اجتماع اخر موسع بدعوة من اللجنة نفسها لدراسة الموقف وفي هذا الاجتماع اتخذت الهيئة التعليمية الرسمية وبالاجماع قرارا هذا نصه :

« تعطي الهيئة التعليمية الرسمية لجنتها المنتخبة مدة سبعة ايام لاعطائها قرارا حاسما في قضية رفع ملاكها وتنفيذه واذا لم تستجب المراجع المسؤولة الى مطلبها المذكور ، فان الهيئة التعليمية الرسمية تصر على قرارها السابق بالامتناع عن التدريس ابتداء من الساعة الثامنة من صباح ٣٠ نوار سنة ١٩٤٩ متكافلين ، متضامنين ، الى ان يجاب مطلبنا الاساسي عمليا او بصدور بلاغ رسمي من المسؤولين في السراي .

بيروت ٢١ نوار سنة ١٩٤٩ »

ومضت ايام ، واستدعيت اللجنة الى السراي حيث طلب المسؤولون منها تأجيل التحرك لمناسبة انعقاد شهر الانسكو في بيروت لان الجهود الرسمية منصبة على الاهتمام بمهرجانات الاونسكو العالمية ، فاقتنعت اللجنة وتأجل تنفيذ الاضراب .

وهدأت الحركة مع عطلة الصيف ، وفي مطلع العام الدراسي التالي ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ عادت اللجنة الى نشاطها فكلفت رسميا باعداد مشروع ملاك جديد لافراد الهيئة التعليمية على أن يعطى كل معلم او معلمة ترقية درجة واحدة ابتداء من صدور الملاك الجديد .

وفي الثاني من شهر شباط سنة ١٩٥٠ تقدم حملة الشهادة التعليمية من المدرسين الرسميين ببعض الاعتراضات على مشروع الملاك الجديد وطالبوا بأن يعتبروا من الفئات الفنية في الدولة .

وفي ١٥ شباط سنة ١٩٥٠ كتبت بعض الصحف نبأ

مفاده ان الهيئة التعليمية الرسمية قادمة على اضراب .
ماذا كانت ردة الفعل الرسمية ؟
استدعى وزير التربية الوطنية الامير رئيف ابي اللمع رئيس واعضاء اللجنة الى مكتبه . وفي الساعة الحادية عشرة تماما حضر السيدات والسادة : المفتشة افاقة الزعني ، المفتش جورج صراف ، مفتش بيروت نقولا يني بسترس ، حسن فروخ ، محمد كزما ، هنرييت توما ، ايلين قدسي ، عبد الحميد نايد ، حاتم حيدر ، وفي هذا الاجتماع تبني الوزير الامير مطالب المعلمين ومشروع الملاك الجديد واضاف حرفيا : « كل تحرك سلبي سيدفع المعلم الرسمي ثمنه غاليا »، فاكفهر الجو عندئذ وهم اعضاء اللجنة بالانسحاب ، فقال الوزير :

– يا اولادي هل لكم ثقة بي ، اجيبوني قبل ان تخرجوا
اجاب البعض :
– نعم نحن نثق بك بصورة شخصية ولكننا لم نعد نثق بأحد من المسؤولين .
فقال الوزير :
– لماذا تخرجون ، هذا مكتبكم وانا اخوكم وسأعلق استقالتي على تصديق ملاككم، اما اذا حدث ماكان بالحسبان وصدق قول المتنبي : « تجري الرياح بما لا تشتهي السفن » فعند ذلك يكون لكل حادث حديث .

وهنا اخذ بعض المعلمين يعرضون وضع المعلم وتكاليف مشروع الملاك الجديد . فقال الوزير :
– المبلغ المطلوب ليس ضخما ، واذا تأخر صدور المشروع بضعة اسابيع ونفذ اضرابكم الذي تفكرون فيه ، حينئذ،وحيث انني لااريد ان اجابهكم بالعنف واقف موقفا معاديا للمعلم ، اضطر الى الاستقالة من الوزارة .
فقال حسن فروخ :
– لن يضرب المعلمون يا معالي الوزير الا بعد موافقتكم .

وقال محمد كزما :

ـ يامعالي الوزير انت تقول انك مع الهيئة التعليمية وانا اعلن لك ان الهيئة التعليمية هي ايضا معك .

فقال الامير :

ـ تعني معي على الثورة ؟

فضحك الجميع .

وانتهى الاجتماع الساعة الواحدة ظهرا بعد ان قطعوا وعدا للوزير ابي اللمع بالانتظار حتى نهاية شهر اذار .

الاضراب

بعد الاجتماع مع الوزير تابعت اللجنة الاجتماعات مع المسؤولين على غير طائل الامر الذي اضطر اللجنة الرسمية الى اعلان الاضراب ابتداء من صباح السبت ٢٠ نيسان عام ١٩٥٠ .

والذي يطلع على وثائق تلك الفترة يظهر له ان اعضاء اللجنة كانوا يخشون من محاولات رسمية لتفشيل الاضراب، وبالتالي كانوا يخشون من ملاحقتهم وادانتهم ، خاصة وان هذه المحاولة هي المحاولة الاولى في تاريخ الهيئة التعليمية الرسمية ، لذلك عمدت اللجنة الى اتباع تكتيك سري لابلاغ جميع افراد الهيئة التعليمية موعد بدء الاضراب . فبقي رئيس واعضاء اللجنة في بيوتهم طيلة يوم الجمعة ١٩ نيسان سنة ١٩٥٠ وارسلوا الى المناطق معلمين مغمورين لابلاغ الزملاء كلمة السر ، وقد حضر في ذلك اليوم المفتشون ورجال الامن مرارا عديدة الى منزل محمد كزما ـ حاتم حيدر ـ عبد الرحمن الرفاعي وايلين قدسي فوجدوهم في بيوتهم وكانت نتيجة التقارير ان لا اضراب السبت .

وافاق لبنان صباح السبت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٠ على نبأ اضراب التعليم الرسمي .

ويروي الاستاذ محمد كزما بعض ذكرياته عن تلك الايام فيقول :

« في صباح ذلك اليوم استدعاني رئيس الوزراء رياض

بك الصلح ، وكان جاري يومذاك ، الى منزله على عجل ، وما كدت القاه حتى بادرني حرفيا : « كل شيء كنت انتظره الا طعنة الخنجر من جاري وصديقي محمد كرما . عجبك يا استاذ ؟ عجبك يازعيم المعلمين؟فخامة الرئيس تلفن الي منذ ساعة يخبرني ان معلميك الرسميين مضربين اليوم . اتعرف ما معنى ذلك ، معناه ان فخامة الرئيس (علم علي) ، واظهر انه مطلع على الامور اكثر مني وهذا ما الغي ، روح يا ابني فكوا الاضراب وانا معكم » .

فقلت لـه :

ـ انت وحدك تستطيع ان تفك الاضراب .

قال : كيف؟

قلـت :

ـ باعطاء المعلم حقه .

ـ بلا فلسفة فكوا الاضراب والا ستصبحون كلكم في السجن ، انا اعرف اسماءكم جميعا، ثلاثة ارباعكم شيوعيون .

قلـت :

عال ادخلنا السجن تصنع منا ابطالا .

وهنا تظاهر الرئيس بالهدوء وقال :

ـ يا بني تعلم كم احبك ، فك الاضراب وبشغلك ياها.

قلت حرفيـا :

ـ انا لست زعيما للمعلمين يادولة الرئيس ، انا معلم بسيط ولكني مخلص لقضية المعلم ، اما حكومتكم يا دولة الرئيس فهي كالام التي لا ترضع طفلها الجوعان الا بعد ان يعلو صريخه ».

المهم، ان الاضراب بدا شاملا في ذلك اليوم وفوجئت السراي والاوساط المختلفة بأول اضراب للهيئة التعليمية. فعقدت الاجتماعات في السراي وخارجها بين المسؤولين الرسميين لتدارك الامر ووقف اضراب المعلمين .

وقام رئيف ابي اللمع وزير التربية الوطنية باستدعاء

اعضاء اللجنة لدرس الموقف معهم ، فكان جوابهم انهم لا يمثلون الا انفسهم ، فقال الوزير لهم :« الدولة تريد ان تفاوض الهيئة التعليمية وقد كلفتني بذلك فمع من اتفاوض ؟؟ .. فأجابه رئيس اللجنة بأن لهم زملاء في المناطق يجب استشارتهم ، فقال الوزير : « انا مستعجل اجمعوني مع زملائكم» .

ابرقت اللجنة الى المناطق تستدعي فريقا من الزملاء وفي الساعة الرابعة بعد ظهر السبت اجتمع زهاء مئة من افراد الهيئة التعليمية في مكتب الوزير في السراي.

ماذا حصل في ذلك الاجتماع ؟؟

اعلن الوزير في بداية الاجتماع ان الدولة لن تستجيب للمطالب تحت ضغط الاضراب . فأجاب حسن فروخ بقوله : « يامعالي الوزير ، الهيئة التعليمية تطلب حقا ولا تطلب صدقة . وامامك الان رئيس واعضاء اللجنة ومن ورائهم الوف المعلمين والمعلمات ، فاطلب الى رئيس اللجنة ان يقول كلمة الهيئة التعليمية .» فقال محمد كزما :« المعلمون صبروا طويلا ، والتجارب علمتهم ان لا يركنوا الى الوعود وان لا يصدقوا الا الاعمال وان لا يتكلوا الا على انفسهم ؟» .

فقال الوزير بحدة : « هذا معناه ان لا ثقة لكم بحكومتكم ».

فأجاب حسن فروخ : « ماذا تريد يامعالي الوزير ، الحكومة هي التي عودت المواطنين لا سيما المعلمين منهم ان لا يقبضوا عملتها الا نقدا ، اما عملة تكرم .. وبكرة فلم تعد رائجة » . عندئذ افسح الوزير في المجال لمن يريد الكلام فتكلم المعلمون : عبد الهادي الشلق، محي الدين البواب، انور المقدم ، حاتم حيدر ، محمد كزما ، سعد الدين قرقدان ، ودخلوا في مناقشات مع الوزير ، كانت الغلبة فيها للمعلمين. ويقول احد المعلمين الذين حضروا ذلك الاجتماع ان الوزير امسك برأسه بيديه وغاب في تفكير عميق ، وسالت دمعة على خده مسحها بمنديله الابيض ،

وظل صامتا ساكنا مدة خمس دقائق ، ثم اشعل سيكارة وانتصب واقفا والدمعة في عينيه وقال بصوت مؤثر :

ــ سؤال واحد اريد ان تجيبوني عليه : هل تثقون برئيف ابي اللمع .

قال المعلمون بصوت واحد :

ــ نعم .

وهنا تناول الوزير سماعة الهاتف واتصل بشخصية رسمية كبيرة خارج السراي وبعد ان تحدث اليها قال ووجهه يطفح بشرا :

ــ خلاص انتهى كل شيء على خير سيرفع ملاككم درجتين على اقل تقدير .

قال محي الدين البواب ، وكان معلما في مدرسة حوض الولاية :

ــ اسمح لنا اذن يامعالي الوزير بعشر دقائق للتذاكر ، وبعد دقائق معدودة اعلنت اللجنة ثقتها التامة بالوزير وبدولة الرئيس رياض الصلح ــ وكان الاتصال الهاتفي قد جرى معه ــ وطلبت الى الوزير اذاعة بيان رسمي بالنتيجة فطلب فرصة ربع ساعة ، وطلب من اللجنة تحضير بيان الهيئة التعليمية . وعلى الاثر شكل الحاضرون لجنة قوامها المعلمون محمد كرما ــ هاشم حسن الامين ــ محي الدين البواب ، لاعداد صيغة بيان ، فقامت اللجنة باعداد صيغة البيان وعرضته على المجتمعين فوافقوا عليه بالاجماع ثم عرضته على الوزير فتوقف عند اخر جملة فيه « معلقين اضرابهم الى نهاية دورة المجلس الحالية » واعتبر ان « التعليق » يعني العودة للاضراب ، وهذا تهديد صريح للحكومة ، فطلب الى المجتمعين برقة وعطف حذف تلك العبارة لان وجودها قد يحبط المشروع كله فكان جوابهم : لا بأس .. لا بأس ..

وفي الساعة الثامنة مساء السبت ٢٠ نيسان سنة ١٩٥٠ ، اذاعت محطة الاذاعة اللبنانية البيان التالي بصوت وزير التربية الوطنية الامير رئيف ابي اللمع :

« اخواني اساتذة المدارس الرسمية .

لقد اسفت للاضراب الذي قمتم به لان فخامة الرئيس ورئيس الوزراء وزملائي يعطفون جميعهم على قضيتكم الحقة ويودون ان يؤمنوا لكم الحياة المطمئنة والاستقرار ، ان وزارة التربية الوطنية قد اتمت درس ملاك المعلمين الرسميين الجديد وسنحيله الى مجلس الوزراء بعد يومين ليحيله بدوره الى المجلس النيابي .

وانا واثق بان النواب المحترمين الذين يعرفون جهود المعلم اللبناني ويقدرونه حق قدرة سيدرسون قضيته بروح العطف ويقرون ملاكه الجديد بما فيه من رفع درجتين لكل معلم ، لذلك ادعوا ابنائي المعلمين والمعلمات الذين لمسوا محبتي لهم ، وغيرتي عليهم ان يثقوا بي ، فان قضيتهم قضيتي ».

ولما انتهى الوزير من القاء بيانه تقدم محمد كرما من المذياع والقى باسم المعلمين البيان التالي :

« ان الهيئة التعليمية الرسمية المتضامنة في سبيل انجاز قضية ملاكها قد توقفت عن التدريس ابتداء من صباح السبت في ٢٠ نيسان . وفي الاجتماع الذي عقد مساء اليوم نفسه في ديوان معالي وزير التربية الوطنية بحضور ممثلي جميع المناطق اللبنانية ، من افراد الاسرة التعليمية ، معلمين ومعلمات وكلاء ومثبتين اعربوا جميعا عن ثقتهم بمعاليه وتعلقهم بالنظام . ثم عرضوا مفصلا لقضية ملاكهم المزمنة التي دخلت في عامها الثالث ، فاجابهم معاليه بكلمة فياضة تنم عن الروح الطيبة التي تتمثل فيه .

وقد وعد معاليه الهيئة التعليمية وعدا قاطعا ، باسم الحكومة بان ينجز جميع ما يتعلق بمطالب المعلمين الرسمية المادية والمعنوية ، في مدة وجيزة لا تتجاوز مدة الدورة الحالية للمجلس النيابي وبناء على ثقة الهيئة التعليمية التامة بشخص معالي الوزير الدكتور رئيف ابي اللمع ودولة الرئيس رياض بك الصلح ، واستنادا الى التاكيدات الصريحة

قرروا العودة الى التدريس ابتداء من صباح الاثنين ٢٢ نيسان سنة ١٩٥٠ ».



اضراب عام ١٩٥٣

لم تكن سنة ١٩٥٣ سنة طبيعية في لبنان ، فمن ناحية اولى عمت موجة من الاضرابات البلاد ومن ناحية ثانية توالت على الحكم في هذه السنة ثلاث حكومات .

اما بالنسبة للهيئة التعليمية الابتدائية والتكميلية الرسمية، فقد صدر المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ الذي ينظم ملاكات المعلمين الرسميين ، ولقد اعتبر المعلمون هذا المرسوم مجحفا بحقهم ، ويجردهم من بعض الحقوق ، بالاضافة الى وضعهم المادي الوظيفي المتردي قبل صدوره .

ولما كان الجو جوا مطلبيا ، فقد تنادى المعلمون للمطالبة بحقوقهم ورفع الحيف اللاحق بهم ، وذلك بتعديل المرسوم المذكور واعطاء درجتين لكل منهم وضمان بعض الحقوق الاخرى لهم .

وبدات لجان المعلمين بالاتصالات ورفع هذه المطالب للمسؤولين ، راجين منهم العمل على انصاف المعلم لان انصافه يؤدي لاستقراره وبالتالي رفع مستوى التعليم الرسمي. ولم تكن الحكومة في تلك الفترة على استعداد للنظر في مطالبهم خاصة وانها كانت قد اصبحت في ايامها الاخيرة .

واعتبر المعلمون انهم امام طريق مسدودة فكان لا بد لهم من اللجوء الى الاضراب .

في الواقع ان الشرارة الاولى للاضراب انطلقت في البداية من الشمال لتمتد فيما بعد الى مختلف المناطق ، وهكذا ففي يوم الثلاثاء ١٤ نيسان ١٩٥٣ بدأ الاضراب في طرابلس ، والبداوي والمنية والضنية والقلمون . وفي اليوم التالي قام وفد يمثل معلمي طرابلس المضربين بمقابلة مدير التربية الوطنية ، وبعد مناقشته بعدالة مطالبهم ابلغهم المدير ان الوزارة تستطيع الموافقة على بعض المطالب مبدئيا ، اما بقية المطالب (وهي الاساسية) فعليهم ان يراجعوا بشانها الحكومة المقبلة ، وكان رد المعلمين الاستمرار بالاضراب والاتصال ببقية المناطق .

وبالفعل بدات جبهة المعلمين تتسع ، وبدا الاضراب يقوى وبدا الاهالي يتحركون لمساندة المعلمين المضربين فطيروا البرقيات الى المسؤولين مطالبين بانصاف المعلمين ، وفي يوم الاربعاء قامت تظاهرة في «حي الزهريين» بطرابلس تاييدا للمعلمين،وكانوا ينادون « ياوزير المعارف بدنا معلمين » ودعوا الناس الى اقفال حوانيتهم، فتدخلت قوى الامن وفرقتهم بالحسنى . ولم تكن السلطة بعيدة كل البعد عن جو الاضراب ذلك انه يوم الاثنين ٢٥ نيسان ١٩٥٣ اذاعت مديرية الشرطة على جميع المخافر مذكرة ادارية جاء فيها :

« باشر اساتذة المدارس الرسمية اضرابهم واخذوا يعقدون الاجتماعات تاييدا لمطالبهم من الحكومة ، فيقتضي مراقبة هذه الحركة وتتبعها بكل دقة وافادة المديرية فورا عن كل مايتصل بكم من معلومات بهذا الشان » .

ولم تكن جبهة المعلمين بعيدة عن جبهة المسؤولين فلقد حصل اجتماع بين ممثلي الهيئة التعليمية الرسمية ومسؤولي وزارة التربية ظهر الاربعاء ٢٩-٤-١٩٥٣ في مبنى وزارة التربية وتم التداول في امر المطالب التي ينادي بها المضربون ، ولقد طلب المعلمون من ممثلي الوزارة ابداء رايهم النهائي في القضية ليتخذوا موقفهم الاخير على ضوئه ،وبعثوا يومذاك الى رئيس الجمهورية ببرقية هذا نصها :

« ان الهيئة التعليمية الرسمية التي تسرها عودتكم بالسلامة والتوفيق تستصرخ ضميركم الحي لحل قضيتها ، وتامل منكم وانتم الملاذ الاخير ان تنصفوها حرصا على مستقبل النشىء اللبناني » .

وفي تلك الفترة كانت الامتحانات قد اصبحت على الابواب ، لكن المسؤولين كانوا يعيشون ازمة تشكيل الوزارة الجديدة، وفي ٣٠ نيسان ١٩٥٣ انتهى الرئيس صائب سلام من تشكيل الوزارة . وعلى اثر ذلك وجه مدير التربية الوطنية بيانا الى المعلمين المضربين دعاهم فيه للعودة الى دروسهم لان الحكومة الجديدة ستعمل بحزم ، وستاخذ الامور بالتسامح وعقدت الهيئة التعليمية اجتماعا تدارست فيه البيان المذكور

فوجدته لايحل مشكلتها ، فقررت الاستمرار بالاضراب وعدم الرجوع عنه الا اذا تحققت مطالب المعلمين العادلة .

توالت البرقيات من الاهالي والمعلمين تطالب بالانصاف برقية من معلمي راشيا الوادي ـ هيئة التعليم الرسمي في مدرسة عرسال الرسمية طلاب مدرسة عرسال الرسمية طلاب وطالبات المدرسة النموذجية في بيروت ـ الهيئة التعليميه في معلقة زحله ـ اهالي حلبا ـ معلمي بعلبك ـ طلاب بعلبك اهالي الهرمل . ويوم الثلاثاء ٥ ايار ١٩٥٣ اعلنت مدينة طرابلس الاضراب العام تضامنا مع المعلمين ، وقد شاركت المدارس الخاصة بالاضراب ، وحشدت قيادة الدرك قوة كبيرة لمنع وقوع اي حادث ، اما السلطات المحلية فانها اخذت تعمل على حل الاضراب بالطرق السلمية .

وفي هذه الاثناء كان مجلس الوزراء منعقدا في ديوان الرئيس صائب سلام وما ان علم بالامر حتى اهتم له كل الاهتمام ، وتطرق لدرس قضية المعلمين على نطاق واسع وكان راي الرئيس سلام بعد الاجتماع انه لايمكن النظر في امر مرتبات المعلمين على حده بل يجب ان ينظر ايضا بمرتبات جميع الموظفين وهذا لايمكن ان يجري بصورة فورية ، والقضية تحتاج الى وقت لا يجهله المعلمون . اما وزير التربية الاستاذ بيار اده فكان رايه : « ثقوا انني منذ ان تسلمت امور وزارة التربية وانا منصرف الى درس هذه القضية الهامة وامل ان نستطيع حلها خلال هذين اليومين » .

وفي اليوم التالي حصلت مقابلة بين الرئيس سلام ووفد من المعلمين وهذا بعض ماجاء في الحوار :

الرئيس : عليكم ان تعودوا الى مدارسكم حالا وتحلوا الاضراب .

الوفد : على اي اساس ؟

الرئيس : على ان تدرس الحكومة مطالبكم بعد ان تنال الثقة .

الوفد : قضيتنا لا تحتاج الى درس وتمحيص فقد درستها جميع الحكومات السابقة واقرت لنا قولا بحقوقنا.

الرئيس : الحكومة لا ترضخ للاضراب ويستحيل ان تعطيكم حقوقكم تحت التهديد .

الوفد : نريد وعدا خطيا ، لقد كفانا وعودا .

الرئيس : قلت واردد القول ان الحكومة لا ترضخ للاضراب وانها مستعدة لدرس حقوقكم وتحقيقها بعد نيل الثقة .

الوفد : القضية اصبحت بيد الجمعية العمومية، وقد افلتت من يدنا وبات من المستحيل ان يحل الاضراب نتيجة وعد شفهي .

الرئيس : فكروا قبل ان تجادلوا والا تندمون .

الوفد : انا الغريق وما خوفي من البلل .

وبعد هذه المقابلة اجتمعت الجمعية العمومية واتخذت قرارا بالاستمرار بالاضراب .

يوم الجمعة ٨ ايار ١٩٥٣ اذاع وزير العدلية والانباء الاستاذ محي الدين النصولي بيانا دعا فيه المعلمين للعودة عن الاضراب الذي لا يليق بالهيئة التعليمية ، واعتبر المعلمون هذا البيان كالبيانات السابقة .

وفي اليوم التالي اذاعت اذاعة بيروت بيانا باسم معلمي الشمال يعلنون فيه حل اضرابهم . واضطرب الجو اثر ذلك وتداعى المعلمون لعقد اجتماع للتباحث في امر البيان، وتم الاتصال بالشمال فكان الرد بأن الاضراب مستمر ولن يحل ، اما الذين اذاعوا البيان فقد اعلنوا عن رغبتهم دون العودة الى الجمعية العمومية ، وكان ان حلت اللجنة وانتخبت لجنة جديدة من السادة :

ميشال نصر ــ محمود واوي ــ محمد واوي ــ محمد كبارة ، فقررت مواصلة الاضراب وما لبثت ان اصدرت البيان التالي :

« ان الهيئة التعليمية في الشمال تعلن على الملا ولكل

من يهمه الامر ان بعض افراد قلة من الذين انهارت اعصابهم وتزعزع ايمانهم ، ورخصت ضمائرهم ، يدسون بشتى الوسائل ويختلقون الاكاذيب ، ويبثون الدعايات التي من شأنها تفكيك اضراب المعلمين المتحدين في سبيل قضيتهم الحقة ، وهي ترجو من الرأي العام كافة والمعلمين ان لا يعيروا انتباههم لكل بيان صادر عن غير الهيئة التعليمية الرسمية في لبنان ، وهي الهيئة التي انصهر في بوتقتها جميع المعلمين على اختلاف فئاتهم ليسيروا نحو هدف واحد هو صالح المعلم ورفع مستواه المادي والمعنوي .»

ما هو الموقف النهائي للمسؤولين ؟

صباح الخميس ١٤ ايار ١٩٥٣ اجتمع الرئيس سلام في ديوانه بالسراي بوزير التربية الاستاذ بيار اده وتباحث معه في التطورات النهائية لاضراب المعلمين ، وطلب منه اذاعة بيان شديد اللهجة يهدد فيه المعلمين على ان تسبق البيان عريضة تعرض على كل معلم بمفرده يوقع عليها معلنا قبوله بحل الاضراب او رفضه. وبالفعل قام مفتشو التربية بهذه المهمة وجابوا المدارس الرسمية خاصة في بيروت والجبل ، وقد شذ في بيروت نفر من المعلمين وكان جواب الباقين سنتابع الاضراب .

هكذا هو الموقف الرسمي ، وذاك هو موقف المعلمين. اين انتهى الاضراب وعلى اي اساس ؟ انتهى الاضراب صباح السبت ١٦ ايار ١٩٥٣ باذاعة بيان ينهي الاضراب بعد الوعد الذي تلقوه من رئيس الحكومة والذي قال فيه ان الحكومة تؤمن بحق المعلم وتتبنى قضيته من جميع نواحيها لرفع الغبن اللاحق به وانها ستعمل على تحقيق امانيه دون تحفظ فور عودته الى العمل لتصل الى المستوى اللائق به ماديا وادبيا بأسرع وقت .

ومضت الايام ولم يحقق الوعد واستقالت الحكومة وتبعتها حكومة جديدة ليبدأ معها المعلمون جولة جديدة

من الاتصالات والاضراب مع مطلع العام الدراسي الجديد ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ .

على صعيد المعلمين جرت اتصالات نشيطة بين معلمي بيروت وبقية المناطق تشكلت على اثرها لجان . وتقدمت اللجان بمذكرة بالمطالب الى وزير التربية السيد نقولا سالم فوعد بدرسها في مجلس الوزراء . ويوم الخميس ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٣ اتصلت بعض اللجان بفئة من النواب موالين ومعارضين لاثارة الموضوع في البرلمان .

ومرت ايام ولم يثر الموضوع في مجلس الوزراء ، وعقدت اللجان الاجتماعات ، وطرحت فكرة الاضراب ،ولكنها فضلت متابعة الاتصالات قبل ذلك، ولما لم تجد تلك الاتصالات نفعا عادت اللجان الى الاجتماع، وبعد تدارس الوضع اصدرت البيان التالي :

« ايها المعلمون المحترمون .

بعد ستة اشهر من المفاوضات العقيمة تلت توقيف اضرابنا السابق تعود الينا لجنة المفاوضة حاملة جواب الحكومة بانها لا تريد ان ترفع الملاك درجتين ، رغم ما تفدقه من وعود بالدرس والتفهم ، فهي تريد اذن ان يبقى راتب المعلم مساويا لراتب البستاني ، والحاجب والسائق وغيره . وهي لا تعترف بانه ذو رسالة تختلف عن عمل هؤلاء جميعا . فقد اجتمع مندوبون عن جميع المدارس الرسمية في كافة انحاء الجمهورية اللبنانية وقرروا اعلان الاضراب الشامل منذ الثامن من كانون الاول الحالي حتى تتحقق المطالب كاملة . لذلك فان لجنة الاضراب تدعوكم للتضامن والاتحاد والوقوف صفا واحدا من اجل حقنا المغبون .

والله ولي التوفيق.

الثلاثاء ٨ كانون اول ١٩٥٣

لجنة الاضراب العامة »

اما الرد الحكومي على ذلك فكان في اذاعة بيان رسمي تنبه الحكومة فيه افراد الهيئة التعليمية الى التمسك

بواجباتهم المسلكية وتذكرهم ان الاضـراب خرق للقانون وتعلن فيه انها ستطبق القانون بحذافيره ، وتمنع الاضـراب وتقمعه بجميع الوسائل . ومن جهة ثانية عقد اجتماع فـي القصر بحثت فيه قضية الدعوة للاضراب وقررت الحكومـة بعد ذلك اتخاذ الخطوات التالية :

١ ــ تعزيز قوى الامن في الامكنة التي قد يقع فيهـا الاضراب وتمكين غير المشتركين من متابعة اعمالهم .

٢ توقيف المحرضين والذين يتعرضون لحرية التعليـم واحالتهم على القضاء .

٣ ــ اتخاذ تدابير مسلكية صارمة بحق المضربين منها الاحالة على المجلس التأديبي .

وهكذا كان . .

فقد رابطت قوى الامن امام مداخل المدارس ،وبادرت الى اعتقال المعلمين والمعلمات الذين اضربوا عن اعطـاء الدروس او كانوا يحرضون غيرهم على الاضراب .

اما الذين لم يحضروا الى مدارسـهم فقد صـدرت بحقهم مذكرات لملاحقتهم عدليا واحالتهم الى المجلس التأديبي عملا بالمرسوم ١١٥ الصادر عن المفوض السامي وهـو ينص على اعتقال كل شخص يقوم بعمـل من شأنه الاخلال بالامن العام او يؤول الى عرقلة المصالح العامة .

اما من حيث قوة الاضراب فانه شمل معظـم المدارس في العاصمة والملحقات .

وطوال قبل ظهر اليوم الثاني للاضراب عقد اجتماع في ديوان وزير العدلية ، حضره مدير الداخلية العام ، ومديـر التربية الوطنية العام ومدعي عام بيروت وقائد الدرك ومدير الشرطة واتخذت في هذا الاجتماع الاجراءات التي ادت الى اعتقال من اعتقل من المعلمين المضربين .

ولقد صدر المرسوم التالي :

« المادة الاولى : كفت عن العمـل يد كل من المعلمين

والمعلمات الرسميين الاتية اسماؤهـم واحيلوا الى المجلس التاديبي بتهمة التحريض على الاضراب .

في بيروت السيدات : اسما شبقلو ـ نجيبـة حمدان ـ امينة تميم ـ منيرة ابو علـوان ـ امل بشير نقاش ـ سعاد بكداش ـ لودي عربيد ـ نيلوفا كرم .

السادة : ميشال نصـر ـ محمـود ياسين ـ حسين شرارة ـ سمير روكز ـ سـعيد شهاب الدين ـ جـوزف معلوف ـ اميل ديراني .

في طرابلس السادة : محمود الواوي ـ احمد الدنا ـ عبد اللطيف السيد ـ محمد شفيق المحمد ـ حسن نمـر حسن الدندشي ـ سمير حولا ـ خليل الهندي ـ محمـد الحمصي .

في صيدا السادة : سليم الحاج ـ عبد القادر سنجر ـ جوزف وزير .

في بعلبك السيدان : شبلي حيدر ـ علي شرف .

المادة الثانية : ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعـو الحاجة » .

ويوم الخميس ١٠ كانون الاول ١٩٥٣ انعقـد المجلس التأديبي في مكتب المـدير الاستاذ خورشـيد ببناية البـرق والبريد وضم مدير التربيـة الاستاذ نجيب صدقة والقاضي الاستاذ احسان بيضون وسواهما وظل منعقدا من السـاعـة الواحدة بعد الظهر حتى الساعة العاشرة مسـاء وقد جيء الى المجلس بالمعلمين الموقوفين ،وحقق معهم اكثر من مرة ، فاستنكروا ان يعتبروا من المشاغبين وقالوا انهم يؤمنون بأن لهم مطالب اعترفت بها الحكومة ولم تحققها،فاضطروا لاعلان الاضراب . وفي النهاية صدرت مذكرة بتوقيف اربعة منهـم وهم : الدكتو رسعيد شهاب الدين ـ الاستاذ محمود المقدم الانسة نجيبة حمدان ـ الاستاذ سمير روكز .

اما الباقون فقد اطلق سراحهم بسندات اقامة .

ماذا حل بالاضراب امام تتابع الاعمال القمعية هـذه

التي اقدمت عليها حكومة الرئيس عبد الله اليافي .

كان لا بد لتتابع الاحداث السريع هذا من ان يؤثر في نفسية البعض من المعلمين ، فحصلت بعض التراجعات، اما القسم الاخر من المعلمين فقد تابع اضرابه باستياء بالغ احتجاجا على هذه التدابير التى تتخذها الحكومة بحق المعلم اللبناني ، واصدروا البيانات المتتالية باعلان استمرارهم في الاضراب ، وذلك ردا على البيانات التي كانت تبثها الاذاعة اللبنانية معلنة فيها ان اضراب المعلمين قد انتهى .

وصدر المرسوم الثاني بكف يد عدد اخر من المدرسين واحالتهم على المجالس التأديبية بتاريخ ١٢ كانون اول ١٩٥٣ وهم :

سعدي رفيق الادهمي ـ سليم ابي اسبر ـ حسين حيدر من طرابلس ـ فرانسوا شهلا من بيروت ـ مصطفى الحاج علي ـ احمد فخر الدين ـ حبيب جابر ـ سامي صباح ـ فؤاد كميل ـ عادل صباح من النبطية .

اما المعلمون الموقوفون الذين نقلوا الى سجن الرمل فانهم اعلنوا الاضراب عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم واساءة معاملتهم ابتداء من مساء السبت ١٢ كانون الاول ١٩٥٣ ، وقالوا :

« لن نأكل لقمة مادامت حقوقنا مهضومة » .

وكانت رابطة معلمي المدارس الخاصة قد اجتمعت الى رئيس الحكومة الدكتور عبد الله اليافي وتمنت عليه الافراج عن المعلمين المعتقلين ، وان يعاملوا كما يليق بامثالهم في بلد عرف بالعلم ويقدس الحرية . وهكذا، بعد فترة وامام هذا الضغط المتتابع بدات الثغرات تظهر في صفوف الهيئة التعليمية وشيئا فشيئا عاد المعلمون الى مدارسهم .

اما بشأن المعتقلين فقد صرح وزير التربية يوم الاربعاء في ٢٣ كانون اول ١٩٧٣ بأن الوزارة تنتظر ما سيقوله القضاء بحقهم ولا يمكنها ان تسبق كلمة القضاء في تدابيرها .

وقد افرج عنهم فيما بعد .

اضراب عام ١٩٦٤

عام ١٩٦٣ وضعت الحكومة مشروع قانون يقضي بمنح خريجي دور المعلمين والمعلمات درجتين استثنائيتين على اعتبار انهم اصبحوا اختصاصيين ، بعد اتمامهم ثلاث سنوات دراسية في دار المعلمين .

ولما كان سلك التعليم يضم بالاضافة الى خريجي الدور فئة من المعلمين ، وهي الاكثرية الساحقة في الهيئة التعليمية الرسمية ، وهم ليسوا خريجي دور ، فأن مشروع القانون هذا قد اثارهم خاصة اولئك الذين امضوا فترة طويلة في الخدمة ، فتنادى هؤلاء وطالبوا بمساواتهم بزملائهم خريجي الدور . وكاد المعلمون الرسميون ينسون هذا المطلب غير ان احالة الحكومة مشروع القانون هذا الى لجنة التربية النيابية وموافقة هذه اللجنة عليه في شهر كانون الاول ١٩٦٣ ادى الى قيام المعلمين الرسميين بتجديد نشاطهم في اطار هذا المطلب ومن ثم التهديد بالاضراب العام .

وبعد ظهر يوم الجمعة ١٠ ــ ١ ــ ١٩٦٤ عقد معلمو المدارس الرسمية اجتماعا في الخلية السعودية في بيروت ، لبحث موضوع رفع مستواهم وزيادة رواتبهم ، وفي هذا الاجتماع اتخذوا قرارا بعدم اتخاذ اي اجراء في الوقت الحاضر لحمل المسؤولين على تحقيق مطالبهم ، خاصة وان رئيس الجمهورية اللبنانية الامير فؤاد شهاب كان يومذاك في زيارة للقاهرة . وفي نهاية الاجتماع وجهوا الى رئيس الجمهورية برقية هذا نصها :

« فخامة رئيس الجمهورية الامير فؤاد شهاب المحترم .

انه ليوم اغر في تاريخ لبنان ، للمرة الاولى يغادرنا فخامة رئيسنا للذود عن حمى لبنان قاصدا بلدا عربيا شقيقا . هذا اليوم الذي نتطلع فيه الى رئيسنا ومنقذنا بقلوبنا وابصارنا سائلين الله عز وجل ان يجعله سفرا ميمونا مكللا بالنجاح والنصر المظفر للعرب في جميع ديارهم .

واننا في هذه المناسبة التاريخية نشارك شعبنا العظيم ودولتنا في اهمية هذا الحدث وما يترتب عليه من

مسؤولية .

نحن هيئة التعليم الابتدائي الرسمي في لبنان نتوقف عن المطالبة بانصافنا حتى عودة رئيسنا المحبوب ووفدنا للقاهرة شعورا منا بالمسؤولية والتضحية بكل غال ونفيس في سبيل الوطن الحبيب.

عاش لبنان

هيئة التعليم الابتدائي الرسمي في لبنان

مئات التواقيع »

وفي اليوم نفسه تنادى المعلمون الرسميون في الشمال لبدء الاضراب والاعتصام في دار المحافظة في طرابلس ابتداء من صباح السبت ١١ــ١ــ١٩٦٤ .الا ان اتصالات ومساعي قامت بين معلمي الشمال للحؤول دون ذلك ، واتفقوا في النهاية على موعد للاضراب العام في اول شباط ١٩٦٤ .

وردا على مذكرة كان المعلمون الرسميون قد تقدموا بها لوزارة التربية يشرحون فيها مطالبهم ، اعلن وزير التربية الوطنية السيد كامل الاسعد بتاريخ ١٤ــ٤ــ١٩٦٤ بانه باشر درس مطالب المعلمين في محاولة لتحديد امكان تنفيذها وقال الوزير الاسعد انه يجد في مطالب المعلمين بعض الحق ولكنه لا يؤمن بتنفيذها تحت طائلة التهديد باعلان الاضراب . واضاف انه يعتقد بان المدرس الذي امضى في الخدمة اكثر من عشر سنوات يعتبر اختصاصيا في التعليم، وأكد ان مطالب المعلمين ستدرس في مجلس الوزراء قريبا لاتخاذ الموقف المناسب .

ومضت الايام ولم تدرس المطالب كما وعد الوزير ، لذلك وفي السادس من شباط سنة ١٩٦٤ تحرك المعلمون الرسميون من غير خريجي الدور لتذكير المسؤولين بمطالبهم فوجهوا كتابا الى المسؤولين والراي العام هذا نصه :

« ما زالت الحكومة منذ مطلع عهد الاستقلال تستقدم الخبراء والبعثات العلمية لتحسين اوضاع الامة والتخلص من ذهنية طالما كانت مصدرا لكل الشوآذات التي نشتكي منها

افرادا وجماعات • ولقد فات حكومتنا الموقرة ان الامه انما ترتقي بروح معلمها الصالح ، وان على الامة ايجاد هذا المعلم مهما كلف امر ايجاده من تضحيات • وهكذا لم نرها توفق الى القضاء على معالم الفوضى في الادارات العامة برغم كل محاولاتها الجريئة • فالفوضى ما فتئت منتشرة لان العقلية التي تسير الفرد كانت تسير جده واباه من قبله في عهد العثمانيين وزمن الانتداب ولانه لم يتسن له بعد التخلص منها بتنشئة ترمي الى جعله مواطنا واعيا صالحا • اننا في بلد متعدد الطوائف ومختلف النزعات يتأثر الى حد بعيد بتأثرات خارجية ومن غير الجائز ان نتجاهل ذلك ، فهذا هو واقعنا المرير ومن الواجب ان نعمل على تلافيه بخلق جيل جديد يدين بغير هذه العقلية ، ومن هنا تتجلى لنا اهمية المدرسة ومدى تاثير المعلم على الاجيال الطالعة • فعبثا نحاول تحسين الادارة وخلق التجانس في طبقات الامه دون النظر الى المعلم كأحسن اداة فعالة للتوجيه والعلاج ودون ان يعطى حقه كاملا ويحل بالمحل اللائق به في المجتمع ماديا وادبيا ، لكي نمكنه من اداء رسالته على وجهها الاكمل •فعلى اداء هذه الرسالة وحسب يتوقف مصير البلاد وامر توحيد صفوف ابنائها • فهو الذي ينشيء بروحه الطيبة افرادا يتحسسون الواجب وجماعات متماسكة تماسك نفسه وتسعى الى الطمأنينة المشتركة سعيه الى انسجامه مع نفسه •

أليس من الاجحاف بمكان ان يكون حامل شهادة معهد الزراعة ارفع شانا من المعلم خريج دار المعلمين ؟

اوليس في ذلك اجرام بحق ابناء الامه والمعلم على السواء ؟ فمن الغبن الفاضح ان ينصف الف من خريجي الدور وان يهمل سبعة الاف يتقاسمون المسؤولية مع هؤلاء بالنشاط نفسه وبالنتيجة عينها ، فالصفوف واحدة وتحضير الدروس واحد ، ومواد التدريس واحدة ، والمسؤولية تجاه الادارة والتفتيش واحدة،ولايطلب من هذا اكثر ممايطلب من ذاك،

هذا والدورات التدريبية التي الحق بها قد هذبت معارفه التربوية وجعلته على نفس مستوى زميله فنيا • فهو يتلقى في هذه الدورات ، بعد خبرة طويله ، دروسا تربوية توازي بعدد ساعاتها مجموع الساعات التربوية التي يتلقاها طالب دار المعلمين خلال السنوات الدراسية الثلاث ، ويعطي دروسا تطبيقية تساوي مجموع عدد الدروس التي يعطيها طالب الدار • ولا يجوز فصل قضيته عن قضية زميله ، فتدبير كهذا يخلق طبقية وتحاسدا يفسدان رسالة المعلم وينكبان المدرسة اللبنانيه نكبه هي شر من الفوضى التي تتخبط فيها مدرسة اليوم من جراء شعور المعلم بالعوز والضعة •

انصفوا المعلم لتنصفوا مئات الالوف من الطلاب ولكي تغلقوا السجون وتحدوا من جمهور المتقاضين والسماسرة والمحتكرين ، اننا نطالب ان تعتبروا المدرس موظفا فنيا لان تغاضيه عن مهمته اوخم عاقبة من تغاضي اي مسؤول عن ادارة من الادارات • فاهماله اهمال فلذات اكبادنا ونشاطه تحسين لاوضاع هؤلاء وضمانة لمستقبلهم الذي نعلق عليه اطيب الامال •

لماذا يجعل الشباب وظيفة التعليم ممرا لوظائف اخرى ؟

أليس لان مسؤولية التعليم الجسيمة لا تتفق مع ضآلة مرتب المعلم وتضعضع مركزه في المجتمع ؟

أليس لان جميع موظفي الدولة يترقون في الرتبة والراتب ويدخل هو التعليم معلما ويتقاعد معلما ؟

أليس لانه محروم من العلاوات المشروعة وغير المشروعة التي يستفيد منها معظم الموظفين ؟

تدعي وزارة التربية انها ستتمكن بعد خمس سنوات من سد حاجة البلاد الى مدرسين من خريجي دار المعلمين • فالمعلمون العاديون الحاليون سيبقون في مراكزهم وسيستمرون في عملهم ان انصفوا او اهملوا والى ثلاثين

سنة قادمة وعليكم تقدير الفرق الناجم عن عملية الاهمال هذه ومدى تاثيرها على مستقبل الطالب الذي انما اقترع لكم ذووه واولوكم كامل الثقة لتؤمنوا له سبل النجاح ٠

مطالبنا ان يعطى المدرس العادي درجتين استثنائيتين اسوة بخريجي دور المعلمين او تعويض اختصاص وذلك لتلافي الفارق الكبير بينه وبين زميله في العمل ولتمييزه عن سائر موظفي الدولة من حيث الراتب على الاقل ولتقدير التبعات الثقيلة الملقاة على عاتقه ولتشجيعه على تذوق عمله واقباله عليه رغبة في ان يكون العمل في صالح الطلبة والبلاد معا ٠ فالتعليم عمل شاق يتطلب تضحيات كثيرة لقد حان الوقت لان نجاري الامم المتقدمة فنتطلع الى الواقع ونجعل المعلم في مصاف المربي الموجه الذي يقبض بيده على مصير الامة ومستقبل ابنائها ، ان قضية المعلم ورفع مستواه المادي واعطائه تعويض الاختصاص المطلوب هي قضية البلاد باسرها ٠

وقد لخصت المطالب بثلاثة هي :

١ ـ اعطاء خريجي دار المعلمين درجتين استثنائيتين اسوة بخريجي معهد الزراعه والمدارس المهنية ٠

٢ ـ اعتبار المدرس موظفاً فنيا ٠

٣ ـ منح المدرس درجتين استثنائيتين اسوة بخريجي دار المعلمين او تعويض اختصاص ٠

الهيئة التعليمية الرسمية في لبنان »

ومرت فترة مهادنة بين الهيئة التعليمية الرسمية والمسؤولين ، وذلك بسبب الانتخابات النيابية التي حصلت في ربيع سنة ١٩٦٤ ٠

ويوم الاربعاء ٢٤ـ٦ـ١٩٦٤ اعلن وزير التربية الوطنية الاستاذ شارل حلو ـ حدث الاضراب لتحقيق المطالب وكان معاليه قد اصبح رئيسا للجمهورية ـ اعلن ان الوزارة وعدت

معلمي المدارس الرسمية بدرس مطلبهم المتعلق بمنحهم ترقية بعد اقرار الترقية لمعلمي الدور ، وقال معاليه ان اجتماعا سيعقد في ٤ تموز المقبل مع وفد من المعلمين الرسميين لمتابعة بحث هذا الموضوع .

وعلى صعيد رسمي اخر قدم نائب النبطية الدكتورغالب شاهين - عندما حدث الاضراب لتحقيق المطالب ، كان النائب المذكور قد اصبح وزيرا للتربية - في جلسة المجلس النيابي المنعقدة يوم الخميس في ٢٥-٦-١٩٦٤ ، الى رئاسة مجلس النواب اقتراح قانون باعطاء درجتين استثنائيتين على سبيل التسوية الى أفراد الهيئة التعليمية الابتدائية والتكميلية من غير حملة الشهادة التعليمية .

وفي ما يلي نص الاقتراح مع الاسباب الموجبة :

« المادة الاولى : يعطى درجتين استثنائيتين على سبيل التسوية الى أفراد الهيئة التعليمية الابتدائية والتكميلية من غير حملة الشهادة التعليمية .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

وجاء في الاسباب الموجبة :

ان الهيئة التعليمية الرسمية من غير حملة الشهادة التعليمية لم تستفد من قانون ١٦٤٢٢ رغم الجهد الذي تبذله هذه الهيئة ومثل هذا التمييز يشكل اجحافا .

وحيث ان الفترة الطويلة التي مارسوا فيها التعليم من جهة والدورات التربوية التي مروا فيها من جهة ثانية قد زودتهم بنفس الكسب الفني الذي يحمله اصحاب الشهادة التعليمية بالاضافة الى الخبرة » .

وحل فصل الصيف ولم يحصل أي جديد على صعيد المعلمين الرسميين أما على الصعيد الرسمي فقد رفعت اللجنة التربوية التي كلفت بدراسة مشروع قانون اعطاء معلمي المدارس الرسمية من غير خريجي دور المعلمين درجتين استثنائيتين تقريرها الى وزير التربية الوطنية مرفقا بالاراء التي أبداها أعضاء اللجنة حيال المشروع من كافة النواحي المالية والادارية ، وقرر الوزير حلو دراسة هذا التقرير والاراء المرفقة ، وبحث اقتراح اللجنة الهادف الى اعطاء المعلمين درجة واحدة بدلا من درجتين ، واعادة تصنيف المتخصصين منهم · وافاد الوزير بأنه سيجري مشاورات بهذا الشأن مع مجلس الخدمة المدنية وكبار المختصين التربويين لتحديد قيمة الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ المشروع ، واضاف بأنه سيرفع تقريرا شاملا مع المشروع الى مجلس الوزراء لدرسه واقراره · كما أعرب واضع المشروع الدكتور غالب شاهين عن أمله بالوصول الى نتيجة ايجابية خلال اسابيع خاصة وان الوزير مقتنع بالمشروع المذكور ·

ومرت الاسابيع التي أشار اليها الدكتور شاهين ، واختلفت المقاييس في ذلك الصيف ، فوزير التربية الاستاذ شارل حلو انتخب رئيسا للجمهورية ، فبقيت مطالب المعلمين التي تفاءل الوزير السابق بتحقيقها في الادراج ·

أطل تشرين وعاد المعلمون الرسميون الى مدارسهم ، وبعودتهم عادت القضية الى اصحابها ، واستأنفوا تحركاتهم واتصالاتهم في اطار تحقيق المطالب · فيوم الجمعة ٢٨-١٠-٩٦٤ قام وفد يمثل المعلمين الرسميين في مختلف المناطق بمقابلة وزير التربية الوطنية الشيخ ادمون كسبار وعرضوا

عليه قضيتهم وما قاموا به من نشاطات في اطارها ، كما عرضوا عليه الاتصالات الحاصلة حتى تاريخه ، وقد وعدهم الوزير كسبار بمتابعة درس القضية على ضوء الدراسة الموضوعة بشأنها ٠

واجرى المعلمون اتصالا مع السيد شارل سعد رئيس اللجنة التربوية ، وأفادوا انهم لسوا عدم جدية الاتصالات التي قاموا بها في الماضي ، فتنادوا لعقد اجتماع حيث قرروا الاستعداد لاعلان الاضراب قبل نهاية تشرين الثاني وساد اعتقاد بينهم بأن الاضراب هو الحل الكفيل بتحقيق المطالب، كما اتخذوا قرارا بأن تقوم اللجنة المكلفة بملاحقة قضيتهم ، بمقابلة وزير التربية الشيخ ادمون كسبار يوم الجمعة في ١٣ـ١١ـ١٩٦٤ لاطلاعه على وضع المدرسين ومطالبتهبوجوب الاسراع بانصافهم في أقرب وقت ممكن ٠

استقالت الحكومة التي كان الشيخ ادمون كسبار وزيرا للتربية فيها فذهبت مساعي المعلمين مع الوزير المذكورادراج الرياح ، وما لبثت ان تشكلت حكومة جديدة تسلم مقاليد وزارة التربية فيها الدكتور غالب شاهين الذي أظهر تفهما لقضية المعلم الرسمي عندما كان نائبا ٠

والمعلمون الرسميون الذين مضى على طرحهم مطلبهم ما يقارب السنتين اسقط في يدهم ، وخشوا ان تطوي الايام مطالبهم بين حكومة مستقيلة وحكومة تنشد الثقة فتنادوا لاعلان الاضراب ، ابتداء من صباح الاثنين في ٣٠ـ١١ـ١٩٦٤ رغم الجهود التي بذلها وزير التربية الدكتور غالب شاهين مع اللجنة لارجاء موعد الاضراب الى ما بعد نيل الحكومة الثقة ٠ والحقيقة ان الاضراب في يومه الاول لم يكن شاملا ،

ولئن شمل مدارس الشمال فان بعض مضربي بيروت عادوا عن الاضراب ، كما ان مدارس الجنوب تخلفت عن الاضراب والسبب ان فكرة الاضراب كانت واردة قبل تشكيل الحكومة الجديدة ، ولكن بعد ان تسلم الدكتور شاهين مقاليد وزارة التربية ارتأى المعلمون ارجاء الاضراب ·

وفي مساء اليوم الاول للاضراب اجتمعت لجنة تمثل معلمي الشمال بالوزير شاهين ليشرح لاعضائها وجهة نظره في هذا الصدد وقال · « اني معكم بكل ما يتعلق بهذه القضية ودليل اقتناعي بشرعية مطالبكم أنني قدمت مشروع منح معلمي المدارس الرسمية درجتين أستثنائيتين » وطلب منهم مساعدتهم لانهاء الاضراب ·

فأجابوا بأنه يريدون العودة لزملائهم ·

ماذا كانت النتيجة ؟

صباح الثلاثاء ١-١٢-١٩٦٤ اذاعت لجنة المندوبين في بيروت والمناطق بيانا اعلنت فيه الاضراب العام ·

وفيما يلي نص البيان :

« توضيحا لكل الملابسات التي رافقت اضراب المعلمين الرسميين في لبنان اجتمع مندوبو الهيئات التعليمية في لبنان عن مختلف المناطق في الجمهورية اللبنانية واذاعوا البيان التالي :

ان المعلمين الرسميين في لبنان يرفعون باديء ذي بدء ايات الولاء والاحترام لحضرة صاحب الفخامة الاستاذ شارل حلو رئيس الجمهورية ووزير التربية سابقا ، والذي كان لفخامته اليد الطولى في تعزيز ثقة المعلم بنفسه ورفع مستواه المادي والمعنوي كما انهم يتوجهون بالشكر العميق لمعالي

الدكتور غالب شاهين وزير التربية الحالي الذي تقدم في السابق بمشروع اعطاء المعلمين الرسميين غير الحائزين على الشهادة التعليمية درجتين استثنائيتين على سبيل التسوية ·

وانهم يتوجهون بالشكر ايضا وبالرجاء حاثين المسؤولين اللبنانيين من وزراء ونواب وادارات رسمية على التجاوب مع مطالب المعلمين العادلة المنحصرة بمنحهم درجتين استثنائيتين واننا هنا نعلن على الملا ان اضرابنا الذي يحافظ على الدوام الرسمي ويقضي بالانقطاع عن التدريس انما هو عمل من أجل دعم المسؤولين لرفع مستوانا ، لتخليصنا من الغبن اللاحق بنا منذ اعوام طويلة ·

واننا نوضح ايضا ان الدرجتين الاستثنائيتين اللتين منحتا لحاملي شهادة دار المعلمين على سبيل التسوية لم تكونا تسوية عادلة بين جميع أفراد الهيئة التعليمية لانه لا يخفى ان هناك اكثر من ثمانية الاف مدرس لا يحملون الشهادة التعليمية ، مقابل الف مدرس يحملون الشهادة التعليمية · من هنا يتضح ان جميع المدارس تقوم على اكتاف الـ ٨ الاف مدرس المذكورين ، وبالتالي فان الصفوف التكميلية في لبنان تعتمد اعتمادا كبيرا على المدرسين المغبونين ، وعلى هذا الاساس نعلن اننا لن نتراجع عن اضرابنا مطلقا حتى صدور مرسوم جمهوري بذلك ·

ويجب ان ننوه ونؤكد ان المعلمين الرسميين في لبنان متضامنون متكافلون في سبيل الحصول على حقوقهم »·

ماذا كانت ردة الفعل الرسمية ؟

دهش الوزير شاهين للاضراب واعلن انه سيدرس الموقف

مع زملائه الوزراء والمسؤولين ليصار الى اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة والكفيلة بحله وانهاء الازمة ·

ويوم الاربعاء ٢ـ١٢ـ١٩٦٤ ، وكان الاضراب قد دخل يومه الثالث صدر بيان عن رابطة طلاب كلية الاداب يؤيد الاضراب ويطلب من السلطة المبادرة الى تحقيق مطالب الهيئة التعليمية الرسمية ·

ويوم الخميس ٣ـ١٢ـ١٩٦٤ عقد اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس شارل حلو وحضور وزراء التربية والتصميم والشؤون الاجتماعية والمالية ، وفي هذا الاجتماع استعرضت تطورات اضراب المعلمين ، ومطالبهم ، وعلى الاثر اتخذت وزارة التربية قرارا مبدئيا بعدم البحث بأي مطلب الا بعد العودة عن الاضراب · واقترح وزير الداخلية الاستاذ تقي الدين الصلح احالة المدرسين المحرضين على مجلس التأديب واتخاذ اقصى العقوبات بحقهم ، كما طلب من مدراء المدارس الذين لم يضربوا التوجه الى مخافر الشرطة التي تقع مدارسهم في نطاقها لاثبات وجودهم يوميا ومعرفة أسماء المضربين · ولقد عممت وزارة التربية هذا الطلب على المدارس ·

ومن ناحية ثانية أيد فريق من النواب المعلمين المضربين وقرروا اثارة القضية في المجلس النيابي ، والمطالبة بتحسين وضع المعلم الرسمي ·

وابتداء من صباح الاثنين ٧ـ١٢ـ١٩٦٤ بدأ المفتشون التربويون جولاتهم على مدارس بيروت والمناطق في محاولة لتعليق الاضراب ، وقد رفض اعضاء الهيئة التعليمية التعليق فكان يطلب اليهم توقيع مذكرات تثبت اضرابهم ·

على صعيد اخر عقد اجتماع في منزل رئيس الحكومة وبرئاسته حضره وزراء التربية والمالية والشؤون الاجتماعية وصدر عن هذا الاجتماع البيان التالي :

« ان الحكومة بحافز من عطفها على الموظفين جميعا تواجه قضيتهم حيال غلاء المعيشة بكثير من الاهتمام وهذا الاهتمام بالذات يدعوها الى درس كل تدبير يتخذ بهذا الخصوص على ضوء امكانات الخزينة ومن خلال تاثيره على أسعار الحاجيات والحكومة فيما تواصل درس مشروع وزير التربية لتسوية أوضاع المعلمين تذكر بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ وتجد الا تقدم على متابعة درسها لاي حل يتناول قضية المعلمين المضربين الا في سيادة القانون والنظام . »

أما ردة الفعل على هذا البيان الوزاري فكان مزيدا من الصمود لدى أفراد الهيئة التعليمية الرسمية ، ذلك انه رغم البيان فان اللجنة واصلت اعمالها على اساس التمسك بالاضراب وعدم التراجع عن المطالب الاساسية التي اضربوا من أجلها .

ويوم الاربعاء ٩ـ١٢ـ١٩٦٤ عرض وزير التربية الوطنية الدكتور غالب شاهين اقتراحا بمنح المعلمين درجة استثنائية واحدة ، وقد رفضت اللجان في اجتماعها في مدرسة حوض الولاية هذا الاقتراح واتخذت قرارا يقضي برفضه والاستمرار في الاضراب حتى تتبنى الحكومة كافة المطالب .

وفي الساعة الخامسة من بعد ظهر ذلك اليوم عقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية برئاسة الرئيس شارل حلو وقد استمرت الجلسة حتى الساعة الواحدة والربع ليلا . وفي نهاية الجلسة أدلى ناظم عكاري امين عام رئاسة مجلس

الوزراء يومذاك بالمعلومات التالية :

« بعد أن استعرض المجلس موضوع اضراب فريق من المدرسين الرسميين قرر تكليف وزير التربية الوطنية باتخاذ التدابير القانونية بحق المضربين والمحرضين على الاضراب لا سيما تطبيق المادة ٦٥ من نظام الموظفين ٠ »

وقد تعرض المعلمون في ذلك اليوم لشتى الضغوط والتدابير المشددة لارغامهم على العودة عن الاضراب ، كما أن رؤساء المخافر في بعض المناطق تلقوا أوامر مشددةبضرورة دعوة مدراء المدارس الرسمية الكائنة في مناطقهم لابلاغهم الاجراءات التي تنوي السلطات المختصة اجراءها لحل الاضراب ، وقد لبى بعض المدراء دعوة المخافر واجتمعوا الى رؤسائها الذين ابلغوهم الاوامر الصادرة اليهم بضرورة العمل على اقناع المعلمين بفك الاضراب ، والا تعرضوا للعقاب ٠ وفي الثامنة مساء ، وفيما كان مجلس الوزراء منعقدا صدر بيان عن المعلمين اعلنوا فيه : « الاستمرار في الاضراب حتى تتحقق مطالبنا وفي حال تضرر أي فرد من أفراد الهيئة التعليمية نتوجه بالشكر لكل من يناصرنا وننتهزها فرصة لنوجه الى زملائنا المتضامنين معنا في كافة المناطق ، نداء بالصمود ونعتبر ان قضية المعلم وحدة لا تتجزأ ونعلن استنكارنا للاشاعات المغرضة ، وننفي وجود دوافع وراء الاضراب لمصلحة بعض الجهات ».

ويوم الخميس ١٠ـ١٢ـ١٩٦٤ أدلى الوزير شاهين بتصريح قال فيه : « لقد رحب المعلمون بتسلمي مهام وزارة التربية نظرا للمساعي التي بذلتها في المجلس من أجل زيادة

رواتبهم ، ولا يعقل ان يعمدوا من تلقاء انفسهم الى الاضراب خاصة وان الحكومة لم تكن قد حازت الثقة عندما بدأوا الاضراب » . وتوقع الوزير ان يعود المضربون يوم السبت الى عملهم واضاف ان القرار الذي صدر عن مجلس الوزراء أمس بمنحه صلاحية فصل الذين يرفضون العودة عن الاضراب يعود الى اقتناع معظم المدرسين بصدق نوايا الحكومة حيال مطالبهم وضرورة العودة الى تحكيم المنطق في القضية قبل ان تتطور الى ما لا يجب ان تتطور اليه .

أمام هذه الحملة من التهويل على كافة المستويات كان لا بد للانقسام من ان يظهر في صفوف أفراد الهيئة التعليمية ، وانقسم المعلمون الى فريقين فريق يطالب بتعليق الاضراب وفريق يدعو الى الاستمرار فيه حتى النهاية ، ولقد ظهر هذا التباين في اجتماع ممثلي معلمي بيروت في مدرسة حوض الولاية الذي حضره ٢٩ عضوا ، وفي هذا الاجتماع ثار جدل طويل بين الاعضاء حول امكانية التعليق او الاستمرار في الاضراب ، وطرح اقتراح التعليق على التصويت ففاز هذا الاقتراح بأكثرية ١٥ صوتا في حين وقف ١٤ مندوبا مع الاضراب .

ماذا حل بالمطالب بعد ان عاد المعلمون عن اضرابهم ؟

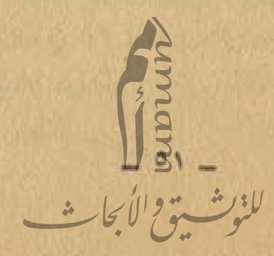
يوم الاربعاء ١٦ـ١٢ـ١٩٦٤ اكد وزير التربية الدكتور شاهين ان البحث في موضوع منح المعلمين الرسميين درجتين استثنائيتين سيستمر خلال الفترة القريبة للوصول الى نتائج ايجابية ، وقد أعدت وزارة التربية دراسة تبين عدد أعضاء الهيئة التعليمية ورواتبهم والدرجات المحددة لهم في الملاك وتاريخ انتساب كل منهم الى سلك التعليم .

ويوم الاربعاء في ٣٠ـ١٢ـ١٩٦٤ طلعت الصحف بالنبأ

التالـي :

« بدأت تحقيقات في الاسبوع الماضي لكشف الجهات التي كانت وراء الاضراب والعناصر المحرضة ومن التهم التي وجهت الى المعلمين جباية اموال من المعلمين وتشكيل لجان سرية ، سلمت اليها الاموال كمصاريف اضراب ، وكذلك حضور اجتماعين سريين بصورة غير شرعية أحدهما في بيروت بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني والثاني في ٢٨ منه في طرابلس حيث تقرر اعلان الاضراب ٠ ويحاول التحقيق تحديد مكان الاجتماعين واسماء الذين حضروهما ، وبعض الذين تناولهم التحقيق أدلوا بمعلومات تدين اكثر من عشرين مدرسا بتهمة قبض أموال جبيت من زملائهم كنفقات اضراب وتهمة التحريض ، الا أن بعضا اخر من المعلمين الذين يحقق معهم الان وقف موقفا صامدا وتحمل المسؤولية ٠ »

بناء على ذلك قرر المعلمون عقد اجتماع للممثلين لتشكيل وفد ومقابلة الوزير لتأكيد الوعد الذي قطعه بالا يحال أي معلم على التحقيق اذا أعلن المعلمون حل الاضراب ٠ أما بالنسبة للمطالب فلقد صدر قانون فيما بعد يعطي المعلمين من غير خريجي الدور درجة استثنائية واحدة ٠



اضراب عام ١٩٦٩

مطلب زيادة الرواتب ليس جديدا على أفراد الهيئة التعليمية الرسمية في لبنان • ان هذا المطلب الذي طالما رفعه المعلمون الرسميون في تحركاتهم السابقة ، لم يوضع له الحل الصحيح من قبل ، بل ولم يحاول المسؤولون بحثه بشكل جذري أساسي •

اننا نركز الكلام عن هذا المطلب في اطار هذا التحرك علما بأنه لم يكن المطلب الوحيد ، نركز الكلام عنه لانه من خلاله اعترف المسؤولون بتعويض خاص لافراد الهيئة التعليمية الرسمية دون سائر الموظفين في القطاع العام •

ففي عام ١٩٦٨ وامام تفاقم موجة غلاء المعيشة ، والتدني في رواتب المعلمين ، كان لا بد للمعلم الرسمي من تحريك مطلبه والقيام بالاتصالات للفت نظر المسؤولين الى واقعه وحاله •

وبعد أن هيأ المعلمون انفسهم ، وانتخبوا لجانهم باشروا التحرك والاتصال ، فكانت سلسلة من الاتصالات مع المسؤولين الرسميين على نطاق وزارة التربية بشكل خاص ، وعلى نطاق الدولة بشكل عام •

وكان ان اقتنعت حكومة الرئيس عبد الله اليافي بوضع المعلمين ومطلبهم الحيوي بالنسبة لمرفق التعليم ، فوضعت هذه الحكومة مشروع قانون بزيادة رواتب افراد الهيئة التعليمية الرسمية وأحالت مشروع القانون هذا على المجلس النيابي وذلك في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٦٨ وجعلته ساري المفعول ابتداء من اول كانون الثاني سنة ١٩٦٩ • اما بالنسبة لبقية المطالب فان الحكومة المذكورة لم تلحظها

في مشروع القانون هذا ، وبالتالي فان المعلمين قبلوا بما تيسر ، تبعا لقاعدة القبول بالحد الادنى ٠

نام مشروع القانون هذا في أدراج المجلس النيابي ولم يحصل أي جديد على صعيده ، وكان ان استقالت حكومة اليافي لتتبعها حكومة الرئيس رشيد كرامي ٠

في غضون هذه الفترة كان المعلمون الرسميون يلاحقون مشروعهم لدى الجهات الرسمية الحكومية والبرلمانية ، لكن طبيعة الوضع السياسي حينذاك : حكومة ذاهبة وحكومة مكلفة وما يستتبع ذلك من استشارات ومشاغل للمسؤولين الرسميين والنواب ، هذا الوضع لم يكن في مصلحة مشروع زيادة رواتب المعلمين ٠ فالاتصالات التي قام بها المعلمون في تلك الفترة لم تكن نتيجتها الا الوعود ، والوعود فقط ٠

والواقع ان التجارب قد علمت المعلمين بأنه لا يمكن تحقيق أي مطلب الا بضغط الاضراب ، وبعد ان أيقن هؤلاء بأن زارع الوعود لا يحصد الا الاوهام ، قرروا الاضراب ٠ وكان أن وجه وزير التربية الاستاذ جوزف ابو خاطر نداء الى المعلمين يدعوهم فيه للعودة عن اضرابهم معلنا بأنه سيكون لمشروع الزيادة مفعوله الرجعي بعد اقراره في اللجان المختصة في المجلس النيابي ، ولكن المعلمين استمروا في اضرابهم ، خاصة وان معلمي المدارس الخاصة كانوا قد أصدروا بيانا يؤيدون فيه معلمي المدارس الرسمية ويعلنون فيه الاضراب ابتداء من صباح الخميس المصادف ٢٥ نيسان سنة ١٩٦٩ ٠

يوم السبت ١٩ نيسان سنة ١٩٦٩ وكان قد مضت ايام على الاضراب اجتمع وزير التربية الاستاذ جوزف ابوخاطر

باعضاء اللجنة المنبثقة عن المعلمين المضربين ، وحاول اقناعهم بالعودة عن الاضراب ، قائلا ان مشروع القانون سيقر في مجلس النواب في الاسبوع المقبل، فرد عليه المعلمون بانهم لن يعودوا عن الاضراب قبل أن تقر الحكومة مشروع القانون بزيادة رواتبهم ودفع التعويضات ، وبعد الاجتماع صرح الوزير بان المعلمين تسرعوا في اعلان الاضراب ، لان مشروع القانون هو الان بيد اللجنة المالية النيابية ، ولا تستطيع الحكومة سحبه من اللجنة واصداره بمرسوم كما يطالبون .

وقال الوزير ان مشروع الزيادة يتطلب درسا دقيقا لانه يقضي بفرض ضرائب جديدة لتوفير الاموال اللازمة وطالب الوزير المعلمين بالعودة عن الاضراب سيما وان اللجنة المالية ستتابع دراسة مشروع الزيادة وتقره .

وفي ظهيرة ذلك اليوم اتصل وزير التربية برئيس الحكومة الاستاذ رشيد كرامي حيث اطلعه على اخر تفاصيل الاضراب ، واقترح الوزير على الرئيس كرامي الطلب الى اللجنة المالية الاسراع في اقرار المشروع ، كما ابلغه نية معلمي المدارس الخاصة باعلان الاضراب .

على صعيد جبهة المعلمين فان اضرابهم في بدايته لم يكن مكثفا وذلك لوجود بعض الثغرات التنظيمية ، لذلك وفي الايام الاولى للاضراب اهتم المعلمون برص صفوفهم ، وتقوية موقفهم ، فقامت لجان منهم بالطواف على المدارس غير المضربة وذلك لاقناعها باهمية التحرك في سبيل تحقيق المطلب الذي اعترفت الدولة بعدالته .

يوم الاثنين ٢١ نيسان سنة ١٩٦٩ عقدت لجنة المال

والموازنة اجتماعا حضره رئيس اللجنة الاستاذ جوزف شادر واعضاؤها كما حضره وزير التربية الاستاذ جوزف أبو خاطر ومدير عام وزارة التربية الدكتور جوزف زعرور والمدير العام لوزارة المال الدكتور خليل سالم وممثلو المعلمين الرسميين .

وبعد مناقشة مشروع زيادة رواتب أفراد الهيئةالتعليمية وجه وزير التربية السيد جوزف ابو خاطر سؤالا الى ممثلي معلمي المدارس الرسمية الذين كان قد اصطحبهم معه قال فيه : « ما الذي حدا بكم وانتم هيئة رسمية مسؤولة كما الحكومة مسؤولة ، حتى لجأتم الى الاضراب عن التدريس، فاذا كان من خلاف بين أصحاب المدارس الخاصة ومعلمي هذه المدارس بسبب اختلافهم على مراقبة الدفع ، فما هو الخلاف بينكم وبين الحكومة حتى قمتم بالاضراب ؟ »

فقال أحد المعلمين الرسميين ردا على كلام الوزير : « نحن قمنا بالاضراب لكثرة المماطلة وقد بتنا نخشى عدم اقرار هذا المشروع لانكم ادخلتم عليه أشياء واشياء من شأنها ان تؤدي الى نسفه ، ثم أن الذي حصل بيننا وبين الرئيس الدكتور عبد الله اليافي لم يكن يتناول هذا المطلب فقط بل كان لنا ثمانية مطالب رضينا بأقلها وهي زيادة الرواتب وتصنيف المعلم الذي بلغ القمة في فئته الحالية لفئة اخرى توازي رتبته وراتبه بحيث يحتفظ الموظف بحقه في الترفيع ، دون حاجة الى نص جديد ، لقد رضينا بالمطلبين حرصا منا على تسهيل الامور ، وكان وعد الرئيس اليافي بأن اعتمادات الزيادة المطلوبة موجودة في الخزينة وستدفع فور اقرار المشروع في المجلس النيابي أو نشره في الجريدة

الرسمية ، غير أنه تبينت لنا انه ادخلت في هذه القضيـــة ، قضية المدارس الخاصة واختلاف اصحابها مع المعلميـــن ، كما انه لم يظهر من هذا المشروع از الاموال متوافرة ».

ويوم الاربعاء ٢٣ نيسان سنة ١٩٦٩ وقعت الحـوادث المعروفة حيث سقط عدد من القتلى والجرحى ، واستقـالت الحكومة اثر هذه الاحداث ، بعد ان اعلنت حالة الطوارىء فـي البـلاد .

كان لا بد لاضراب المعلمين أثر هذه الاحداث مـــن ان يعيش في حالة مد وجزر ، وظهرت بعض الثغرات في صفوف أفراد الهيئة التعليمية ، بعد ان ارتأى بعض المعلمين بـأن الوضع لا يسمح بالاستمرار في التحرك ، لكن الاكثرية مـن المعلمين كانت مع الاستمرار خاصة وأن ما حصل لم يكـن له أيـة علاقة بقضية المعلمين ، لذلك ، فان لجان المعـلميـن نشطت في التجوال على المدارس داعية المعلمين الى الاستمرار في وقفتهم لان مزيدا من الصمود كفيل بتحقيق المطالب . ويوم الاثنين ٢٨ نيسان سنة ١٩٦٩ اجتمـــع مندوبو المعلمـين وتناقشوا في طبيعة الوضع الراهن ثم اصدروا البيان التالي:

« ان الهيئة التعليمية الابتدائية والتكميلية الرسمية في لبنان بعد ان اجتمعت وتداولت في الوضع بصورة عامة ورأت أن مطالبها لم تصل الى النشر في الجريدة الرسمية ، وان ما يجري في البلد من تطورات اخرى لا علاقة له بقضيتها ذلك لان المماطلة في الاستجابة لمطالبها كانت قبل هذه التطورات ، تقـــرر :

١ ـ مواصلة اضرابها حتى صدور مطالبها المعروفة في الجريـدة الرسمية .

٢ ـ التكافل والتضامن التامين بين أفرادها في المطالبة بحقوقها التي أقرها المسؤولون وقدموا بها مشروع القانون المعروف » ٠

وفي اليوم التالي ـ الثلاثاء ٢٩ نيسان سنة ١٩٦٩ ـ وجه وزير التربية الاستاذ جوزف ابو خاطر نداء الى المعلمين يناشدهم فيه العودة عن الاضراب ادراكا منهم للمسؤولية في المرحلة الراهنة ليتمكنوا من الاستمرار في تأدية رسالتهم ٠ وقد أكد الوزير في ندائه ان مطالب المعلمين هي موضع اهتمام المسؤولين ، وان تحقيقها مرتبط بعودة الاستقرار والهدوء الى البلاد ، واضاف الوزير : بعد ان أقرت المطالب في اللجنة المالية البرلمانية ونظرا للظروف الراهنة التي تجتازها البلاد والتي تفرض على المواطنين وافراد الهيئة التعليمية ان يتحسسوا مسؤولياتهم أناشد موظفي التعليم في المدارس الرسمية أن يعودوا الى تأدية رسالتهم في خدمة النشء اللبناني وحرصا على المصلحة العامة التي ينظرون اليها نظرة التحكيم والعقل ٠

أما على جبهة المعلمين فان فترة ما بعد نداء الوزير كانت كثيفة بالاجتماعات على نطاق المحافظات من جهة وعلى نطاق الهيئة التعليمية بشكل عام من جهة ثانية ، وفي هذه الاجتماعات اتضح ان هناك اتجاهين لدى افراد الهيئة التعليمية : اتجاه يدعو الى تعليق الاضراب خاصة وأن اللجنة المالية البرلمانية قد أقرت المشروع واتجاه اخر ، يدعو الى الاستمرار في الاضراب حتى صدور القانون في الجريدة الرسمية ٠

تعليق الاضراب

ويوم السبت ١٧ ايار سنة ١٩٦٩ عقد معلمو بيروت اجتماعا في مدرسة « التباريس » في بيروت قرروا فيه تعليق الاضراب والتجاوب مع الوضع ، وفي مساء ذلك اليوم عقد ممثلو الهيئة التعليمية الرسمية اجتماعا في مقهى الروضة في بيروت أصدروا على اثره وفي ساعة متأخرة البيان التالي:

« ان الهيئة التعليمية الابتدائية والتكميلية الرسمية في لبنان استجابة منها لنداءات الرأي العام والمسؤولين ، وحرصا على مصلحة ابناء هذا الوطن وسمعة التعليم الرسمي فيه وبعد ان اقرت مطالبها في اللجنة المالية البرلمانية تعلن ما يلي :

١ ـ اعتبار هذا الاقرار بادرة ايجابية وخطوة اولى في سبيل تحقيق مطالبها ٠

٢ ـ تعليق الاضراب على ان يستانف في حال عدم التصديق على مشروعهم في اولى جلسات المجلس النيابي التي ستخصص لدرس المشاريع العامة ٠

٣ ـ استئناف الدروس ابتداء من صباح الاثنين الموافق ١٩ـ٥ـ١٩٦٩ ٠ والهيئة التعليمية تشكر جميع اصحاب النيات الحسنة الذين رافقوها في هذه المرحلة ٠

الهيئة التعليمية الرسمية في لبنان »

وفيما بعد صدر قانون باعطاء المعلمين الرسميين زيادات ٦ بالمئة و ٩ بالمئة و ١٢ بالمئة تبعا لتسلسل رواتبهم، كما نص على « تجاوز القمة » بالنسبة للرواتب ٠

قضيّة المجازين

ان تحركات المعلمين الرسميين السابقة اتسمت بـأن المطالب كانت لمصلحة جميع افراد الهيئة التعليمية في حين ان تحرك المجازين كان تحركا فئويا لمصلحه ٤ بالمئة فقط من مجموع افراد الهيئة التعليمية ، لذلك فان هذا التحرك الفئوي لم يكن له التأثير نفسه ، ولم يحقق النتائج المرجوة التي حققتها تحركات التعليم الرسمي من قبل ·

والواقع ان تحرك **المجازين قد تجلى اكثر ما تجلى في** الـ ١٩٧٠ واقتصر على اتصالات واجتماعات بمسؤولي وزارة التربية ، بالاضافة الى تحضيرهم دراسات احصائيه في مضمار قضيتهم ·

ولعله من السخرية بمكان ان المجازين وان لم يحققوا مطالبهم ، فلقد اساؤوا بصورة غير مباشرة الى اضراب سنة ١٩٧٢ حيث ان هذا الاضراب قد وجهت اليه اتهامات بانه يخفي مطلب المجازين خلف بقيه المطالب وكان ذلك من جملة الاسباب التي ادت الى عدم شمولية ذلك التحرك والاسهام في تفشيله ·

الظروف والمطالب

جاء في كتاب **الاحصاء التربوي للعامين الدراسيين** ٦٩ ـ ٧٠ و ٧٠ ـ ٧١ من اعداد المصلحة الادارية المشتركة ـ دائرة الاحصاء :

السنة الدراسية ٦٩ ـ ٧٠

مجموع افراد الهيئة التعليمية الرسمية	عدد المجازين
١٢٤١٢	٤٠٣

السنة الدراسية ٧٠ ـ ٧١

مجموع افراد الهيئة التعليمية الرسمية	عدد المجازين
١٣٤١٣	٦٨٥

فمن هم المجازون ؟؟

هم فئة من المدرسين الرسميين ، دخلوا الوظيفة على اساس الشهادة الابتدائية العالية (البريفه) او الشهادة

التعليمية الابتدائية (خريجي دور المعلمين والمعلمات) ، وتابعوا تحصيل علومهم ، ودراساتهم الجامعية فأصبحوا من حملة الاجازة التعليمية . وبالاضافة الى عددهم المذكور اعلاه فان فئة كبيرة من المعلمين الرسميين ما زالت تتابع تحصيلها الجامعي ٠

ونظرا لما يتمتع به هؤلاء من خبرة في ميدان التعليم ومن كفاءة علمية فقد طلبوا التصنيف في ملاك التعليم الثانوي ، فكان جواب المسؤولين في وزارة التربية : عليكم بالمباراة التي يجريها مجلس الخدمة المدنية لدخول ملاك التعليم الثانوي وبالاضافة الى ان امل النجاح في هذه المباريات غير مضمون ، فان باب المباراة مفتوح عمليا فقط لطلاب كلية التربية من حملة « الكفاءة » خاصة وان هذه الكلية لا تسمح لغير طلابها المنتظمين بتحضير الكفاءة ٠ كما ان توسيع ملاك التعليم الثانوي يسير بخطى بطيئة جدا ، ففي كتاب الاحصاء التربوي لسنة ٦٨ـ٦٩ هناك ٢٤ ثانوية رسمية مقابل ٢٤٠ ثانوية خاصة ٠

وعاش هؤلاء وضعا اعتبروه « شاذا ومتناقضا » فاجرهم عن الساعة في ملاك التعليم الابتدائي ثلاث ليرات تقريبا . والمتعاقد منهم في التعليم الثانوي يتقاضى مبلغ ست عشرة ليرة تقريبا عن كل ساعة تدريس يقوم بها للمادة ذاتها والصف ذاته ولكن هنا في ابتدائية وهناك في ثانوية ٠

وبالنسبة الى الراتب فان المدرس الرسمي حامل الاجازة التعليمية الذي يعمل في مدرسة ابتدائية يبدأ مرتبه الشهري بـ ٢٠٥ ل٠ل٠ بينما يتقاضى المدرس في المدارس الثانوية الذي يدرس المادة ذاتها والصف ذاته ٥٠٥ ل٠ل٠ بالاضافة الى تعويض مقداره ٤٠ بالمئة من راتبه بحيث يصبح راتبه ٧٠٠ او ٧٥٠ ل٠ل٠

ولقد اعتبر هؤلاء بان التعاقد يجري بشكل مؤسف وبغيض فحامل اجازة الادب يدرس العلوم وحامل العلوم يدرس

التربية المدنية ، وذلك يسبب ضررا للناشئة وللجيل اللبناني،
واستشهدوا بملفات المتعاقدين في مديرية التعليم الثانوي حيث
الغرائب والعجائب التي لا يمكن للخيال ان يصل اليهـــا ،
والحل في نظرهم يكون بوجودهم في ملاك التعليم الثانـــوي
بحيث يؤمن لهذا الملاك الاستقرار والانتظام خاصة بعـــد
الاستغناء عن المدرسين المتعاقدين الذين هم طارئـون علـى
الجسم التعليمي ولا يحسنون اساليب التربية والتعليم التي
هي ضرورية جدا ولا غنى للمدرس عنها فالمدرس الرسمـي
اتخذ التعليم اسلوبا للحياة وطريقةلخدمة هذا الوطن،وعندما
تابع تحصيله الجامعي لنيل الاجازة التعليمية كان يضع نصب
عينيه زيادة عطائه للطلابوكذلك بقاءه في هذاالحقل التعليمي،
لذا كان من الواجب ان ينظر في وضع هذا المدرس لتحسينه
لان مجاله الحيوي للعمل البناء هو هذا الحقل التعليمي ٠

الاتصالات

في عام ١٩٦٨ تشكلت لجنة تحضيريه مـن المدرسيـــن
الابتدائيين حملة وطلاب الاجازة التعليمية وراحت تلاحـــق
مطلب تصنيفهم اساتذة ثانويين بعد نيلهم الاجازة التعليمية ٠

وقد اجرت هذه اللجنة عدة اتصالات مع المسؤولين الذين
تقع على عاتقهم هذه القضية ولا سيما لجنة التخطيط التربوي
ولجنة التربية البرلمانية وشرحت لاعضائها قضيه حملـــة
الاجازة التعليمية ٠

وقد اكد هؤلاء المسؤولون للجنه المدرسين عدالة مطلبهـم،
ونتيجة لتلك الاتصالات قام المرحوم النـائب انور الخطيب
بوضع مشروع قانون بتعديل المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي
رقم ١٣٤ تاريخ ١٢_٦_١٩٥٩ المتعلق بشروط التعيين فـي
وزارة التربية (نص مشروع القانون سيرد في اخر هـــذا
الفصل) ٠

ثم كانت الازمات الداخلية المعروفه ، فعرقلت طريق متابعة
الاتصالات ولكن بعد ان صفا الجو عاد الحوار ٠

فمنذ بداية عام ۱۹۷۰ بدأ الحوار بينهم وبين المسؤولين في وزارة التربية . وقد قدموا دراسة احصائية عن مواد اختصاصهم وسنوات خدمتهم ورواتبهم والصفوف التي يدرسونها .

ولما تسلم الاستاذ غسان التويني مقاليد وزارة التربية فتح المعلمون من حملة الاجازات التعليميه الحوار معه فأظهر تفهما لقضيتهم . وكان ان استقال ..

ولما استلم زمام الوزارة الدكتور نجيب ابو حيدر عاد المعلمون اليه كأعلى مسؤول في الوزارة فأظهر تفهما عميقا لقضيتهم في الاجتماع الاول وقال لهم : « ان المعلم يجب ان يقيم حسب شهاداته ومؤهلاته وليس حسب الصف الذي يدرسه ، وطالما ان شهادتكم تسمح لكم في ان تكونوا اساتذة ثانويين حسب المرسوم الاشتراعي ١٢٤ تاريخ ١٢-٦-٥٩ فيجب التشبه بالدول المتقدمة وتصنيفكم مباشرة اساتذ ثانويين » . وعلى هذا طلب من الاستاذ اميل المرامي (دائرة القضايا) وضع مشروع قانون معجل بتصنيف كل مدرس رسمي يحمل الاجازة التعليمية استاذا ثانويا .

وفوجيء المعلمون في اجتماعهم الثاني مع معالي الوزير الدكتور ، « فقد لاحظنا انه غير افكاره واراءه وراح يطرح عروضا وحلولا جانبية وناقصة ، كنا قد اعلنا رفضها لانها عروض تقدم لنا بعض الزيادات المالية التي لا تتناسب مع عدالة قضيتنا بالاضافة الى ان مطلبنا هو مطلب معنوي ، بالاضافة الى كونه ماديا » .

بعد ذلك عرض عليهم مشروع تبناه الوزير ولكنهم وجدوا فيه بعض النقاط المجحفة بحقهم منها :

اولا : يطلب الوزير ان لا يصنف الا بعضهم من حملة الاجازة التعليمية على اعتبار ان بعض الاجازات التعليمية ليس لها من مواد تدريسية في منهاج المرحلة المتوسطة والثانوية .

ردهم على ذلك : ان وزارة التربية الوطنية نفسها المسؤولة عن وضع المنهاج وعن المواد التي تدرس فيه قد اعتبرت هذه الاجازات تعليمية وذلك يقينا منها بانها اجازات تعليمية وان لها مواد تدريس اما في المرحلة المتوسطة او في المرحلة الثانوية .

ثانيا : يطلب الوزير ان تفرض شهادة الكفاءة على كل حامل اجازة حتى يصار الى تصنيفه استاذ تعليم ثانوي

ردهم على ذلك : لهذا الامر محاذير :

ا ـ في الوضع الحالي لا يحق لاي مجاز اعداد الكفاءة الا اذا كان فقط من خريجي كلية التربية ..

ب ـ هناك بعض الاجازات التعليميه التي ليس لها شهادة كفاءة في كلية التربية مثل العلوم الاجتماعية وعلم النفس .

ج ـ اذا كان فرض اعداد الكفاءة للتزود بالمبادىء والطرق التربوية فان سنوات الخدمة الفعلية في سلك التعليم تعطي الكثير منها خاصة وان العديد من المجازين هم من خريجي دور المعلمين والمعلمات .

د ـ ولعل هذا هو الاشد وطأة : ان فرض الكفاءة قد يؤدي لوضع اتفاق بين كلية التربية والمسؤولين في الوزارة للحد من النجاح بما يتلاءم مع العدد الذي تحتاج اليه الوزارة فقط في كل مادة وبذلك تستمر دراسة شهادة الكفاءة سنوات عديدة .

وبناء على هذه الاسباب رفض المجازون هذا المشروع لانه لا ينصف جميع حملة الاجازة التعليميه ولانهم اعتبروا الكفاءة مصفاة لهم .

وقرروا بعد ذلك متابعة الحوار الايجابي والمناقشة الهادئة مع كل مسؤول ومع كل متفهم لقضيتهم .

مشروع قانون بتعديل المادة ١٦

وفي ما يلي نص مشروع القانون المعجل بتعديل المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي ١٢٤ تاريخ ١٢ـ٦ـ١٩٥٩ المتعلق

بشروط التعيين في وزارة التربيه الوطنيه .

المادة الاولى : تعدل المادة السادسة عشرة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ المتعلقه بشروط التعيين في وزارة التربيه الوطنيه على النحو التالي :

يخضع تعيين اساتذة التعليم الثانوي للاحكام التالية :

١ ـ يعين بدون مباراة حملة الاجازة التعليمية او ما يعادلها من بين المدرسين او المعلمين الرسميين الذين مارسوا التعليم خمس سنوات على الاقل او ممن تعاقدت معهم الحكومة بعقد صريح للتخصص وتضمن هذا العقد بندا صريحا يقضي بوجوب تعيينهم بعد انهاء تخصصهم واتمام الشروط المبينه في العقد .

٢ ـ يعين من بعدهم الفائزون في مباراة تنظم لهذه الغاية يشترك فيها حملة الدكتوراه دولة او ما يعادلها وحملة الكفاءة وحملة الاجازة التعليمية على الاقل او ما يعادلها مبنيه على شهادة البكالوريا اللبنانية او ما يعادلها .

المادة الثانية : يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

عضو مجلس النواب : انور الخطيب

الاسباب الموجبة

تضمنت احكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ المنشور في العدد ٣٧ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٥٩ شروط التعيين في وزارة التربية الوطنية .

وقد اجازت المادة ١٠ من المرسوم المشار اليه اعلاه تعيين مدرسين بدون مباراة من حملة الشهادة التعليمية الاولى او ما يعادلها واجازت المادة ١٣ منه تعيين معلمين بدون مباراة من حملة الشهادة التعليمية الثانية او ما يعادلها . بينما لم تجز المادة ١٦ المتعلقة باساتذة التعليم الثانوي مثل هذا التعيين بدون شروط المباراة علما بان ثمة اعدادا من المدرسين والمعلمين الرسميين وغيرهم يحملون الاجازة التعليمية او ما

يعادلها ممن تؤهلهم شهاداتهم وخبرتهم في التعليم ان يعينوا اساتذة تعليم ثانوي بدون مباراة ، الامر الذي يلحق اجحافا وضررا بمصلحتهم ويغلق في وجوههم ابواب الاقبال على التحصيل العلمي لتحسين اوضاعهم المعنوية والماديه ، ولما كانت الاجازة التعليمية او ما يعادلها تعطى بنتيجة خضوع حاملها لامتحانات رسمية ولدراسه لا تقل مدتها عن اربع سنوات تعتبر كافية للتدليل على كفاءة حاملها لممارسة التعليم الثانوي لا سيما اذا كان ثمة عقد صريح يلزم الحكومة بتعيينه بعد انهاء تخصصه واتمامه الشروط المبنية في العقد اي اذا كان من المدرسين او المعلمين الرسميين الذين امضوا في التعليم مدة لا تقل عن خمس سنوات ٠

لذلك كان لا بد من وضع حد لمثل هذا الاجحاف اللاحق بمصلحة حملة الاجازة التعليمية او ما يعادلها عن طريق تعديل احكام المادة ١٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٤ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ ٠



اضراب عام ١٩٧٢

ان المطالب التي رفعها تحرك المعلمين في هذه الفترة لم تكن وليدة الساعة ، ولم تكن مطالب مستجدة على أفـراد الهيئة التعليمية الابتدائية والمتوسطة الرسمية في لبنان. بل ان تلك المطالب كانت نتيجة حصاد جملة قضايا رفعهـا المعلمون في تحركاتهم السابقة ورفض المسؤولون تحقيقهـا ، والقاسم المشترك لتلك المطالب كان تحسين اوضاع المعلـم بتحريره من الهموم المعيشية وبالتالي رفع مستوى المدرسـة الرسمية في لبـنان .

اما هذه المطالب فهـي :

١ ـ الترخيص بانشاء رابطة للمعلمين الرسميين .

٢ ـ اعطاء تعويض بنسبة ٤٠ بالمئة لكافة المدرسين مع اضافة تعويض غلاء المعيشة وتعويض ادارة للمديرين .

٣ ـ اعطاء المعلم حق طلب احالته على التقـاعـد او التعويض هد مرور ٢٥ سنة خدمة فعلية .

٤ ـ انشاء تعاونية استهلاكية للمعلمين الرسمييـن وانشاء صندوق المعلم .

٥ ـ مساواة المعلمين الرسميين بسائر موظفي الدولـة من جهة الاجازات الصحية واليوم الشهري للمدرسات .

٦ ـ اعطاء تعويض لورثة المدرس الرسمي في حالوفاته بسائر الحـالات .

٧ ـ تصنيف المدرس الرسمي حسب شهادته لا حسـب الصف الذي يدرسه .

٨ ـ اعطاء درجة عن كل ثلاث سنوات خدمة لمدرسي ما قبـل سنة ١٩٥١ .

٩ ـ تثبيت المتعاقدين في التعليم الابتدائي .

١٠ ـ توسيع صفوف الحضانة وتطويرها لتشمل الاطفال بين ٣ و ٥ سنوات ٠

١١ ـ اعطاء الدرجة الاستثنائية للمدرسين المعينين بعد سنة ١٩٦٤ ٠

هذه هي المطالب التي رفعها اضراب سنة ١٩٧٢ ٠

حوار مع الوزير ابو حيدر

ان المسؤولين ادعوا بأن المعلمين الرسميين قد أضربوا دون ان يقوموا بالاتصالات اللازمة لتذكيرهم بالمطالب وبالتالي اعتبروا الاضراب غاية في ذاته ٠

غير أن لجان المعلمين ردت هذا الادعاء واكدت انها يئست من كثرة استجداء المواعيد والحوار غير المجدي مع الوزير ، وأورد بعض المعلمين تلخيصا لما دار في احدى المقابلات مع الوزير الدكتور نجيب ابو حيدر :

« ـ بالنسبة لتحديد سنوات الخدمة كان جواب الوزير: احذفوا هذا المطلب ٠

ـ حول التعاونية الاستهلاكية : عندكم تعاونية !!

ـ موضوع الرابطة : رفضه جملة وتفصيلا

ـ زيادة الرواتب ٤٠ بالمئة كان رده « لا مجال للبحث »

ـ تصنيف المجازين استغرب عدم تصنيفهم في البداية ثم قال :

« مين طلب منكم ان تتعلموا أو تنالوا اجازات »

ـ بالنسبة لصندوق المعلم قال : «التفكير فيه ممكن» ٠

وكانت لجان المعلمين قد قابلت الوزير مرات عدة للتباحث معه بشأن المطالب ٠

ويوم الجمعة ٧ كانون الثاني ١٩٧٢ عقدت لجنة

المعلمين الرسميين المنبثقة عن الجمعيات العمومية في المحافظات الخمس اجتماعا في مقهى الروضة ، وتداول المجتمعون بشؤون التعليم الرسمي ثم أصدروا بيانا يطالبون فيه بتحسين وضع المعلم وتحريره من همومه المعيشية ، والحد من انتقال المعلمين الى مهنة اخرى واجتذاب اصحاب الخبرة والاختصاص للعمل في القطاع التعليمي .

واستنكر البيان النقل التعسفي والملاحقة التي تمارسها وزارة التربية بحق بعض المعلمين ، وطالب باعادة النظر بالقرار التعسفي المتعلق بالتقارير الطبية بشكل يتوافق مع كرامة المعلم . وتم الاتفاق على اعطاء الدولة مهلة اسبوع لتحقيق المطالب الانفة الذكر .

ومرت مهلة الاسبوع دون جديد وعادت لجنة المعلمين الممثلة للمحافظات الخمس الى الاجتماع بتاريخ ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ وبعد التدارس أصدروا بيانا هذا نصه :

« **حرصا على مصلحة التعليم الرسمي وتطويره ليصبح معمما والزاميا على الاقل في المرحلة الابتدائية ، وتأمين الرعاية الصحية للتلاميذ والعمل على تعميم البناء المدرسي الصحي والضروري ، وعملا لتعزيز التعليم الرسمي بتوحيد الكتاب المدرسي واصداره من قبل وزارة التربية وتعريب العلوم والرياضيات ، وتوخيا لترابط العلم مع حاجات المجتمع بتعديل البرامج التعليمية لتتناسب مع الواقع الانتاجي في لبنان نحو الهرم السكاني ، وتعزيزا للهيئة التعليمية الرسمية الابتدائية والمتوسطة ، يرى المعلمون الرسميون ضرورة تحقيق المطالب التالية** » وبعد ان عدد البيان المطالب أردف قائلا : « **المعلمون الرسميون يرجون ان تؤخذ بعين**

الاعتبار هذه المطالب الحيوية وتتحقق في عهد عرفت عنه الحريات والديمقراطية وانصاف اصحاب الحق سمة اساسية.»

وانقضت المهلة الاولى ، ورغم التهديد والانذار ، لم يتحرك المسؤولون من مواقع الصمت والتجاهل ، وكان لا بد للمعلمين من القيام بالخطوة التالية ، وماذا أمامهم بعد ان اتصلوا ، وانذروا ، واعطوا المهل ، غير الاضراب ؟

الاضـــراب

بعد ظهر الثلاثاء ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ حضرت لجان المحافظات الى مقهى الروضة للاجتماع وكلها تحمل قرارات الجمعيات العمومية باعلان الاضراب ، غير ان لجنة بيروت لم تكن قد استكملت خطواتها التنظيمية في هذا المجال ، سيما وان اصواتا كثيرة كانت قد ارتفعت في اجتماع مندوبي بيروت تطالب بتأجيل الاضراب بضعة ايام لاستكمال الاستعداد والتعبئة الشاملة ، ولكن لم يكن أمام لجنة بيروت الا الالتزام بقرار المحافظات ، وهكذا تقرر الاضراب يوم الاربعاء ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ .

وفي اليوم التالي بدأ الاضراب جزئيا ، لم يكن شاملا وبالتالي فان فئة لا بأس بها من المعلمين الرسميين تخلفت عن الاضراب . وفي مساء ذلك اليوم صدر بيان باسم الهيئة التعليمية يوضح ما جرى وقد جاء فيه :

« ردا على ما نشرته بعض الصحف فيما يتعلق بتصريحات المسؤولين بتاريخ ١٩-١-٩٧٢ حول الاضراب الذي اعلنه المعلمون يهمنا ان نوضح ما يلي :

● الاضراب كان شاملا في جميع المحافظات باستثناء بعض المدارس التي تعذر الاتصال بها .

● ان عددا من المدارس التي استصرحت احدى الصحف مدرائها قد شاركت بالاضراب فعلا ·

● ان مطلب الغاء التعميم بالاجازات المرضية والـذي وصفته بعض الصحف بانه المحرك الاساسي للاضراب هـو قول مردود لان هذا المطلب مستحدث ولم يتمركز حولـه تحـرك المعلمين ·

● ان بقية المطالب هي مطالب مزمنة ومتماسكة وغيـر قابلة للتجزئة وذات اهمية واحدة بالنسبة لكل معلم ولتعزيز التعليم الرسمي أيضا ·

● بالنسبة لما نشر واذيع حـول اجـراء اي اتصال بالمسؤولين يهمنا ان نؤكد اننا يئسنا من كثرة استجـداء المواعيد والحوار غير المجدي مع الوزير · »

وفي اليوم التالي ونتيجة النشاط الذي بذلته لجـان الاتصال في التجوال على المدارس فان نسبة الاضراب ارتفعت في حين بقي فريق من المعلمين مترددا حيال الاضراب · وقد عقد اجتماع في القصر برئاسة الرئيس سليمان فرنجيـة وحضور الرئيس صائب سلام ورئيس المجلس التأديبي العام الدكتور جورج صليبي ، وفي هذا الاجتماع تقرر اتخـاذ تدابير مشددة بحق المضربين · وفي اليوم نفسه اصدر وزير التربية الدكتور نجيب ابو حيدر البلاغ التالي :

« يذكر وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة جميـع أفراد الهية التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة باحكام نظام الموظفين العام ، والانظمة المرعية الاجـراء لا سيما الفقرة ٣ من المادة ١٥ من المرسوم الاشتراعي رقـم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ التي تحظر على الموظـف ان

يضرب عن العمل أو يحرض غيره على الاضراب · والفقرة ٢ من المادة ٦٥ من المرسوم الاشتراعي نفسه التي تنص على اعتبار الموظف الذي يضرب عن العمل مستقيلا من الخدمة ويجوز في هذه الحالة تعيين بديل عنه ممن تتوفر فيهم شروط التعيين للوظيفة التي كان يشغلها باستثناء شرط المباراة · لذلك فان وزير التربية حرصا منه على مصلحة النشء اللبناني وتقديرا لموقف الاكثرية الساحقة من أفراد الهيئة التعليمية الرسمية الذين واظبوا على العمل في مدارسهم ، يأمل ان يتحمل كل معلم مسؤولياته وان يعود المنقطعون منهم الى اعمالهم فورا · علما بأن الوزارة ستطبق بحق كل معلم أظهر التحقيق أنه اضرب عن العمل ، النصوص المذكورة اعلاه ، وان التعليمات اعطيت للتفتيش التربوي لمباشرة التحقيق الفوري مع كل معلم تخلف عن القيام بمهامه دون عذر شرعي · »

وفي الوقت نفسه أصدر الوزير تعميما يحظر بموجبه على معتمدي القبض دفع راتب أي معلم ما لم يثبت بموجب افادة من مدير المدرسة بأنه قام بالتدريس ابتداء من ٢٢-١-٩٧٢ ومن ناحية ثانية فان المفتشين التربويين جابوا المدارس لاحصاء المضربين واجراء الاستجوابات معهم في محاولة لتفكيك الاضراب ·

أما رد المعلمين على قرارات الوزير فكان في المؤتمر الصحافي الذي عقدته لجان المعلمين الرسميين ظهر الجمعة ٢١-١-٩٧٢ في نقابة المحررين وبحضور نقيب المحررين الاستاذ ملحم كرم ، حيث عرضوا المطالب واكدوا ان المعلمين الرسميين لم يلجأوا الى الاضراب الا بعد شهرين

من الحوار الذي فضح لا مبالاة وزير التربية كما اكدوا انهم مستمرون في اضرابهم رغم تهديدات الوزير بقطع رواتبهم واحالتهم على المجالس التأديبية ٠

ويوم السبت ٢٢ـ١ـ٩٧٢ خفت نسبة المضربين وخاصة في منطقة الشمال حيث ظهرت بشكل ملموس ، وقد عزت مصادر المعلمين ذلك الى سياسة الترهيب التي اتبعتها الوزارة معهم بالتهديد بوقف صرف رواتبهم وطردهم من الوظيفة خصوصا وان اعلان الاضراب رافق فترة الاعياد التي يضطر فيها المعلمون الى قبض رواتبهم نظرا للالتزامات المعيشية الملقاة على عاتق كل منهم ، ولوحظ بأن المعلمات كن اكثر تأثرا بتهديدات الوزارة ٠

ولقد دفعت تطورات الاضراب الرئيس صائب سلام لزيارة وزارة التربية صباح ذلك اليوم السبت حيث اجتمع مع الوزير ابو حيدر ووفد من المضربين ، وتداول معهم في أمر مطالبهم وصرح الرئيس سلام بعد ذلك : « ان الوزير سيكون على استعداد لبحث جميع الامور مع المعلمين اذا انتهى الاضراب ، وقد تسامح كثيرا بأن اعطاهم مهلة الى يوم السبت ٠ وابلغني انه وضع مرسوما بفصل عدد كبير منهم ، فاذا وصلني هذا المرسوم وكان الاضراب قائما فسوف لا أتردد في توقيعه ويكون هؤلاء المعلمون هم المسؤولون وهناك أيضا بحث في احالة كثيرين منهم على المجلس التأديبي ٠ »

ويوم الاحد ٢٣ـ١ـ٩٧٢ عقدت لجان المحافظات اجتماعا بحثت فيه تطورات الاضراب وصدر على أثره البيان التالي :

« اجتمع مندوبو المحافظات للمدارس الرسمية المتوسطة والابتدائية نهار الاحد ٢٣-١-٩٧٢ واستعرضوا الوضع العام لسير الاضراب فتبين انه ما زال مستمرا وبقوة متزايدة ، وليعلم المعلم الكريم وكل لبناني ان التهديدات والملاحقات التي مورست لا ولن تنال من عزيمتنا بل بالعكس فقد أدت الى زيادة ايماننا بأهمية مطالبنا واننا نستنكر هذه الوسائل الزجرية في بلاد الحرية والديمقراطية ونعلن مواصلة اضرابنا حتى نيل المطالب ونتوجه بالشكر لجميع الفئات التي ساندتنا وتساندنا ونخص منها بالذكر المعلمين الثانويين وطلاب دور المعلمين ونناشد ضمائر جميع اللبنانيين الوقوف الى جانب قضيتنا المحقة التي هي قضية التربية في لبنان عامة ، كما اننا نشير الى ان قرار وزير التربية والانذار بتجميد الرواتب ما هو الا وسيلة غير شرعية لتثبيط عزائمنا واجهاض الاضراب العادل ونحمله كل مسؤولية تنتج عن ذلك . ونشيد بموقف معتمدي القبض الذين صرحوا خلافا لتهديدات الوزير بأنهم سيصرفون رواتب جميع المعلمين المضربين منهم وغير المضربين ».

والجدير بالذكر ان وزارة التربية كانت قد استدعت في الايام الاولى للاضراب بعض المعلمين للتحقيق معهم والتهويل عليهم .

وبقي الاضراب بين مد وجزر ، تختلف نسبته باختلاف المناطق ، خاصة وان ايام العيد قد اقتربت ، ومعظم موظفي الدولة قد قبضوا رواتبهم ، ما عدا المعلمين الرسميين ، أضف الى ذلك ما يترتب على كل منهم من مسؤوليات ، لذلك لجأ بعض المعلمين وبضغط الحاجة الى تعليق الاضراب،

حتى اذا ما قبض راتبه عاد الى اضرابه ، ومن ناحية ثانية فان نسبة الاضراب في بيروت أخذت تتضاءل نتيجة الظروف الخاصة ببيروت ذلك انها في متناول وزارة التربية والتفتيش بشكل دائم ، اضف الى ذلك الاخطاء التنظيمية التي وقعت فيها لجنة بيروت قبل الاضراب والتي لم تستطع ان تتفاداها بعده ، ذلك ان اللجنة لم تقم بالاتصالات اللازمة ولم تغط العاصمة كما يجب ، كل ذلك سيساهم في ازدياد النزف وفي تضاؤل نسبة الاضراب في بيروت وبالتالي سيضطر لجنة بيروت كما حصل الى تعليق الاضراب وذلك لاستكمال خطواتها التنظيمية ومن ثم اللحاق بالمحافظات .

ويوم الثلاثاء ١-٢-٩٧٢ عقدت لجان المحافظات اجتماعا في مقهى الروضة استعرضت فيه تطورات الاضراب ، وبعد عرض شامل لنتائج الاتصالات التي تمت بين لجنة المتابعة ومسؤولي وزارة التربية اصدروا بيانا جاء فيه :

« **نظرا لاصرار المسؤولين على عدم الارتباط رسميا باي جدول زمني لتحقيق المطالب التي اعترفوا بشرعيتها في اكثر من مناسبة ، وبعد عرض لاراء الجمعيات العموميه في جميع المحافظات تقرر الاستمرار في الاضراب حتى تحقيق المطالب العادله .** »

هل كان المعلمون وحدهم في الساحه ؟

لقد ساندهم طلاب دور المعلمين واعلنوا الاضراب صباح الاثنين ٣١-١-٩٧٢ ، كما ان طلاب الجامعات والثانويين وقفوا الى جانب المعلمين ونظموا تظاهرات مشتركة ، كالتظاهرة التي حصلت يوم الجمعة ١١-٢-٩٧٢ والتي ضمت عشرة الاف طالب ومعلم كلها تندد بمواقف وزير التربية ، وترفع اللافتات مطالبة بانصاف المعلمين واعطائهم مطالبهم .

هذا بالاضافة الى التظاهرات التي قامت في المناطق كتظاهرات زحلة وطرابلس ، ومن جهة ثانية فان عددا كبيرا

من الاهالي طيروا البرقيات لمسؤولي وزارة التربيه مطالبين بانصاف المعلمين وعودة العلم الى المدارس رأفة بأولادهم ·

اما مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة فانه ايد تحرك المعلمين ومطالبهم وتدخل في وساطه لحل الازمة ·

ويوم الاربعاء ٩ـ٢ـ٧٢ عقدت لجان المحافظات اجتماعا في مقهى الروضة عرضت فيه بالارقام نسبة المضربين في جميع المناطق · وقد تبين ان الاضراب ما زال في وضع جيد ويصل عدد المضربين الى ٧٢٣٥ معلما ـ عدد المعلمين انذاك ١٥ الف معلم ـ واذا استثنينا المديرين والمتعاقدين فيكون هذا العدد كافيا للقول بان الاضراب شبه شامل ·

تعليق الاضراب

ماذا كان موقف المسؤولين من اضراب لا تستقر له نسبة، متارجح بين مد وجزر ، متغير حسب التهديدات والظروف والقناعات الشخصية ؟

في الواقع لقد مر على الاضراب ما يقرب من شهر والدولة لم تحسم الموقف ، المعلمون مضربون والدولة لا تفاوض في ظل الاضراب ، المعلمون لا يعلقون اضرابهم الا بناء على جدول زمني مسؤول ، والوزير يرفض التقيد بجدول زمني ، المعلمون مقتنعون بانهم اذا علقوا اضرابهم بلا ضمانات صحيحة فان مطالبهم ستذهب ادراج الرياح،والموقف الرسمي متعنت· وطالت مدة الاضراب وبقي الطلاب في الشوارع وامام تعذيب الضمير والموقف المتصلب اجتمعت لجان المعلمين مساء الاثنين ٢١ شباط سنة ١٩٧٢ في مقهى الروضة واستعرضت الاوضاع بعد ان طالت مدة الاضراب وبعد ان وعد وزير التربية بتفهم المطالب والعمل على تحقيقها بعيدا عن جو الاضراب ، وفي ساعة متاخرة من الليل قرر المجتمعون تعليق الاضراب لافساح المجال امام الوزير الدكتور نجيب ابو حيدر لتنفيذ وعوده شرط ان لا يتخذ اي اجراء بحق اي معلم اشترك في الاضراب ·

ماذا حقق الوزير من المطالب ؟
ـ الرابطة ٠



مطالب النقابة ليس مطلبا جديدا على المعلمين ، والرابطة ليست وليدة تحرك واحد وان جاءت اثر تحرك ·

فالنقابة التي طالب بها المعلمون الرسميون في تحركهم الاول عام ١٩٤٨ كما تقدم ، كانت القاسم المشترك لمطالب الهيئة التعليمية عبر كل نضالاتها ، ذلك ان النقابة التي يطمح اليها المعلمون كأطار يجمعهم وينظمهم في هيكليه واحدة يراها هؤلاء وسيلة المعلم الشرعية في مواجهة قضاياه بموقف موحد وثابت ، وبالتالي اداة فعالة ورئيسيه في تنظيم المعلمين وشحذ قوتهم وصهرها ·

ان الدولة في كل مرة يرتفع صوت المعلمين في هذا المجال كانت ترد بان المعلم هو موظف كسائر موظفي القطاع العام ، وبالتالي يحظر عليه الانضمام الى النقابات المهنية عملا بمنطوق المادة ١٥ من نظام الموظفين ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ حزيران سنة ١٩٥٩ ـ حيث تحظر الفقرة الثانية الانضمام الى المنظمات او النقابات المهنية · وكان المعلمون يرون بانهم ، كسلك تعليمي متميز عن سائر قطاعات الدولة ، بحاجة الى نقابة واعطوا امثلة على ذلك فرنسا التي هي مصدر الشرائع اللبنانية حيث يمكن لبعض موظفي القطاع العام ان يكون لهم نقابة ·

وامام الضغط واثر اضراب **سنة ١٩٧٢** رضخت الدوله لطلب المعلمين ، وهكذا ففي ٢١ نيسان سنه ١٩٧٢ اصدر وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة الدكتور نجيب ابو حيدر القرار رقم ٣٢٥ حيث جاء في مادته الاولى :

« تنشأ في نطاق كل محافظة رابطه ثقافية لافراد الهيئة التعليمية العاملين فيها ·»

اما المادة الثانية فقد حددت مهامها كالاتي :

« تتولى الرابطة الثقافية في المحافظة الاهتمام بجميع الامور التربوية المتعلقة بافراد الهيئة التعليمية وتناقش هذه الامور وتقدم الاقتراحات اللازمة بشأنها الى الادارة التربوية في المحافظة وفي الادارة المركزية ·»

كما ان الرابطة الثقافية تتولى بحث الشؤون الذاتية العائدة للهيئة التعليمية وغيرها من الامور التي تتناول الاوضاع التربوية في المحافظة ٠

كما يمكن ان يشمل نشاط الرابطه الثقافية ، سائر الامور التربوية التي تهم افراد الهيئة التعليميه والتي تؤدي الى تحسين اوضاعهم وانتاجيتهم ٠»

كيف استقبل المعلمون نبأ انشاء الرابطة ؟

في الواقع ان الهيئة التعليمية الرسميه لم تؤخذ بنشوة النصر اثر صدور القرار لانها رأت في مواده ابعادا ترمي الى تفتيت الصف الواحد وضرب جبهة المعلمين ، فالمادة الاولى تلحظ انشاء رابطة ثقافية في نطاق كل محافظة ، والمادة الخامسة في فقراتها ١-٢-٣- تفرض انتخاب اعضاء الرابطة في كل مدرسة ، ومن ثم يجتمع ممثلو المدارس في كل قضاء وينتخبون ممثلي القضاء، ثم يجتمع ممثلو الاقضيه وينتخبون اعضاء مجلس المحافظة ٠ فهذه الطريقة في الانتخابات توجد البعد الشاسع بين القاعدة والقمة ٠

والاغرب ما جاء في نص المادة ١٢ : « ينبغي ان تمثل المدارس الرسمية للبنات بنسبه ٣٠ بالمئة على الاقل في الرابطات الثقافية »٠٠

ومن ناحية ثانية وجد المعلمون في بعض النصوص هيمنة للوزارة على مقاليد الرابطة المادة ٦ : « تشرف الوحدة الاقليمية التي تمثل وزارة التربيه الوطنية في المحافظه على جميع المراحل المتعلقة بانتخابات الممثلين واعضاء الرابطة وذلك في ضوء توجيهات مديرية التعليم الابتدائي في هذا الشأن » والمادة ١٦ :

« وزير التربية الوطنية هو الرئيس الفخري لجميع الرابطات وبهذه الصفة له ان يشرف على اعمالها ٠ ويمكن للوزير ان ينتدب المدير العام للتربية الوطنية او مدير التعليم الابتدائي والمتوسط لتمثيله في اجتماعاتها ٠»

واخيرا والذي اثار المعلمين اكثر نص المادة ١٤ :
« في حال حصول اي اضراب من قبل افراد الهيئةالتعليمية الرسمية في نطاق المحافظة ، تعتبر الرابطة الثقافيه ، بحكم المحلولة ويجري انتخاب رابطة تحل محلها ».

لكن ورغم كل هذه الماخذ قبل المعلمون بما تيسر على اساس ان تكون الرابطة نواة فعلية على طريق النقابة الشاملة .

وفي شهر حزيران سنة ١٩٧٢ صدر عن وزير التربيه قرار بدعوة افراد الهيئة التعليمية الرسميه لانتخاب ممثلي واعضاء الرابطة وذلك سندا للمادة ١١ من قرار انشائها .

وحصلت الانتخابات في جو منافسة نقابيه على نطاق المدارس ثم على نطاق الاقضية ثم على نطاق المحافظات ، ثم اجتمع مجلس كل محافظة المؤلف من ١٥ عضوا وانتخب اعضاء مكتبه (رئيس ، نائب رئيس ، امين سر ، امين صندوق ، محاسب) .

وبعد الانتخابات وجه المعلمون اتهامات الى وزارة التربية بانها تدخلت في الانتخابات عبر بعض مديري المدارس ، وعبر عناصرها من معلمين معروفين بعلاقتهم بوزارة التربيه .

ولما كان التنظيم شرطااساسيا لنجاح الرابطة فقد انصرفت الروابط اثر انتخابها لوضع النظام الداخلي الموحد ، وسلمت وزارة التربية نسخة عنه للتصديق عليه . وقد ضم تسعا وستين مادة تحدد شخصية الرابطه المعنوية ومهامها وصلاحية هيئاتها .

وتلافيا لكل المحاذير والتناقضات الجزئية التي يمكن ان تحصل بين الروابط الخمس ، فقد اجتمع مجلس المحافظات الخمس (٧٥ مندوبا) واتخذ قرارا بوضع « برنامج العمل السنوي » ويتضمن الخطوط العريضة لسياسة الروابط الثقافية وخصائص الظروف العامة والذاتيه للمعلمين وطبيعة المطالب والاهداف واساليب العمل وطرق تحقيق المطالب ، ثم

« خطة التحرك » التي هي وسيلة لوضع برنامج العمل السنوي موضع التنفيذ باتخاذ الخطوات العملية المدروسه ، وعلقت اهمية قصوى على تصديق برنامج العمل وخطة التحرك من قبل مندوبي الاقضية والمدارس ليوضعا موضع التنفيذ ٠

والملاحظ ان الرابطة قد التزمت في عملها بمبدأين نقابيين اساسيين ، الديمقراطية والمركزيه ٠

فمن ناحية الدمقراطية ، علقت الرابطه اهمية قسوى على مقررات اجتماعات المندوبين اي ممثلي المدارس مباشرة ، لا بل ان الرابطات جعلت لمجلس المندوبين الكلمة الفصل في كل القضايا المصيرية بالنسبة للهيئه التعليمية الرسمية ٠

والملاحظ ان النظام الداخلي الموحد والذي لم تقره بعد وزارة التربية ، ركز بشكل اساسي على اهمية القرارات التي تتخذ في هذا المجلس ٠

ومن ناحية المركزية فان القرارات التي كانت تصدر عن مجالس المحافظات (٧٥ مندوبا) او مجلس التنسيق كانت ملزمة للجميع وكل قرار يصدر خارج هذه الاطر يعتبر بحكم الملغي ٠

اين اصبحت الرابطة اليوم ؟

هناك واقع طرح نفسه ، فمعظم المعلمين من اعضاء مجالس الرابطات تناولتهم قرارات الفصل اثر الاضراب الاخير - ١٩٧٣ - مصيرهم ومصير الرابطات على كف عفريت ، على الاقل في الوقت الحاضر ، ومستقبلا قد يعود المعلمون لاجراء انتخابات جديدة ، وقد لا يعودون ، فيضيعون مكسبا لطالما عملوا من اجله ولطالما حسدهم عليه كل موظفي الدولة في لبنان ٠

قرار انشاء الرابطات الثقافيه

وفي ما يلي نص القرار رقم ٣٣٥ القاضي بانشاء الرابطات الثقافية لمعلمي المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة في لبنان :

ان وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

بناء على المرسوم رقم ٤٣٨ تاريخ ٢٠_١_١٩٧١

بناء على المرسوم رقم ٢٥ تاريخ ٦_٢_١٩٥٣ المعتبر مرسوما تنظيميا بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٢ تاريخ ٥_١_٥٥

بناء على المرسوم رقم ٢٦ تاريخ ١٨_١_١٩٥٥

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢_٦_١٩٥٩ (نظام الموظفين)

بناء على اقتراح مدير التعليم الابتدائي وموافقه المدير العام للتربية الوطنية

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى : تنشأ في نطاق كل محافظة رابطة ثقافية لافراد الهيئة التعليمية العاملين فيها · تتألف الرابطه الثقافية من خمسة عشر عضوا يجري انتخابهم وفقا للاسس المحددة في هذا القرار ·

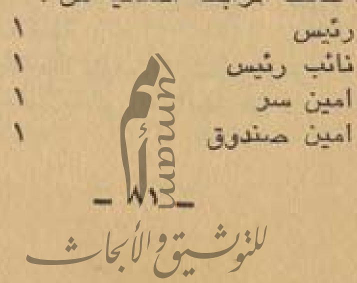
المادة ٢ : تتولى الرابطة الثقافة في المحافظه الاهتمام بجميع الامور التربوية المتعلقة بافراد الهيئه التعليمية وتناقش هذه الامور وتقدم الاقتراحات اللازمة بشأنها الى الادارة التربوية في المحافظة وفي الادارة المركزية ·

كما ان الرابطة الثقافية تتولى بحث الشؤون الذاتية العائدة للهيئة التعليمية ، وغيرها من الامور التي تتناول الاوضاع التربوية في المحافظة ·

كما يمكن ان يشمل نشاط الرابطه الثقافية ، سائر الامور التربوية التي تهم افراد الهيئة التعليمية أو التي تؤدي الى تحسين اوضاعهم وانتاجيتهم ·

المادة ٣ : تتألف الرابطة الثقافية من :

رئيس	١
نائب رئيس	١
امين سر	١
امين صندوق	١



محاسب	١
اعضاء	١٠
المجموع :	١٥

المادة ٤ : ينبغي ان يكون جميع اعضاء الرابطة الثقافية من مدرسي المحافظة التي تمثلها الرابطه ومن افراد الهيئة التعليمية الذين مضى على دخولهم الى سلك التعليم الرسمي اكثر من ثلاث سنوات ولم تنزل بهم اي عقوبة تأديبية من الدرجة الثانية ويفقد حكما حقه بالعضوية كل من نال مثل هذه العقوبة اثناء عضويته ٠

المادة ٥ : يجري انتخاب اعضاء الرابطة الثقافية وفقا لما يلي :

١ ـ ينتخب افراد الهيئة التعليمية في كل مدرسة رسمية تضم خمسة مدرسين وما فوق من مدارس المحافظة ممثلين عن المدرسة وفقا للنسب التالية :

من ٥ الى ١٥ مدرسا : ممثل واحد ٠
من ١٦ الى ٢٥ مدرسا : ممثلان ٠
من ٢٦ وما فوق : ثلاث ممثلين ٠

وبالنسبة للمدارس التي لا يوجد فيها خمسة مدرسين فيمكنها ان تشترك فيما بينها لانتخاب ممثليها او انها تنضم الى مدارس اخرى للقيام بهذا الغرض ٠

٢ ـ يجتمع ممثلو المدارس في كل قضاء وينتخبون خمسة عشر ممثلا للقضاء ٠

٣ ـ يجتمع ممثلو الاقضية في المحافظة وينتخبون خمسة عشر ممثلا للمحافظة ٠

٤ ـ يجتمع ممثلو المحافظة وينتخبون رئيس ونائب رئيس واعضاء رابطة المحافظة ٠

٥ ـ بالنسبة لمحافظة بيروت لا تطبق الفقرة ٢ من هذه المادة ويجري انتخاب ممثلي المحافظة من بين ممثلي المدارس ٠

المادة ٦ : تشرف الوحدة الاقليمية التي تمثل وزارة التربية الوطنية في المحافظة على جميع المراحل المتعلقة بانتخابات الممثلين واعضاء الرابطة وذلك في ضوء توجيهات مديرية التعليم الابتدائي في هذا الشأن ·

المادة ٧ : يجتمع رؤساء ونواب رؤساء الرابطات الثقافية الخمس، كلما دعت الحاجة ، بناء على طلب الرابطات ذاتها ، او مديرية التعليم الابتدائي وذلك لبحث الامور المشتركة · ولهم في هذا المجال ان ينسقوا المواضيع ويتقدموا بها الى المراجع المعنية ويلاحقوا تنفيذها وان ينظموا اجتماعاتهم وفقا لمقتضيات العمل · لا تحصل هذه الاجتماعات الا بعد اعداد جدول بالمواضيع المنوي اثارتها وذلك قبل ٤٨ ساعة على الاقل من عقدها ·

المادة ٨ : تضع كل رابطة ثقافية نظامها الداخلي خلال مهلة شهر من انتخابها ·

ويمكن ان يصدر نظام داخلي موحد لجميع الرابطات الثقافية يخضع وضع الانظمة الداخلية وتعديلها للمصادقه من قبل وزير التربية الوطنية بعد اطلاع مدير التعليم الابتدائي وموافقة المدير العام للتربية الوطنية ·

المادة ٩ : تعقد الرابطة الثقافيه اجتماعاتها في احدى مدارس مركز المحافظة ويخصص لها في هذه المدرسة غرفة او على الاقل خزانة ، لمحفوظاتها ، وذلك ريثما يصبح للرابطه مقر رسمي لها ·

المادة ١٠ : يجتمع رؤساء ونواب رؤساء الرابطات في العاصمة في احدى المدارس الرسمية وتخصص لهم غرفة لمحفوظاتهم وذلك ريثما يصبح لهم مقر رسمي ·

المادة ١١ : تحدد مواعيد انتخابات الممثلين واعضاء الرابطات بقرار يصدر عن وزير التربيه الوطنيه ·

المادة ١٢ : ينبغي ان تمثل المدارس الرسمية للبنات بنسبة ٣٠ بالمئة على الاقل في كل من الرابطات الثقافية يوضع محضر في حال التعذر ويجري الانتخاب دون الاخذ بعين

الاعتبار هذه النسبة ٠

المادة ١٣ : مدة الولاية لاعضاء الرابطه الثقافيه سنتان ويمكن اعادة انتخاب اعضاء كل رابطة بالطريقة ذاتها ٠

المادة ١٤ : في حال حصول اي اضراب من قبل افراد الهيئة التعليمية الرسمية في نطاق المحافظة ، تعتبر الرابطة الثقافية ، بحكم المحلولة ويجري انتخاب رابطة جديدة تحل محلها ٠

المادة ١٥ : يعهد الى مجلس رؤساء ونواب رؤساء الرابطات ادارة جميع الامور التي قد تنتج عن انشاء مؤسسات او القيام بنشاطات تتعلق بالهيئة التعليميه الرسمية كالتعاونيات الاستهلاكية او صندوق المعلم ٠٠٠ وذلك مباشرة وبواسطة الرابطات الثقافية او ممثلي الاقضيه ٠

المادة ١٦ : وزير التربية الوطنية هو الرئيس الفخري لجميع الرابطات ، وبهذه الصفة له ان يشرف على اعمالها ويمكن للوزير ان ينتدب المدير العام للتربيه الوطنية او مدير التعليم الابتدائي والمتوسط لتمثيله في اجتماعاتها ٠

المادة ١٧ : يعهد الى مدير التعليم الابتدائي امر تنسيق العلاقة القائمة بين الرابطات الثقافية وبين الادارة التربوية المركزية والمحلية ، وكذلك امر دعوة رؤساء ونواب رؤساء الرابطات للاجتماع ٠

المادة ١٨ : تتولى مديرية التعليم الابتدائي عند الحاجة امر الحصول على الاذن الرسمي لقيام الرابطات الثقافية من السلطات المعنية ٠

المادة ١٩ : تجري جميع الانتخابات الواردة في الاحكام المبينة اعلاه بطريقة الاقتراع السري ٠

المادة ٢٠ : ينشر هذا القرار ويبلغ حيث تدعو الحاجة ٠

بيروت في ٢١_٤_١٩٧٢

وزير التربية الوطنيه والفنون الجميلة

نجيب ابو حيدر

اضراب عام ١٩٧٣

يتسم تحرك المعلمين في هذه المرحلة بالشرعية ، نظراً لوجود الرابطة ولتحرك المعلمين في اطارها . والواقع ان الاضراب الاخير كان قد حمل ورقة عمل يندرج فيها ما يزيد على عشرة مطالب مادية وتربوية تهدف الى تحسين اوضاع المعلم المهنية والمادية من جهة ، وترضيه من جهة ثانية كمواطن تقع على عاتقه مسؤولية وطنية ضخمة .

ماذا حقق اضراب ١٩٧٢ من هذه المطالب .؟

الرابطة ، والرابطة فقط .

لذلك كان لا بد للمعلمين ، وقد اصبح في يدهم الاداة الشرعية للعمل ، من ان يعودوا الى مطالبهم التي طالما طرحوها ولم تلق اذنا صاغية من بعض المسؤولين وهذا كان دور الرابطات .

من هنا ، واستنادا الى واقع المعلم والى طبيعة مهنته والى ازدواجية الدور الذي يلعبه بالنسبة للمادة العلمية التي يلقنها لطلابه وبالنسبة للتربية العقلية والاجتماعية والفنية التي يضطلع بها كمربي ، طرحت الرابطات مطلب النظام الخاص .

فما هو النظام الخاص الذي نادى به المعلمون والذي وقف منه الرأي العام موقف المتفرج ؟

لقد اعتبر المعلمون بأن جميع موظفي الادارات العامة يخضعون لقانون الموظفين العام ، الا ان طابع الشمول لهذا القانون لم يمنع المشترع اللبناني من استثناء بعض الموظفين من أحكامه واخضاعهم لانظمة خاصة بهم كسلك القضاء والسلك العسكري الخ ....

وانطلاقا من هذا المبدأ فان مهنة التعليم تختلف اختلافا

كبيرا عن الوظيفة الادارية العامة ، مما يفرض وضع نظام خاص للمعلمين . ويستطرد المعلمون الرسميون قائلين بأن وضع المعلم يختلف عن وضع الموظف في الادارة العامة من حيث مظاهر العمل ومن حيث الجوهر . فمن حيث المظاهر هناك اختلاف في فترات الدوام ونظام التعطيل الاسبوعي والصيفي وسن التوظيف وموقع العمل من الهيكل الاداري العام (انتشار افقي وليس عاموديا) . أما من حيث الجوهر فهناك اختلاف بطبيعة العمل المبذول ومضمونه. فعملية التعليم لا تبدأ ببداية الدوام الرسمي ولا تنتهي بنهايته بل تستهلك معظم ساعات اليوم في التحضير والتصحيح والاطلاع المستمر خارج الدوام ، والوظيفة الادارية العامة تخضع للصفة التنفيذية البحتة على وجه العموم وتتسم بالرتابة والروتين ، بينما التعليم يهدف في الاساس انى خلق البيئة وتوفير المناخ المناسب لطرح المعلومات والقواعد العلمية بشكل مجد ومفيد .

من هنا كان الطابع الحي والخلاق لعمل المعلم ، والذي يصعب حصره وقياسه كميا ، أضف الى ذلك انطباع عمل المعلم بالطابع الشفهي وبجملة شروط تربوية وسيكولوجية تلعب دورا حاسما في بلوغ الهدف أو نشوء التقصير وضياع الجهد المبذول . والمعلم لا يتعامل مع الاشياء فيسيرها أو يصرفها بل يتعامل ويتفاعل مع الناس ، مع النشء الجديد، رجال المستقبل . ومن جهة ثانية فطبيعة المهنة بذاتها ، تفرض على المعلم أن يبقى على صلة حية بكل نتاج الفكر والثقافة لانه معرض دوما لطرح الاسئلة على تنوعها وتشعبها، ولطلب الرأي حول كل جديد وطارىء ، كما انه مطالب من

الناس المحيطين به ، وفي دائرة البيئة التي يعيش ويعمل ضمنها بدور ثقافي وتوجيهي عام ·

لكل ذلك طالب المعلمون الرسميون بوضع نظام خاص للهيئة التعليمية مختلف عن نظام الموظفين العام ، وطالبوا أن يأخذ النظام الجديد بعين الاعتبار الوضع الوظيفي الفريد للمعلمين ووجوب تمتعهم بهامش فسيح من الحريات، ورفع شأنهم وتعزيز مكانتهم المادية والاجتماعية ·

وقام المعلمون بالاتصال بوزير التربية الاستاذ هنري اده الذي أظهر تفهما لقضية المعلمين وكلف لجنة ثلاثيةمؤلفة من الاساتذة مفيد ابو مراد ، كريم نهرا ، اميل الرامي ، وذلك لدراسة مطالب المعلمين وحدد الثلاثين من ايلول سنة ١٩٧٢ موعدا لتسلم الدراسة ·

واصدر مجلس الرابطات للمحافظات الخمس في ٢٧-٩-١٩٧٢ كتابا ذكروا فيه المسؤولين بمطالبهم ولفتوا نظر اللجنة المذكورة الى جملة مسائل (بالاضافة الىالنظام الخاص) تشكل بنظر الهيئة التعليمية مطالب راسخة وحقوقا مكتسبة سبق ان نالوا وعودا متوالية بتحقيقها أو بوضعها ، وانهم يرون وجوب تضمين النظام الخاص المسائل التالية :

- حرية الرأي والقول والنشر للمعلمين ، بما لا يتعارض مع السر الوظيفي ·

- حق اصدار نشرة أو مجلة تنطق باسم المعلم ·

- الحق بتأسيس نقابة أو رابطة مهنية واحدة لكافة المعلمين الرسميين بصورة قانونية (كما هو حاصل في فرنسا) ·

– حق المشاركة في اللجان الرسمية التي تبحث امور البرامج والطلاب والمعلمين ، وكل ما له علاقة بشؤون التربية والتعليم (تعديل المناهج ، توحيد الكتاب المدرسي وتحديد سعره) .

أما من الناحية المادية ونظرا لتدني راتب المعلم الابتدائي والمتوسط – يبدأ بمبلغ ٢٠٥ ليرات أو ٢٨٧ر٥٠ ليرة (خريج دار المعلمين) – بالاضافة الى تدني قيمة الدرجة وبطء تصاعدها بحيث يتقاضى المعلم كل سنتين درجة (٢٧ر٥٠ ل.ل) تبتلعها كلفة المعيشة المتصاعدة . في حين ان الاستاذ الثانوي يبدأ بـ ٥٠٥ ليرات ويتدرج بسرعة بدرجة قيمتها ٤٥ ليرة ، بحيث يحتاج المعلم الابتدائي الى عشرين سنة خدمة فعلية ويصاب بالشيخوخة قبل ان يدرك راتب الاستاذ الثانوي المبتدىء . أضف الى ذلك قيمة التعويض الخاص فانها تبلغ بعد عشرين سنة بالنسبة للمدرس الابتدائي ٨٠ ليرة بينما بالنسبة للمدرس الثانوي وفي نفس المدة تبلغ ٣٦٠ ليرة اما عند القمة فقيمة التعويض للابتدائي ١٠٦ ليرات وللثانوي ٦٣٢ ليرة .

لكل ذلك ودفعا للحيف وتعزيزا لوضع المعلم المادي والنفسي طلب المعلمون ان يتضمن النظام الخاص الجديد :

– رفع أساس راتب المعلم الابتدائي والمتوسط وزيادة التعويض الخاص ليصل الى ٤٠ بالمئة وذلك رفعا « للغبن التاريخي » المزمن وتحقيقا للانصاف .

وفي معرض وضع الملاكات الجديدة والنظام الجديد الخاص بالهيئة التعليمية طلبوا الاخذ بالمقاييس التالية :

– حملة الشهادات لا سيما الاجازات التعليمية والحرة .

ـ سنوات الخبرة والخدمة لمن زاولوا التعليم في المرحلة المتوسطة .

ـ دورات التأهيل والتدريب .

ـ حق المعلم بطلب الاحالة على التقاعد بعد مرور خمس وعشرين سنة خدمة فعلية .

ـ انشاء تعاونية استهلاكية بأسعار مخفوضة تمشيا مع سياسة الدولة العامة .

ـ احداث صندوق للمعلم على غرار صندوق الجندي تخفيفا لحدة القلق على مستقبل المعلم وتخليصا له من براثن المرابين .

ـ اعطاء تعويض وفاة لورثة المعلم .

ـ اعطاء درجة لمستحقيها عن كل ثلاث سنوات خدمة للذين عينوا قبل عام ١٩٥١ .

ـ اعطاء درجة غلاء المعيشة للمعلمين الذين حرموا منها عام ١٩٦٤ .

ـ تعميم دور الحضانة لتشمل كافة المناطق .

ـ إعطاء تعويض اداري لمديري المدارس الابتدائية والمتوسطة اسوة بمديري الثانويات .

ـ تأمين التجهيزات التربوية اللازمة لكافة المدارس الرسمية .

ـ العمل على تطبيق نظام الدوام النصفي اعتبارا من بدء العام الدراسي سنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بعد ان ثبتت افضلياته على الدوام الحالي .

ـ اشراك المعلمين في المناقشات من خلال الرابطة حرصا على مصلحة المعلم والتعليم .

- اعتماد مركز للرابطة في كل محافظة واستحداث بريد مضمون لها ٠

هكذا طرحت مجالس الرابطات الخمس مطالب الهيئة التعليمية ٠

الاتصالات

كنا ذكرنا ان الوزير الاستاذ هنري اده شكل لجنة ثلاثية وفوض اليها دراسة مطالب المعلمين وحدد الثلاثين من أيلول موعد تسليم الدراسة ، وبانتهاء أيلول أقيل الوزير وعين الدكتور البير مخيبر وزيرا للتربية بالوكالة ٠ وعاش مجلس الرابطات في مراجعات مستمرة معه ومع كافة المسؤولين في وزارة التربية ٠ ففي الاجتماع الاول مع الوزير طلب مهلة شهر لدراسة المطالب واقرارها ، وبعدها طلب مجددا مهلة عشرة أيام اخرى ثم عاد فطلب التأجيل مدة اسبوع اخر وفي نهايته طلب ايضا مهلة اسبوعين، وعند انتهاء مهلة الاسبوعين أي في السادس من كانون الثاني سنة ١٩٧٣ كان رد الوزير على ممثلي الرابطات بأن مجلس الوزراء سيجتمع في العاشر من هذا الشهر وسيقر في هذه الجلسة مطالب المعلمين وانه « لا داعي لعودتكم الي مرة اخرى لان كافة مطالبكم ستحقق وستسمعون كل ما يسركم عبر الاذاعة والتلفزيون » ٠

ويوم الاربعاء الموعود انتظر المعلمون اقرار مطالبهم عبر الاذاعة والتلفزيون ، ولكنهم اصيبوا بخيبة أمل ذلك أنه لم يذكر شيء عنهم عبر اذاعة مقررات مجلس الوزراء ٠

أما من جهة الدراسة التي أعدتها اللجنة الثلاثية فان

الوزير الدكتور مخيبر ، وفي اجتماعه مع ممثلي المعلمين ، سلمهم نسخة عن المشروع لدراسته وابداء الرأي فيه وهو عبارة عن مشروع قانون معجل بانشاء صندوق خاص وتعاونية استهلاكية ووسام للمعلمين وتعديل شروط انهاء خدمتهم ومشروع قانون اخر بتعديل ملاكات الهيئة التعليمية الرسمية ، ووضع نظام خاص بالمعلمين ·
أما الرابطات فانها قامت بطبع نسخ عن هذا المشروع ووزعته على أفراد الهيئة التعليمية الرسمية في لبنان وذلك للاطلاع عليه واعطاء رأيهم عبر مندوبي مدارسهم، وحصلت اجتماعات متتالية لمجالس المندوبين حيث نوقش المشروع بناء على التوصيات التي حملها المعلمون لمندوبيهم وكان الرأي بأن هذا المشروع ، وان كان يحوي بعض النقاط الايجابية ، فانه يحوي كذلك الكثير من الثغرات بالاضافة الى أنه يختلف كثيرا في مضمونه عن مضمون المطالب التي رفعتها الهيئة التعليمية من قبل · لذلك قامت الرابطات برفع تقرير بهذا الموضوع الى الوزير ضمنته الملاحظات والماخذ على المشروع ·

وكان ما كان من مهل ومماطلات ·

الاضراب

أمام الوعود والمماطلات ، وخشية ان تضيع المطالب ما بين وزير استقال ووزير مقال ، ووزير بالوكالة كان لا بد لمجالس الرابطات ان تدعو مندوبي المدارس لعقد جمعيات عمومية يحملون اليها اراء المعلمين في مدارسهم ، وتعرض فيها مواقف المسؤولين من قضية المعلمين ·

وهكذا فقد حصلت سلسلة جمعيات عمومية على نطاق

كل محافظة نوقشت فيها مواقف المسؤولين ، واستمزجت الاراء واتخذت هذه الجمعيات العمومية قرارات شبه شاملة بأعلان الاضراب المفتوح ابتداء من صباح الثلاثاء ٢٣-١-١٩٧٣ وذلك حتى تتحقق المطالب ٠

وفي ظهيرة يوم الجمعة ١٩-١-٩٧٣ عقد مجلس الرابطات مؤتمرا صحافيا في نقابة الصحافة بحضور النقيب الاستاذ رياض طه أكد فيه العزم على تنفيذ الاضراب كما أكد ان قرار الاضراب اتخذ في الجمعيات العمومية للمعلمين ، وعرض المطالب وهي المطالب التي تقدم ذكرها مضيفا اليها: « رفع سيف القمع المسلط فوق رقاب المعلمين كالاحالات على المجالس التأديبية والمناقلات التعسفية وابعاد التدخل في شؤون التربية والغاء بدعة المتعاقدين وتثبيتهم من دون التمييز بينهم ٠ » وانتهى الى التأكيد على ان مطالب المعلمين لن تحل بالوعود والنسيان والتهديد ودعا المعلمين للالتفاف حول رابطتهم ، والرأي العام ليتفهم حركتهم ويدعمها ٠

وفي نفس اليوم اصدرت لجنة الاعلام العامة المنبثقة عن مجلس رابطات المعلمين الرسميين في لبنان ، بيانيس الاول موجه الى الاهالي ، والثاني موجه الى افراد الهيئة التعليمية الرسمية في كل لبنان ٠

وقد جاء في البيان الاول عرض لواقع المدرسة الرسمية المتردي ثم تساءل البيان : « ألم يترك الالاف من ابنائكم حتى الان بدون مدارس أو اضطروا للذهاب الى مدارس خاصة حيث دكاكين العلم وتجاره ٠ عندما يطالب المعلمون ببناء المدرسة الرسمية وتجهيزها وبتوحيد الكتاب وتخفيض

سعره وطبعه من قبل الوزارة وزيادة عدد المعلمين يقولون لنا ولكم ان المعلمين مشاغبون اعطيناهم مطالبهم » ثم عرض البيان بأن كل يوم تقدم لائحة بعدد من المعلمين للتحقيق معهم « وما هي الجريمة ، لا شيء سوى انهم شرفاء ، فالاحالات على المجلس التاديبي وما في ذلك من تشريد لعائلة المعلم وقطع رزقه والمناقلات التعسفية من الجنوب الى البقاع ومن الشمال الى الجبل كل ذلك ليس حرصا على مصلحة التعليم الرسمي بل ارضاء لهذا أو ذاك من المتنفذين أو الزعماء » . وخلص البيان « الى ان الوسيلة الوحيدة بيد المعلمين هي الاضراب بعد سلسلة المقابلات التي اجروها والتي كانت نتيجتها الوعود والمماطلات » .

أما البيان الثاني ، فقد عرض المراحل النضالية للهيئة التعليمية الرسمية في لبنان ، ومواقف المسؤولين من المطالب حتى اليوم ، وأضاف : « ان الهيئة التعليمية الرسمية الابتدائية والتكميلية في كافة انحاء لبنان ايمانا منها بعدالة مطالبها ، وحرصا على كرامة المعلم ومصالحه ، لا يمكنها ان تنتظر اكثر مما انتظرت ، وان تسكت على مماطلة المسؤولين وتمييعهم لمطالب المعلمين المزمنة ، لذا فقد قررت كافة هيئاتها في مختلف الاقضية والمحافظات ، اعلان الاضراب المفتوح ابتداء من صباح الثلاثاء ٢٣-١-٧٣ وحتى تتحقق المطالب . كما ان الهيئة التعليمية تعلن انتهاء مرحلة الوعود ، وتعتبر تصريح الوزير بأنه سيحقق ما هو معقول ومنطقي ، فخا لايقاع الهيئة التعليمية ولقسمتها وضرب وحدتها » . كما اعلن البيان بأن اي عمل زجري

ضد أي معلم في لبنان لن يزيد المعلمين الا وحدة وتماسكا وصمودا . وسيكون الرد عليه تصعيد الاضراب بشكل ربما لم تشهد له الوزارة من قبل مثيلا . وانتهى البيان الى عرض المطالب .

في اليوم التالي أي يوم السبت ٢٠-١-٩٧٣ عقد اجتماع عمل في القصر الجمهوري حضره الرئيس صائب سلام والوزير البير مخيبر ، تقرر فيه تطبيق القانون بحق الذين سيضربون .

ومساء الاحد ٢١-١-٩٧٣ ظهر الوزير مخيبر على التلفزيون واعلن ان الدولة قبلت التحدي في مجابهة المضربين وتطبيق القانون بحقهم . وتنبأ الوزير بأن الاضراب سيكون جزئيا في الجبل والبقاع والشمال .

اما على صعيد لجنة التربية فقد اجتمعت قبل ظهر الاثنين ٢٢-١-٩٧٣ وفي الاجتماع عرض وزير التربية بالوكالة مطالب المعلمين وموقف الوزارة ، وذكر الوزير بأن الوزارة فوجئت بالاضراب في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية لتحقيق المطالب . وقال بأنه اتفق مع المعلمين على ١٢ مطلبا من أصل ١٤ . اما المطلبان الباقيان فيتعذر البحث فيهما لتعارضهما مع القوانين المرعية (النظام الخاص وزيادة الـ ٤٠ بالمئة) فما كان من اللجنة بعد المناقشة الا ان أيدت موقف الوزير .

بعد ظهر ذلك اليوم وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية عرض الوزير مخيبر تفاصيل الجلسة التي عقدتها لجنة التربية النيابية في الصباح والتي حضرها النواب الذين يمثلون مختلف الاحزاب والكتل ،

ثم عرض القرار الذي اصدرته اللجنة باستنكار أي موقف سلبي يبدر من أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية ، ثم ناقش مجلس الوزراء الموضوع وقرروا بالاجماع الموافقة على موقف وزير التربية وتحذير معلمي المدارس الرسمية من اللجوء الى السلبية والاعتصام بالاضراب ، ذلك ان التشريع اللبناني منذ الاستقلال وخلال كل العهود منع على موظفي الدولة اللجوء الى الاضراب . وبعد الاجتماع صرح الوزير مخيبر بأن مجلس الوزراء مع تأييده لعدد من مطالب المعلمين ، فانه يرفض بتها تحت ضغط الاضراب .

وعلقت لجنة الاعلام العامة التابعة لرابطات المعلمين بقولها : « ان رفض المجلس البحث في مطالب المعلمين تحت ضغط الاضراب مردود اصلا حيث ان الاضراب لم يبدأ بعد وان المطالب مطروحة منذ اكثر من سنة وكانت الحكومة تملك الوقت الكافي لدرسها واقرارها . »

وفي المساء اصدرت لجنة الاعلام المذكورة بيانا تضمن ما يلي :

« ١ ـ الاصرار على تنفيذ الاضراب الذي أقرته الجمعيات العمومية وتأكيد شموليته .

٢ ـ استنكار التهديد والوعيد اللذين جاءا على لسان رئيس الحكومة ووزير التربية .

٣ ـ ان تهديد الوزير باحلال ثلاثة الاف متعاقد مكان المعلمين المضربين يعني الاستهانة بأبسط حقوق الانسان ، اي الحق في العمل والثبات فيه ، ويعني تأكيد سيادة شريعة الغاب . »

يوم الثلاثاء ٢٣ـ١ـ١٩٧٣ انطلق الاضراب قويا وبلغ

نسبا مرتفعة في كل المحافظات ففي بيروت بلغت النسبة ٩٥ بالمئة وفي الشمال ٩٥ ـ ٩٦ بالمئة وارسلت وزارة التربية مفتشيها الى المدارس لاستجواب المعلمين واحصاء المضربين منهم وغير المضربين وكان رد المعلمين على اسئلة التفتيش : « نحن ملتزمون بقرارات الجمعيات العمومية » واتصل مسؤولو الوزارة هاتفيا بالمدارس مكررين التهديد بفصل المعلم الذي يضرب ٠

وفي المساء عقدت جمعيات عمومية في المحافظات الخمس تقرر فيها مواصلة الاضراب حتى تحقيق المطالب ٠ كما اصدرت لجنة الاعلام العامة بيانا جاء فيه : « رغم التهديد والوعيد انطلق الاضراب قويا » واضاف « ان شمولية الاضراب تثبت بطلان مزاعم المسؤولين بتشويه الحقائق» واستنكر البيان التدخلات التي تحصل ، كما استغرب موقف لجنة التربية من الاضراب وعدم تفهمها مطالب المعلمين ، وحملها مسؤولية عدم تحقيق المطالب لانها لم تجتمع الا عشية الاضراب ٠

اما على الصعيد الرسمي فان الوزير مخيبر عقد ندوة صحفية عرض فيها نسبا منخفضة لعدد المضربين ، ونوه بأن احسن وسيلة لحل الازمة هي الرجوع عن الاضراب ٠ واشار الى وجود دوافع للاضراب هي غير المطالب ٠

وفي اليوم التالي عقد اجتماع في قصر بعبدا تقرر على اثره قطع الرواتب عن المعلمين المضربين ، وتنفيذا لذلك اصدر وزير التربية بالوكالة الدكتور البير مخيبر قرارا هذا نصه :

« عطفا على أحكام الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من

المرسوم الاشتراعي الرقم ١١٢ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ التالي نصها : « لا يجوز لاحد ان يتقاضى راتب وظيفه ما لم يكن معينا بصورة قانونية فيها وقائما فعليا بمهامها ·

وحيث ان قسما من افراد الهيئة التعليمية قد تخلف عن القيام بواجبات التدريس ، بصورة ، فعلية عن طريق الاضراب المحظر بموجب المادة ١٥ من قانون الموظفين ، ويقتضي تطبيقا لاحكام القانون عدم دفع رواتبهم ، لذلك توقف رواتب هؤلاء المعلمين · »

وتنفيذا لهذا القرار تابعت وزارة التربية اتصالاتها الهاتفية بالمدارس ، كما تابعت دوريات التفتيش التجوال على المدارس وذلك لاحصاء عدد المضربين تمهيدا لقطع رواتبهم ·

ماذا كانت ردة فعل المعلمين ؟

في المساء عقدت الجمعيات العمومية في المحافظات ، واجريت احصاءات عدد المضربين فكانت النسب مرتفعة، ثم استعرض المجتمعون قرار وزير التربية بقطع الرواتب ، وكان الرأي بأن القرار يستهدف تفكيك المعلمين وحمل مجلس الرابطات على مفاوضة الوزارة من موقع الضعف · وهذا الاسلوب اعتمد مع المعلمين في اضرابهم العام الماضي ونجح نسبيا . الا أن المراهنة عليه مرشحة للفشل هذه السنة لان قيادة الاضراب منبثقة ديمقراطيا من جميع المعلمين من جهة، ولان درجة التعبئة التي قامت بها في صفوف المعلمين عبر المناقشات والدراسات في الجمعيات العمومية ، كانت قوية ، من جهة اخرى ، واتخذت القرارات بالاستمرار في الاضراب حتى تحقيق المطالب ·

ويوم الخميس ٢٥-١-١٩٧٣ استمر الاضراب بقوة وذلك تنفيذا لقرارات الجمعيات العمومية باستثناء الشمال حيث قيل بأن الاضراب سجل بعض التراجع نتيجة الضغوط التي تعرض لها معلمو قرى معينة في الشمال · وقد بثت الاذاعة في هذا اليوم ولمرات عدة تصريحا منسوبا الى مصدر مسؤول في وزارة التربية يقول ان « عددا كبيرا من المعلمين المضربين ، لا سيما في محافظة لبنان الشمالي ، قد عادوا الى مراكز عملهم اليوم وان التدريس في مدارسهم يسير بشكل طبيعي » ، ونفى أعضاء رابطة الشمال ومجلس الرابطات ما بثته الاذاعة من ان معلمي الشمال علقوا الاضراب قائلين « ان ترويج هكذا اشاعات عبر وسائل الاعلام يترافق مع ضغوط السياسيين لافشال الاضراب ضمن خطة الدولة الهادفة الى التركيز على محافظة الشمال وبالتالي تفتيت وحدة الهيئة التعليمية في كل المحافظات ، وسنتصدى لكل هذه المحاولات بتثبيت ركائز تماسكنا » ·

ومن جهة اخرى فان الهيئات الطالبية والتعليمية تابعت تأييدها للمعلمين فأضرب طلاب دور المعلمين ، كما قام طلاب بعض التكميليات بمظاهرات تأييدية ، واصدر الطلاب الثانويون بيانات ساندوا فيها المعلمين وايدوا تحركهم كما طير البعض الاخر برقيات التأييد الى الصحف يطالبون فيها المسؤولين بانصاف المعلمين ·

في المساء عقدت لجنة الاتصالات المنبثقة عن مجالس الرابطات اجتماعا مشتركا مع مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة وقدمت اليه مذكرة تفصيلية بالمطالب أعدتها لجنة الدراسات في رابطات المعلمين الرسميين · وعلى الاثر اتخذ

مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة المقررات الاتية :

« ١ ـ تاييد مطالب الزملاء الرسميين ودعوتهم الى عقد اجتماعاتهم في مراكز النقابة ·

٢ ـ دعوة الجمعية العمومية للنقابة في العاشره قبل ظهر الاحد المقبل لدرس اضراب المعلمين الرسميين ·

٣ ـ تحذير المسؤولين من اتخاذ اي اجراء سلبي يضر بمصلحة المضربين ·

٤ ـ تشكيل لجنة متابعة من النقابة وممثلي الرابطات للعمل على وضع نظام مشترك لتنظيم نقابة موحدة للمعلمين في الجمهورية اللبنانية · »

وفي هذا الوقت كانت الجمعيات العمومية منعقدة في كل المحافظات لعرض تطورات الاضراب ، واتخاذ القرارات بالاستمرار حتى تحقيق المطالب ·

سؤال نيابي

اما على الصعيد النيابي فقد وجه النائب الدكتور عبد المجيد الرافعي سؤالا الى الحكومة حول اضراب المعلمين ، هذا نصه :

« رئيس مجلس الوزراء ،

بواسطة رئيس مجلس النواب :

تشهد البلاد اضرابا واسعا للمعلمين التكميليين والابتدائيين قصد المطالبة بحقوقهم المعيشية والديمقراطية المشروعة · وسبقت هذا الاضراب اتصالات متكررة مع الحكومة التي اقرت خلالها شرعية معظم المطالب الا انها لم تنفذها ·

وقد أبدى المعلمون تفهما لوعود المسؤولين اكثر من

مرة وارجأوا اعلان الاضراب اكثر من مرة لكي يعطوا الحكومة فرصة لتلبية مطالبهم الا أن المماطلة في تلبية المطالب هي التي دفعتهم الى اعلان الاضراب المفتوح ٠

ولقد كان رد فعل الحكومة بعيدا عن روح المسؤولية حين هددت بصرف المعلمين المضربين وحين حاولت وزارة التربية قطع رواتبهم واستبدالهم بمعلمين اخرين ، بحجة القضاء على نغمة الاضراب ٠

اننا نسأل :

١ ـ هل الاضراب حق ديمقراطي يكفله الدستور ؟ وبالتالي هل تتوافق تصريحات المسؤولين بالقضاء على نغمة الاضراب مع روح الدستور والمبادىء الديمقراطية ٠

٢ ـ هل مطالب المعلمين هي مطالب مشروعة في نظر الحكومة ؟

٣ ـ هل تعتقد الحكومة أن معالجة الاضرابات على هذا النحو تساعد في تدعيم الثقة الشعبية بالمسؤولين ؟ ،

في هذه الفترة كانت تصريحات المسؤولين الرسميين تبث عبر أجهزة الاعلام الرسمية فتتهم اضراب المعلمين بأنه تحرك مدسوس وبأن مراميه أبعد من تحقيق المطالب ، وبأن دوافعه ابعد ما تكون عن واقع الهيئة التعليمية ، كما كان المسؤولون يدعون المعلمين ان لا ينقادوا الى العناصر المدسوسة المغرضة ، وان يعوا واجباتهم ويعودوا الى ممارسة اعمالهم ٠

والواقع ان الاصطدام الذي حصل بين مزارعي التبغ ورجال الامن في النبطية والذي وقع على اثره عدد من القتلى والجرحى ، هذا الاصطدام دفع الفئات والهيئات

النقابية ، من احزاب سياسية الى اتحادات طلابية ، الى التحرك والوقوف الى جانب المزارعين دفاعا عن الحريات الديمقراطية وحق المزارعين بالدفاع عن حقوقهم ۰

وهكذا قامت المظاهرات في مختلف المناطق ، ورفعت الشعارات بالوقوف الى جانب الفلاحين والمعلمين على السواء ، وبالدفاع عن الحريات الديمقراطية ۰

هذا التحرك المطلبي للمزارعين والمعلمين سار بطريق التوازي وبالتالي فان الحكومة التي اعتبرت تحرك المزارعين ومن وراءه موجها ضدها ، اعتبرت تحرك المعلمين موجها ضدها بالذات كذلك ؟

ماذا فعل المعلمون ازاء ذلك ؟

بالطبع ان المعلمين الرسميين هبوا ضد فكرة تسييس اضرابهم ، وراحوا يقومون بالاتصالات على مختلف المستويات يشرحون من خلالها ، بأن اضرابهم بعيد عن السياسة وعن المرامي الحزبية ، وبالتالي فانه تحرك محض مطلبي ، ذو غايات نقابية بحتة ، وصرحوا بأن المعلمين على كافة فئاتهم واتجاهاتهم مقتنعون تماما بالتحرك والاثبات على ذلك شمولية الاضراب ونسبته المرتفعة ، واضافوا بأنهم ليسوا منقادين لفئات مدسوسة ، فقرار الاضراب اتخذ في الجمعيات العمومية للمعلمين وبالتالي فان هذه الجمعيات العمومية تعقد يوميا لمواكبة تطورات الاضراب ۰ وكان أن اعد مجلس الرابطات مذكرة تشرح مطالب المعلمين ونطور قضيتهم ، وتظهر انحركتهم محض مطلبية وغير مسيسة ورفعت هذه المذكرة الى الرئيس فرنجية بواسطة الدكتور نجيب ابو حيدر المستشار التربوي في القصر الجمهوري ۰

من جهة ثانية فان رجالات الدولة على مختلف اتجاهاتهم كانوا مقتنعين بأن اضراب المعلمين هو مطلبي بحت ٠

فلقد وصف الشيخ بيار الجميل قضية المعلمين بأنها قضية مزمنة كان على المسؤولين معالجتها اسوة بالقضايا الاخرى ضمن تصميم اقتصادي واجتماعي شامل توضع في اطاره أوضاع كل الموظفين والعاملين في الدولة ٠

وتساءل السيد كمال جنبلاط ٠ « لماذا تركت الحكومة بعض هذه المطالب التي وافقت عليها مبدئيا ، منذ سنين ، من دون أي تحقيق كصندوق المعلم والتعاونية ، مما اضطر المعلمين الى اعلان الاضراب لنيل حقوقهم ٠ »

مساء السبت ٢٧-١-٩٧٣ اذاعت اجهزة الاعلام الرسمية نبأ صدور مرسوم بصرف ٢٦٦ معلم ٠

والواقع انه قد صدر مرسومان : الاول رقمه ٤٨٢٠ والثاني رقمه ٤٨٢٤ يقضيان بصرف ٣٠٩ معلمين رسميين بتهمة الاضراب وقد جاء في المادة الاولى من كل مرسوم :

« ان رئيس الجمهورية بناء على الدستور وبناء على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ وتعديلاته ولا سيما المادة ٦٥ منه (نظام موظفي الدولة) ٠

وحيث ان التحقيقات أثبتت بأن افراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة الواردة اسماؤهم ادناه قد اضربوا عن العمل ٠

وبناء على اقتراح وزير التربية الوطنية ، وبعد موافقة مجلس الخدمة المدنية بقراره رقم ١٠٨ تاريخ ٢٧-١-٩٧٣ يرسم ما ياتي :

يعتبر أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الابتدائية

والمتوسطة المبينة اسماؤهم أدناه مستقيلين من الخدمة لاضرابهم عن العمل ... »

وموافقة هيئة مجلس الخدمة المدنية بقرارها رقم ١٠٨ تاريخ ٢٧-١-٧٣ على مشروع مرسومي الصرف هذا نصها:

« لما كان اثبات اضراب المدرسين ، المقترح اعتبارهم مستقيلين ، بالمستندات والاوراق الثبوتية يعود الى وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة بالتعاون مع التفتيش المركزي ، ولما كان يتبين من حيثيات مشروع المرسوم المقترح ان هذا الاثبات قد تحقق من قبل المراجع المختصة ، ولما كان مشروع المرسوم موضوع البحث والحالة هذه يقع موقعه القانوني » .

كيف تثبتت وزارة التربية من اضراب المعلمين ؟

في الواقع ان الوزارة اعتمدت على افادة مديري المدارس، وعلى تقارير التفتيش حيث رد عليهم المعلمون بأجوبة جماعية وشفهية بأنهم مضربون تقيدا بقرارات الجمعية العمومية .

ولعل نية المسؤولين في الدولة كانت تتجه الى فرض عقوبة أشد من عقوبة الصرف وهي عقوبة التجريد المدني ، ويستدل على ذلك من الكلمة التي القاها الرئيس سليمان فرنجية في لقائه الشهري مع نقابة الصحافة يوم الجمعة ٢-٢-٩٧٢ حيث قال فخامته :

« أضرب المعلمون . وفي القانون اللبناني مواد لم نضعها نحن لكن الخبرة على مدى الزمن فرضتها على المسؤولين وفي طليعتها المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات اللبناني وهي تنص على التجريد المدني للموظف الذي يضرب عن العمل » ، واضاف فخامته « التجريد من الحقوق المدنية

لم نلجأ اليه · فقد يجوز ان بين المعلمين ابرياء ، اعتمدنا العقوبة الاخف وعالجناها بكل ترو » ·

ماذا كانت ردة الفعل على قرارات الصرف ؟

لقد هبت الهيئات التعليمية والطالبية لمناصرة المعلمين اثر صدور مراسيم الصرف · فيوم الاحد ٢٨ـ١ـ١٩٧٢ تم لقاء في كلية الاداب في الجامعة اللبنانية ، حضره ممثلون عن الجامعيين والثانويين واذيع على اثره البيان التالي :

« بدعوة من اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية عقد لقاء تعليمي عام وبعد تداول الاوضاع الخطرة الراهنة وما يتم من اعتداء على الحريات النقابية الديمقراطية ، ومن قرارات تعسفية ومن توجه معاد للمطالب الحيوية لمجمل القطاعات النقابية والشعبية والطالبية قرر المجتمعون :

١ ـ استنكار محاولات الاعتداء على الحريات النقابية والديمقراطية وادانة كل المواقف التعسفية وخصوصاقرارات الصرف الهمجية الاخيرة الصادرة في حق عدد كبير من المعلمين والمطالبة بالتراجع عنها فورا ·

٢ ـ تأييد المطالب التي طرحتها مختلف الفئات والاتحادات والهيئات التعليمية والطالبية ومطالبة المسؤولين بالعمل على تحقيقها ، وخصوصا مطالب الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية ·

٣ ـ الدعوة الى اجتماع عام يعقد غدا في قاعة المحاضرات في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الساعة السادسة مساء لمناقشة واقرار تحرك مشترك بصيغة اضراب مفتوح واعتصام عام في وزارة التربية على ان تسبق ذلك

تعبئة شاملة لكل القطاعات عن طريق عقد ندوات وجمعيات عمومية ٠ »

على صعيد المعلمين الرسميين فانهم عقدوا جمعيات عمومية في مختلف المناطق لتقييم تطورات الاضراب في ضوء قرارات الصرف وقد أكدت الجمعيات على وحدة الجسم التعليمي معلمين ومديرين وأوصت اغلبية الجمعيات بمتابعة الاضراب ٠

كما أعدت لجنة الاعلام بيانات تتوجه الى الرأي العام جاء فيها :

« لقد وقف المعلمون وقفة واحدة للمطالبة بحقوقهم المشروعة التي اعترف بها المسؤولون منذ سنوات عدة ٠ ولكننا اليوم نفاجأ بالمسؤولين يعملون بشتى وسائل اعلامهم على تمزيق وحدة المعلمين بالصاق تهم اليمين واليسار بهم لتضليل الرأي العام وتفريق الصفوف ٠ ونحن طالما اعلنا ، والجميع يعلم ، ان اضرابنا حركة مطلبية مهنية تسعى الى تحقيق المطالب التاريخية المزمنة التي تتركز حول تحسين مستوى التعليم الرسمي في لبنان ٠ نعلن للرأي العام، بكل فئاته وقطاعاته ، دفعا لكل تضليل ومتاجرة بقضية المعلم ، أننا صامدون في وجه كل محاولات الدس والتفريق حتى تحقيق المطالب التي طالما أشرنا اليها ٠ ان قرار الصرف لن يزيدنا الا قوة وصمودا ٠ وقفنا وقفة كل مواطن لبناني يرفض ان تداس كرامته بالكذب والتضليل ٠ »

وقبل ظهر اليوم التالي الاثنين ٢٩ـ١ـ٧٢ عقدت لجنة التربية النيابية جلسة حضرها بالاضافة الى الرئيس واعضاء اللجنة وزير التربية بالوكالة وعدد من النواب كما حضرها

ممثلون عن مجلس رابطات المعلمين الرسميين · واعلن رئيس اللجنة النائب لويس أبو شرف ان هذه اللجنة تعقد اجتماعها لاستئناف درس مطالب المعلمين التي بدأتها الاسبوع الماضي · وفي نهاية الجلسة ادلى رئيس اللجنة بما يلي :

« ان لجنة التربية استمعت الى شروح وزير التربية واصدرت بيانا اعلنت فيها أنها مع المطالب المحقة ولكنها ضد مبدأ الاضراب لانه يتنافى مع القانون ، ومصلحة المعلمين هي مصلحة الاجيال · وأيمانا منا باحقاق كل حق واقتناعا بصوابية معظم المطالب التي تقدم بها معظم المعلمين الرسميين نعود الى الحوار في ضوء المصلحة العامة · »

وفي نفس اليوم عقد مجلس الرابطات مؤتمرا صحافيا في مجلس نقابة الصحافة شدد فيه على ان المعلمين ليسوا مخربين وهم يؤمنون بلبنان وطن المحبة والديمقراطية والحوار · كما رفض كل تسييس لان السياسة ليست من طبيعة عمل الهيئة التعليمية كما استنكر المجلس مراسيم الصرف والتجويع والحرمان وتمنى على المسؤولين الاقتناع بعدالة المطالب وانتمائها الوطني ·

ومن جهة المعلمين الرسميين في المدارس الثانوية ، ومعلمي المدارس الخاصة ، والهيئات الطالبية على اختلاف مستوياتها فقد أعلنوا الاضراب نهار الثلاثاء ٣٠-١-٩٧٢ تضامنا مع المعلمين ·

اما من حيث الموقف الرسمي فقد صرح وزير التربية بالوكالة : « يسرنا ان يكون معظم المعلمين في المناطق قد عادوا الى التدريس صباح اليوم الاثنين · » واعتبرت الرابطات ان ما قاله الوزير هو « جزء من الحملة التضليلية التي

يتعرض لها المعلمون الرسميون والتي من شأنها زيـــادة تماسكهم ودعم وحدتهم ٠ ،

ويوم الثلاثاء ٣٠_١_٩٧٣ تعطل العلم في لبنان . وبقي قرابة النصف مليون طالب خارج المدارس ، واتسعت الجبهة المؤيدة للمعلمين ، وحضرت وفود طلابية من مختلـــف المناطق للاشتراك في التظاهرة الطلابية التي كانت ستنطلق من أمام كلية التربية ـ الجامعة اللبنانية ، وقمع قوى الامن تلك التظاهرة ووقع عدد كبير من الجرحى من بين الطلاب ، مما أزم الموقف اكثر ، وأثار الطلاب بالنسبة للايام المقبلة ، وهـذا ما دفـع الاتحادات والرابطـات الطالبية والجامعيـة الى اعلان الاضراب المفتوح احتجاجا على عملية « القمـع الوحشي » وعلى التعرض للحريات الديمقراطية ٠

وهكذا بدأ الطلاب وفي كل صباح يتجمعون امام المدارس الرسمية والخاصة حيث ينظمون مظاهرات طيارة متفرقة ، تنطلق في مختلف الاسواق التجارية ٠

أما على الجبهة الرسمية فقد اكد الرئيس صائب سلام أن مرسومي الصرف نهائيان وان هناك مرسوما ثالثا علـى الطريق وان لا مجال أبداً للعودة عن تدبير الصرف ٠

وفي المساء عقدت الجمعيات العمومية فـي مختلـــف المحافظات لاحصاء عدد المضربين ومن ثم لتدارس الموقف ، كما استعرضت اسماء المعلمين المصروفين لان الوزارة كانت قد أعلنتها في ذلك اليوم فتبين ان معظم اعضاء الرابطـــات مـن المفصوليـن ٠

والواقع ان اعلان الاسماء طرد كل الشكوك حول صحة وجود المراسيم ، وأدى الى كهربة الجو فسيطر على قطاعات

كبرى من المعلمين جو هستيري ، سببه الخوف من وصول السيف الى رقبة كل منهم ، ففيما تراجع البعض يوم الاربعاء عن اضرابهم فان البعض الاخر وخاصة في المناطق لجأ الى التصعيد والاعتصام في مدارس محورية . وبما ان معظم التراجعات قد حصلت في بيروت فان هذا الوضع لا بد ان ينعكس على المناطق ذلك ان العاصمة هي مركز الثقل بالنسبة لبقية المحافظات . ولعل الاشاعات كان لها دور كبير في التأثير على المعلمين المضربين في بيروت ، كالاشاعة التي تقول بأن المرسوم الثالث يحمل اسماء جميع مندوبي المدارس في بيروت ، فخشي معظم المندوبين في بيروت على انفسهم ، وهكذا نلاحظ انه في الجمعية العمومية المنعقدة يوم الاربعاء لم يحضر مندوبو منطقة الاشرفية الى الاجتماع ، وفي اجتماع اليوم التالي لم يحضر سوى خمسة عشر مندوبا علما بأن عدد المندوبين في بيروت فقط يبلغ مئة وعشرين مندوبا تقريبا .

على صعيد اخر وفي مساء الاربعاء ٣١-١-١٩٧٢ التقى في منزل الشيخ بهيج تقي الدين ستة وعشرون نائبا وعقدوا اجتماعا حضره ممثلون عن معلمي المدارس الرسمية ومزارعي التبغ ، وانبثق عن هذا الاجتماع لجنة سداسية من النواب لملاحقة قضية المعلمين وقضية المصروفين . وفي مساء اليوم التالي التقى مجددا النواب واللجنة النيابية السداسية ، حيث عرضت في هذا الاجتماع نتائج الحوار الذي أجرته اللجنة مع رئيس الحكومة في السراي ، ولخصت موقف الحكومة بأنها غير مستعدة للبحث في اي تراجع ، وبعد مناقشة الموقف عرض النواب على ممثلي المعلمين ان يأخذ المعلمون المبادرة بتعليق الاضراب ، على ان تتعهد

اللجنة النيابية السداسية خطيا بتبني مطالب المعلمين والمزارعين وملاحقتها ومحاولة فرض قبولها على الحكومة·

ماذا فعل مجلس الرابطات حيال هذا الوضع ؟

اضراب ينزف ، يتفتت ، مطالب لم تتحقق ، مراسيم صرف صدرت ، المعلمون في جو ذعر هستيري ، لا امكانية للصمود ، السبت انخفضت نسبة المضربين في بيروت بشكل فادح ·

أما الموقف الرسمي فقد كان مزيدا من التصلب ، ففي أحدى غرف المجلس سئل وزير المال السيد فؤاد نفاع ، ماذا يتوقع فيما لو استمر اضراب المعلمين ، فقال : « نصرف الباقين ، عشرة الاف معلم نصرفهم ، الاضراب ممنوع على الموظف ومن يضرب يصرف » ، واضاف : « مستعدين نسكر المدارس سنة وسنتين · حتى لا نقول في يوم من الايام اننا خضعنا لاضراب حظره القانون · »

أمام هذا الانهيار وذاك التعنت ، أمام انهزام هذه الجبهة وتصلب تلك وبعد ان تأكد مجلس الرابطات ان لا مجال للاستمرار بالاضراب ، كان لا بد له ان يبحث عن مخرج يحفظ ماء الوجه لاقوى تحرك عرفته الهيئة التعليمية الرسمية في تاريخها ·

واتجهت الانظار الى فخامة الرئيس وهكذا فقد شكلت الرابطات وفدا لزيارة الرئيس فرنجية في زغرتا ·

ويوم الاحد ٤ شباط سنة١٩٧٣ قام الوفد بزيارة الرئيس حيث تكلم رئيس رابطة معلمي جبل لبنان فقال : « لقد جئنا يا فخامة الرئيس لنعلن أمامكم فك الاضراب ، وان قضيتنا أمانة بين ايديكم · اننا نرجو أن تنظروا الى قضيتنا ، وان

يتم حلها على أيديكم ، وان المصروفين منا يتمنون انيعادوا الى وظائفهم ».

وقد رد الرئيس فرنجية قائلا : « في هذه اللحظة يمكن ان يبدأ الحوار الايجابي معكم . اما بشأن المصروفين فهناك نظام يجب ان يطبق ، وقانون يجب ان يعمل به ».

ويوم الثلاثاء ٦ـ٢ـ٩٧٢ عاد المعلمون الرسميون الى عملهم كالمعتاد بعد تعليق الاضراب بين يدي الرئيس ، وبقي المصروفون خارج المدارس .

ويتساءل المعلمون اليوم ، ما هو مصير المصروفين ؟
المصروفون يعيشون في دوامة ، فمن رأي ينادي باعادتهم عن طريق مجلس الشورى ، الى رأي يعتبر ذلك عملية تصفية، الى جبهة نيابية مؤلفة من ٥٩ نائبا تطالب الحكومة باقتراح مشروع لتعديل القانون وبالتالي سحب مراسيم الصرف . الى دعوة المعتمين لتحرك جديد لاعادة المصروفين ، الى استحالة هذا التحرك .

وبعد ان قام المصروفون بحملة اتصالات مع الهيئات الرسمية والنقابية والدينية طالبين وقوفها معهم لجأوا الى الاعتصام في نقابة الصحافة ، ثم انتقلوا بعد ايام الى كلية التربية في الجامعة اللبنانية ليتابعوا اعتصامهم هناك، بانتظار المصير المجهول ، وحدهم في الدرب الموحش بعد عودة القافلة .



المادتـان : ٦٤ و ٦٥

نص المادتين ٦٤ ـ ٦٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩! ٠

المادة ٦٤ ـ الاستقالة بناء على طلب الموظف :

١ ـ للموظف ان يقدم استقالته خطيا الى الادارة التي ينتمي اليها ٠ وعليه ان يثابر على القيام بوظيفته الى ان تبت الادارة في طلبه ٠

٢ ـ تبت في طلب الاستقالة السلطة التي لها حق التعيين ٠ وان لم ترفض الاستقالة في غضون شهرين من تاريخ تقديمها ، اعتبرت مقبولة حكما ٠

٣ ـ لا يجوز الرجوع عن المرسوم او القرار القاضي بقبول الاستقالة او تعديله بعد صدوره ٠

٤ ـ لا يستفيد الموظف المستقيل من حقوقه في معاش التقاعد او تعويض الصرف ، بل تدفع له المحسومات التقاعدية المقتطعة من رواتبه ٠

٥ ـ لا يجوز اعادة الموظف المستقيل الى الخدمة الا اذا توفرت فيه جميع شروط التعيين بأستثناء شرط السن٠ ويعاد في هذه الحال الى رتبته ودرجته السابقتين على ان يعيد دفعة

واحدة الى الخزينة كامل المبالغ التي تقاضاها بموجب الفقرة السابقـــة ٠

المادة ٦٥ ـ الحالات التي يعتبر فيها الموظف مستقيلا :

١ ـ يعتبر مستقيــلا :

أ ـ الموظف المعين أو المنقول الذي لا يتسلم وظيفته بدون سبب مشروع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغه المرسوم أو القرار القاضي بتعيينه أو بنقله ٠

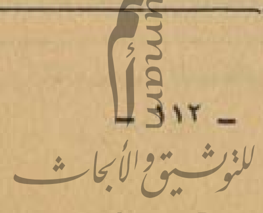
ب ـ الموظف الذي ينقطع عن عمله بدون اجازة قانونية ولا يستأنف عمله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انقطاعـه عــن العمــل ٠

ج ـ الموظف الذي لا يستأنف عمله بعد انقضاء خمسـة عشر يوما على تاريخ انهاء اجازته ٠

د ـ الموظف الذي يضرب عن العمل ٠

٢ ـ تكرس الاستقالة في الحالات الآنفة الذكر بمرسـوم أو بقرار صادر عن السلطة التي لها حق التعيين ٠

٣ ـ تطبق على الموظف المعتبر مستقيلا احكام الفقـرات (٣) و (٤) و (٥) من المادة السابقة ٠



اسماء المصروفين

• في ما يلي اسماء المعلمين المصروفين :

الدفعة الاولى

فاروق مكي • هدى غوش • محمود همدر • فؤاد لحود • اورور بطرس فرنجيه • المبير صباغ • علي ابراهيم • محمد حرب • علي عطوي • جرجس ابو عسلي • محمد جنان شعبان • جورج سلوم • محمد اشرف مواس • واضح الصمد • محمود قميحة • تحسين بزي • احمد الدبق • علي المقهور • اميرة سنكري • جورجي خنفور • غادة حيدر • عبد الكريم السموري • سهام شماس • احمد يوسف ابوعواد اديب محمد علود • ابراهيم دياب • ابراهيم حسين زلاية • ايليا مسعود جرجوعي • ابراهيمحيدر عليق • ابراهيم ديب حرب اسعد حسن مرعي • احمد معروف حطيط • انيس رشيد البيطار • احمد توفيق العلي • انطوان نسيم المنبوت • احمد رشيد الادهمي • محمد توفيق محمد ناصر ادهمي • محمود حسن كمالي • منصور حبيب طحطح • نجيب محمد ابورافع • نامية يوسف سويد • نايف عبدو يحيي • نعمة الله اسعد سلامة • نهاد زكي العطروني • نافذ خضر شبيب • هاني شكور البيطار • صادق خطار • اسماعيل ابراهيم • محمد عبود حروق • نور الدين النابلسي • ناجي فريد ابو حيدر • نهاد فؤاد حبوشة • صلاح علي عاصي • احسان منيف ياغي • امين احمد قانصو • علي يوسف ضاهر • يوسف علي ابو زيد • عبد الله حسن ضاهر • خليل احمد فرحات • محمد يوسف غندور • محمد حسين مهدي مكي • رؤوف احمد حلال • ابراهيم موسى درويش • حسين اسماعيل الطرابلسي • حسن محمد حسن درويش • حبيب محمد شحيبر • نجيب عزيز ابو فيصل • ناجي عزيز الزرقا • نزيه حنا رميلي • نسيب طنوس ضاهر • نوف محمد واصف كيال • علي نسيب فارس • نصير فرانسوا الحاج • هيام علي ابو عباس • هاني سعيد دحروج • محمد ابراهيم نبهة •

محمد عباس جنار • محسن محمد البرجي • ملحم عبد النور صليبا • محمد علي حسن • محمد توفيق دبوق • ماري رشيد محفوظ • محمد سعيد عبد الله • محمد جميل سلوم • محمد نجيب صادق • محمد ابراهيم سرحان • محمد عبد الحسن سلوم • حسين علي الحاج حسن • حسين توفيق • مسيلب • حسن ضاهر الضيقة • حسام محمد الضيقة حسين علي منذر • حسين احمد حمية • حسين نجار • رضى محمد القاعوري • رائف خليل عبد الله • داوود علي الرز • عزيز جرجس ابو عزيز • عادل محمود محزر • عبد الله احمد بعجوز • وجيه ابراهيم بشارة • نديم يوسف ابي عقل • يوسف فضول • محمد علي كريم • محمد شبلي ديب • محمد سلمان حمدان • محمد علي عبد الكريم دكروب • محمد علي مصطفى فواز • مصطفى عبد الامير فواز • محمد محمود وزنة • محسن خليل الحاج دياب • محمد خالد حورية • عبد الحميد احمد القطب • مصطفى حسين حمية • محمد اسماعيل الحاج دياب • الياس شفيق مراد • انطوان توفيق انطون • احمد كرهكلي • احمد محمد صقر • الياس يوسف مكسور • انطوان عبد الاحد خباز • امين توفيق صليبا الحاج • احمد قاسم شامية • احمد سعيد ابو ياسين • جميل ميخايل القزي • جمال كميل الحلو • حسن عبد الله خميد • عبد الرحمن حسن الابيض • حسين نعيم ضاهر خريس • حسان كحيل • حنا مخول نهرا • حسين علي حمود • حسين سليم عسيلي • جورج عازار نجار • حسين جميل جابر بزي • حسين حسن سليم • حسن معروف حطيط • حسين حسن حرب • حسن غريب • حسن علي وهبه • حسين احمد دبوس • حسن موسى جعفر • ناديا محمد ياسين • فؤاد محمد الصياد • هيفاء حسن منيمنة • مكرم بيضون • حمد حسن عبد الله • صلاح الدين صديق صيداوي • عاهدة توفيق الشفري • محمد قاسم شوباصي • ابراهيم

سالم الحموي • حسين محمد زلاط • جمانة رشيد حسن رشيد
الفت الياس حنا • سليمى رضا موسى • كاميليا حسن
اللقيس • كاير سعد • رجاء مهدي ابراهيم الامين • نسيب
قيصر عيسى • فؤاد سعدون فياض • رهيف جرجس الهاشم •
مي فريد سلامة • هدى سعيد محمود • عبد الكريم عبد
الرزاق مقدم • اديب كامل بيطار • محمود توفيق العلي •
سهام صالح كردي • امينة احمد عيسى • زهية رامز ابو
ظهر • الياس حنا عواد • هاني محمد احمد • عبد الجليل
حسن قبيسي • يوسف عيسى شاهين • سميا ابراهيم حبيب
لطفي احمد مراد • ذوقان ابراهيم مطر • كامل سعيد فاعور •
جورجيت حبيب عيسى • امير جورج كرم • احمد عبد الكريم
بيطار • محمود محمد ابراهيم • كامل حسن محفوظ • حسن
ابراهيم سرحان • علي احمد نور الدين • عدنان محمد
ابراهيم • علي محمود حلوم • كهيل منير حماه • احمد
يونس سرور • احمد عواضة عاصي • انيس محمد عبدالحق •
اسماعيل علي ابراهيم • احمد علي برو • اكرم حسين
عوض • الياس يوسف الاعرج • انعام محمد رعد • اسعد
خليل زغيب • بولس عقل الحلو • جميل اسماعيل رمال •
فايز خليل الغداف • ليلى محمد ابراهيم • ليلى رشيد نصار •
صلاح الخليل • حبيب رشيد جابر • علي محمد طباجة •
تيسير العبد حيدر • خليل يعقوب حيدر • عاطف محمود عواضة
فريال حسن بعلبكي • حسن علي حطيط • محمد احمد بعجوز
علي موسى متيرك • علي نصر الله غريب • علي عبد المنعم
خليفة • قاسم محمد كاعين • علي حسين ونش • حسين
صالح قضامي • عبد العزيز زين كوثراني • محمد علي
حمزة • روفايل موسى القسيس • زينب حسن ابو عباس •
علي نعيم خريس • علي محمد خليل • علي عبدو خريس •
علي ابراهيم طويل • عاطف ابو عازر • علي عبد الحسين
حيدر • فاطمة علي صادق • محمد رضا حيدر حيدر • نبيه

كامل عطا الله · وديع خليل عساف · وداد كمال عبود · محمد محمود شحيمي · سليم مخايل غنطوس · حنا جرجس القزي · امال توفيق الطيار · كمال علي شروف · الياس انطونيوس البيطار · عصام جودة ديب · مصطفى عبد اللطيف القصير · كرم يوسف سكاف · عبد الغني احمد فلو · الياس جميل عبد الله برهون · عبود ساسين النبوت · غسان مرعب دياب · شكر علي شكر · الياس مخايل رزق · محمد توفيق علام · عواطف حسين حمد · فيصل محمد حسن الابيض · جان مخايل نخول · عبد الله الياس سمعان ·

الدفعه الثانيــة

امين فريد عبد الصمد · ابراهيم جرجس مخول · رفعت محمود باز · احمد حسين محفوظ · حبيب عبد الكريممحفوظ حبيب الياس عوض · نصري فرنسيس الحايك · عدنان احمد مراد · محمد عبد الله الرفاعي · ايليا اديب البرجي · نعمان حسين ناصر . خالد ابراهيم سفر . دياب حسين شاهين . شوكت حسين الساحلي · رياض محمد سلمان · سليمان حرفوش · علي محمد سرحال · فاروق فاضل عبد الحميد · عثمان اديب دره · رامز علي فرحات · زكريا قاسم حمزه · صلاح توفيق مظلوم · ماجد عبد الغني محفوظ · محمد قاسم حمزه · راشد سليم احمد مصطفى · لين مخايل كرم · محمد راغب رعد · مهدي محمد الحاج حسن · محمد صبحيجمال محمود احمد مراد · محمود عبود حروق · وضاح خالد الحاج · محمد جواد مروة · يمن زكي غنوم · سلام حسن يحيي · سلوى يحيي اسطنبولي · علي ابراهيم قنبر · خديجه عرابي · عاصم محمود سرور · ابراهيم محمد ابراهيم ابو لحاف · فريزة غنام عواضة · محمود وليد محمد سعيديمق · كرم محمد الساحلي · ميخائيل جرجس سعادة · محمود خضر الساحلي · مصطفى توفيق الجسن · محمد جمال الدين الصوفي · عماد الدين مصطفى المقدم · محمد علي الحاج

حسن · علي عبد الحميد حمزة ·ماري جبران فريو · علـي احمد شحادة · محمد احمد ابو اسبر · نقولا توفيق الاشقر· محمد عباس حسار · ماجدة يوسف رعد · ملحـم معوض شكر · كمال حبيب ابو حيدر ·



القسم الثاني

الحركة المطلبية لمعلمي المدارس الخاصة



تأسست نقابة معلمي المدارس الخاصة في لبنان عام ١٩٣٨ ، ولم يكن يومذاك للمعلم في هذه المدارس قانون يحميه او يحدد له حقوقه وواجباته .

وبدأت النقابة منذ ذلك العهد ، كما جاء في احد منشوراتها ، « تعمل في سبيل رفع مستوى العلم والمعلم ، صادقة صابرة مرة وجاهدة مكافحة مرة اخرى ، حتى استطاعت بمؤازرة الهيئات التعليمية الواعية ، وبمعونة نفر من رجال الدولة ، ان ترد للمعلم كثيرا من حقوقه التي كانت ضائعة باهمال المعلم نفسه ، او باغفال نفر من القائمين على امر التعليم الخاص في هذا البلد الطيب ..

ومع ان النقابة لم تستطع خلال الجيل الماضي ، ان تفعل كل ما يجب ان تفعله في سبيل العلم والمعلم ، فانها قد حققت للمعلم في المدارس الخاصة في لبنان ، فيما يتعلق بالراتب والترقية وتعويض الصرف واجازات المرض ، مكاسب كثيرة كان قد مضى عليه زمن طويل لم يتمتع بشيء منها ».

ومما يلفت النظر ان المنتسبين للنقابة لا يتجاوزون الستة الاف معلم مع ان عدد المعلمين في المدارس الخاصة اليوم يتجاوز العشرين الف معلم .

ويولي المسؤولون في النقابة هذا الامر عناية خاصة ، املين ان يزداد عدد المنتسبين سنة بعد سنة .

اضراب المعلمين في المدارس الخاصة

وقد مرت الحركة المطلبية لمعلمي المدارس الخاصة بسلسلة اضرابات كان اولها الاضراب الذي اعلنته نقابتهم عام ١٩٤١ واسفر عن صدور المرسوم الاشتراعي رقم ٢١٢ تاريخ ٢١ اب ١٩٤٢ ويتضمن نظام الاساتذة في معاهد التعليم الخاصة .

وكان الاضراب الثاني عام ١٩٥٠ ، وقد نتج عنه قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المعاهد والمدارس الخاصة الذي صدر في ٢٧ اذار ١٩٥١ متضمنا تعديلات طفيفة لبعض مواد المرسوم الاشتراعي رقم ٢١٢ .

اما التعديل الرئيسي فقد تضمنه القانون البديل الصادر في ١٥ حزيران عام ١٩٥٦ وذلك بعد اضرابين للمعلمين : الاضراب الاول حدث في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥ وكان اضرابا رمزيا ، والاضراب الثاني في ٢٠ شباط ١٩٥٦ .

وتضاف حلقة جديدة الى سلسلة اضرابات المعلمين عندما اعلن هؤلاء الاضراب عام ١٩٦٠ ، ونتج عن ذلك تعديل سلسلة الرواتب وفقا للمرسوم الصادر بتاريخ ٢١ شباط ١٩٦١ الذي قضى برفع الراتب - الحد الادنى - من ٣٥٠ الى ٥٠٥ ليرات بالنسبة لاستاذ التعليم الثانوي ، ومن ١٧٥ الى ٢٠٥ ليرات بالنسبة للمعلم الابتدائي .

ويأتي الاضراب الجديد لمعلمي المدارس الخاصة عام ١٩٦٤، فيسفر عن صدور القانون رقم ٣٢_٦٥ الصادر بتاريخ ١١ حزيران ١٩٦٥ والقاضي بتعديل بعض احكام قانون ١٥ حزيران ١٩٥٦ وتعديلاته ، والقانون رقم ٣٣_٦٥ القاضي باعطاء درجة استثنائية وزيادة اجور أفراد الهيئة التعليميةفي المدارس الخاصة .

وفي كانون الاول عام ١٩٦٩ اعلن المعلمون اضرابا دام حوالي شهر ونصف ، وصرف بسببه ٨٥ مدرسا استطاعت النقابة بالوسائل السلمية ، ان تعيد ٤٠ منهم الى وظائفهم ، ودفع صندوق النقابة رواتب الاخرين عن ٦ اشهر اي ابتداء من كانون الثاني حتى اخر حزيران عام ١٩٧٠ .

وقد حققت النقابة للمعلمين في المدارس الخاصة بهذا الاضراب التعويضات المعروفة وهي : ١٢ بالمئة و ٩ بالمئة و ٦ بالمئة .

هذه هي ابرز الاضرابات التي قادتها نقابة المعلمين ، وهناك اضرابات اخرى « ثانوية » اذا جاز التعبير ، اعلنتها النقابة ايضا ، منها اضراب المعلمين في ٤_١٢_١٩٦٨ الذي استمر خمسة ايام ثم جرى تعليقه لمدة ثلاثة اشهر .

وترى نقابة المعلمين ان ابرز المكاسب التي سعت الى

تحقيقها وتحققت هي :

● المرسوم الخاص بانشاء جهاز مراقبة المدارس المجانية وتأمين دفع الرواتب القانونية للمعلمين في هذه المدارس وذلك بموجب شك او حوالة بريدية ·

● ضم فئة حادقات الاطفال الى الهيئة التعليمية التي يرعاها قانون المعلمين ، وذلك بعد تعديل المادة السادسة من قانون المعلمين ·

● المرسوم الخاص بحادقات الاطفال الذي نظم عمل العاملات في رياض الاطفال وحدد رواتبهم وساعات عملهم ·

● الحصول على تعويضات للمعلمين الداخلين في الملاك بنسبة ١٢ بالمئة و ٩ بالمئة و ٦ بالمئة على رواتبهم بالاضافة الى بدلات غلاء المعيشة الـ : ٤ بالمئة و ٣٫٨٥ بالمئة و ٥ بالمئة ·

● تعميم الضمان الصحي على جميع المعلمين في المدارس المجانية وغير المجانية والداخلين في الملاك والمتعاقدين

وتتجه الحركة المطلبية لمعلمي المدارس الخاصة حاليا ، نحو عدة اهداف اهمها :

اولا : تعديل مجموعة القوانين وقد وضع مجلس النقابة مشروع تعديل جذري لقانون المعلمين الصادر في ١٥ حزيران ١٩٥٦ وتعديلاته ، واودع المسؤولين في وزارة التربية نسخا عنه ودعا الى تأليف لجنة رسمية لدراسته ، ونتيجة للروتين الاداري والتبدلات الطارئة في الوزارة بقي المشروع مهملا ، ولذلك لجأت النقابة الى التهديد بالاضراب ، وعشية الاضراب الذي قرر مجلس النقابة تنفيذه في كانون الاول عام ١٩٧٢ ، اصدر مجلس الوزراء مرسوم تنظيم عمل حادقات الاطفال ، وقرارا رقم ١١٧٨ بانشاء لجنة للنظر في تعديل قانون المعلمين ·

وتضم اللجنة المذكورة السادة :

روجيه شمالي المدير العام لوزارة التربية رئيسا

سعيد الحاج رئيس مصلحة التعليم الخاص في الوزارة مقررا ·

فايز منصور عن وزارة العدل

محي الدين فايد عن وزارة المالية

المونسنيور اغناطيوس مارون ممثلا الجمعيات الدينية

الدكتور هشام نشابه ممثلا الجمعيات الخيرية ·

علي جرادي ممثلا اصحاب المدارس الخاصة المجانية

نعوم حداد ممثلا اصحاب المدارس الخاصة غير المجانية

عباس قاسم وعبد الله الشريف عن المعلمين ·

جورج خاطر مدير صندوق التعويضات

وترى نقابة المعلمين ان اهم ما تضمنه مشروع التعديل :

أ ـ تعديل المواد ٢٦ ـ ٢٩ المتعلقة بالصرف من الخدمة ، وذلك بعد ان اصبح الصرف سلاحا رهيبا يهدد مصير المعلمين ومستقبل عائلاتهم ، اذ يتم سنويا وفي مطلع شهر تموز من كل سنة صرف حوالي ٤٠٠ معلم ·

ب ـ تعديل المادة ٣٥ المتعلقة بالارث والرجوع الى المادة ٣٥ القديمة التي تؤمن لورثة المعلم كامل التعويض المستحق ·· وسنخصص في الصفحات اللاحقة فصلاً ننشر فيه نصوص المواد التي تطالب النقابة بتعديلها بشكل جذري في مشروع التعديل الذي وضعته ·

ثانيا : العمل على خلق هيكلية نقابية تحقق اللامركزية وتجمع المعلمين في القطاعين الرسمي والخاص في نقابة واحدة ·

ثالثا : الدفاع عن حقوق المعلمين امام لجان العمل التحكيمية ·

رابعا : تنظيم شؤون التعاقد بين القطاعين الخاص والرسمي

خامسا : تنظيم عمل المدرسين الاجانب في لبنان ·

سادساً : المشاركة في وضع المناهج والتخطيط التربوي ·

سابعا : العمل على اقرار مشروع مرسوم بانشاء « بيت

المعلم ».

المواد التي يصر المعلمون على تعديلها

في ما يلي نص المواد الواردة في قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المعاهد الخاصة التي تطالب نقابة المعلمين بتعديلها . وتتعلق بشؤون الصرف من الخدمة ، ونقتصر هنا على نشر هذه المواد لان النقابة تطالب بتعديلها بشكل جذري في مشروع القانون الشامل الذيوضعته لتعديل القانون المذكور اعلاه :

الفصل الثالث ـ في التاديب

المادة ٢٦ ـ اذا اهمل احد افراد الهيئة التعليميةواجباته في حفظ النظاموالتدريس والتربية او ارتكب اية مخالفةلاحكام هذا القانون او تغيب دون عذر مشروع او تصرف تصرفا يضر بسمعة المعهد او بانتظام العمل فيه يستهدف للعقوبات التالية :

١ ـ التانيب

٢ ـ حسم الراتب لمدة لا تتجاوز عشرة ايام مرة واحدة في السنة .

٣ ـ حسم الراتب لمدة لا تتجاوز الشهر .

٤ ـ تاخير الترقية لمدة اقصاها سنتان .

٥ ـ الصرف من الخدمة دون تعويض .

يفرض هذه العقوبات رئيس المعهد بقرار معلل يبلغه الى صاحب العلاقة بكتاب مضمون مع اشعار بالاستلام .ولصاحب العلاقة الحق بالاعتراض على العقوبات الثالثة والرابعة والخامسة امام هيئة التأديب ضمن مهلة عشرة ايام من تاريخ ابلاغه القرار . ولهذه الهيئة الحق بالموافقة على العقوبة او باستبدالها او بالغائها .

المادة ٢٧ ـ اذا اعترض صاحب العلاقة يبلغ ذلك الى رئيس المعهد الذي يتوجب عليه ايداع هيئة التأديب جميع الاوراق المتعلقة بالمعترض .

ويحق لصاحب العلاقة ان يطلع على الاوراق وينسخ منها ما يراه لازما للدفاع عن نفسه ويستعين بمحام امام هيئة التأديب . واذا لم يحضر الجلسة بالذات ينظر بالقضية استنادا الى الاوراق .

المادة ٢٨ ـ تؤلف هيئة التأديب المشار اليها من :

١ ـ قاض تنتدبه وزارة العدل رئيسا

٢ ـ مفتش تنتدبه وزارة التربية عضوا

٣ ـ مفتش تنتدبه وزارة الشؤون الاجتماعية عضوا

يتخذ المجلس قراراته باكثرية الاصوات وتكون قراراته نهائية .

الفصل الرابع ـ في الصرف من الخدمة

المادة ٢٩ ـ يحق لرئيس المعهد ان يصرف من الخدمه اي فرد من افراد الهيئة التعليمية على ان يرسل اليه بذلك كتابا مضمونا مع الاشعار بالاستلام قبل الخامس عشر من شهر تموز من كل سنة والا اعتبر مرتبطا بالمعهد للسنة المدرسية التالية .

واذا حصل الصرف خلال السنة الدراسية لغير الاسباب التأديبية او الصحية بناء على قرار اللجنة الطبية يتوجب على رئيس المعهد دفع مرتباته حتى اخر السنة الدراسيه .

المواد الواردة في مشروع التعديل

وفي ما يلي نص المواد كما وردت في مشروع القانون الذي وضعته نقابة المعلمين والمتعلقة بشؤون التأديب والصرف:

الفصل الثالث في التاديب

المادة ٢٧ ـ اذا اهمل أحد أفراد الهيئة التعليمية واجباته في حفظ النظام والتدريس والتربية او ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون او تغيب دون عذر مشروع أو تصرف تصرفا يضر بسمعة المدرسة أو بانتظام العمل فيها يستهدف

للعقوبات التالية :

١ ـ التنبيه خطيا

٢ ـ حسم الراتب لمدة لا تتجاوز اسبوع مرة واحدة في السنة ٠

٣ ـ حسم الراتب لمدة شهر واحد في السنة ٠

٤ ـ تأخير الترقية لمدة اقصاها سنتان ٠

٥ ـ الصرف من الخدمة دون تعويض ٠

يفرض العقوبة رئيس المدرسة مباشرة ٠ ويفرض العقوبات الاخرى رئيس المدرسة بعد موافقة مجلس معلمي المدرسة على ان يبلغ صاحب العلاقة القرار معللا بكتاب مضمون مع الاشعار بالاستلام ولصاحب العلاقة الحق بالاعتراض ضمن مهلة شهر من تاريخ تبلغه القرار على العقوبات الثلاث الاخيرة أمام اللجنة التحكيمية المنصوص عليها في المادة ٢٨ من هذا القانون ٠

ولهذه اللجنة الحق بالموافقة على العقوبة او استبدالها أو الغائها وفي الحالة الاخيرة على صاحب المدرسة اعادة صاحب العلاقة الى عمله والتعويض عليه بالعطل والضرر ويترك للجنة تقدير قيمة هذا التعويض ٠ وفي جميع الحالات على اللجنة ان تعطي قرارها بمهلة اقصاها شهران من تاريخ تقديم الاعتراض ٠

المادة ٢٨ ـ تؤلف اللجنة التحكيمية في المدارس الخاصة بمرسوم بناء على اقتراح وزير العمل والشؤون الاجتماعية على الوجه التالي :

١ ـ قاض تنتدبه وزارة العدل رئيسا ٠

٢ ـ مفتش تنتدبه وزارة التربية الوطنية عضوا ٠

٣ ـ مفتش تنتدبه وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عضوا ٠

٤ ـ ثلاثة ممثلين عن المعلمين تنتدبهم نقابة المعلمين احدهم رديفا ٠

٥ ـ ثلاثة ممثلين عن اصحاب المدارس احدهم رديفا ٠

المادة ٢٩ ـ اذا اراد رئيس المدرسة ان يصرف من الخدمة اي فرد من أفراد الهيئة التعليمية عليه ان يبلغ صاحب العلاقة قرار الصرف بكتاب مضمون مع الاشعار بالاستلام قبل الخامس من شهر تموز من كل سنة والا اعتبر مرتبطا بالمدرسة للسنة المدرسية التالية ٠

ـ اذا حصل الصرف خلال السنة الدراسية لغير الاسباب التأديبية أو الصحية بناء على قرار اللجنة الطبية المختصة بالموظفين في وزارة الصحة العامة يتوجب على رئيس المدرسة دفع مجموع مرتباته حتى اخر السنة المدرسية مع مراعاة نص الفقرة الثالثة من هذه المادة ٠

ـ في حالات الصرف غير التأديبي او الصحي لصاحب العلاقة ان يعترض خلال شهرين امام اللجنة التحكيمية المشار اليها في المادة ٣٨ وعلى هذه اللجنة :

١ اعادة صاحب العلاقة الى عمله اذا ثبت ان الصرف لاسباب نقابية أو بسبب مطالبة صاحب العلاقة بحقوقه القانونية ٠

٢ ـ الموافقة على الصرف اذا وجدت اللجنة اسبابا موجبة عند الادارة، وعندها تفرض على المدرسة عطلا وضررا بمعدل شهرين عن كل سنة خدمة حتى العاشرة وثلاثة اشهر عن كل سنة خدمة اذا كانت مدة الخدمة اكثر من عشر

سنوات ، والا اعتبر صاحب العلاقة مرتبطا بالمدرسة وقرار الصرف لاغيا .

ـ يعتمد في تصفية تعويض العطل والضرر اساس الراتب المستحق عند الصرف .

ـ تفصل اللجنة في الخلافات بصورة نهائية وتعطي قرارها بمهلة اقصاها شهران من تاريخ تقديم الاعتراض .

حكم يبطل الصرف بسبب الاضراب

يعاني المعلمون في المدارس الخاصة الامرين ، من الصرف الكيفي والتعسفي ، وخلال مراجعة مصادر هذا الكتاب وقفنا على حكم مهم اصدرته « هيئة التأديب لافراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة » في قضية مدرسه شملتها قرارات الصرف خلال اضراب معلمي المدارس الخاصة عام ١٩٦٨ ، ويعتبر هذا الحكم مرجعا قانونيا بالغ الاهمية بالنسبة للذين يقعون ضحية الصرف التعسفي ، ولذلك نعرض في ما يلي مضمونه:

جاء في مقدمة الحكم انه اثناء الاضراب الذي اعلنته نقابة المعلمين بتاريخ ٤ـ١٢ـ١٩٦٨ اقدم مدير مدرسه السنابل على صرف المعلمة ليلى احمد يحي بركات تأديبيا بسبب الاضراب، وبتاريخ ١٤ـ١٢ـ١٩٦٨ اعترضت المعلمة المذكورة على قرار الصرف لدى « هيئة التأديب » طالبة اعادتها الى

عملها .

وبتاريخ ٢٦_٦_١٩٦٩ صدر حكم هيئة التأديب، وبعد ان عرض الحكم لوقائع القضية وقبلها في الشكل والاساس ، جاء فيه :

«وبما ان المعترض عليها تسند قرارها في الدرجة الاولى الى تحريض الجهة المعترضة المدرسين والطلاب على الاضراب واشتراكها في الاضراب يوم الرابع من كانون الاول ١٩٦٨ ، ونسب اليها اخلالها بالبند السادس من العقد الذي يحظر عليها الاضراب الكلي او الجزئي او التحريض عليه وتنسب اليها عدم الكفاءة والحاق الضرر بالمدرسة وسمعتها واهمال واجبات التدريس والتربية فيها .

وبما ان حرية الاضراب هي احدى الحريات العامه نظر لكونها ترمي الى الحفاظ على مصالح الانسان الجوهريه والامور الاساسية في حياته وقد اقرها المشترع اللبناني في قانون تنظيم العقود الجماعيه عندما نصت المادة ٦٣ منه على ان يكون غير شرعي كل توقف عن العمل من قبل الاجراء او ارباب العمل بسبب نزاع عمل جماعي قبل واثناء مرحلة التحكيم ، مما يستنتج منه ان المشترع يعتبر الاضراب الحاصل في غير هذه الحالة شرعيا .

وبما انه انطلاقا من اعتبار الاضراب ممارسة لاحدى الحريات العامة يعتبر الاجتهاد بان تعهد الاجير بعدم اللجوء الى الاضراب باطلا بطلانا مطلقا ويتعلق بالانتظام العام :

وبما ان المادة ٦ من العقد الجاري بين الفريقين تكون باطلة بطلانا مطلقا .

وبما ان الاجتهاد وقد استقر على اعتبار الاضراب سببا لوقف تنفيذ عقد العمل لا لفسخه .

وذلك ما لم يثبت رب العمل ان العامل ارتكب خطأ جسيما تقدر المحاكم على ضوء كافة الاعتبارات المتعلقة بكل حالة على حدة ٠

وبما ان تضامن الجهه المعترضه مع رفاقها من المعلمين واصرارها على الاضراب رغم تعهد المعترض عليه بدفع جميع الزيادات المطالبة بها ، لا يؤلف خطأ جسيما من قبلها اذ ان الاضراب لا يرمي الى تحقيق مطالب فرد أو عدة افراد من المعلمين ، انما يرمي الى تحسين وضع الهيئة التعليمية بصورة عامه ولن يتحقق هذا الهدف ما لم يتضامن المعلمون جميعا ٠

وبما ان المعترض عليه لم ينسب الى المعترضة اي خطا جسيم ولا يمكن اعتبار تحريض المعترضه للمعلمين والتلامذة على الاضراب كافيا لتكوين ذلك الخطأ طالما ان التحريض المذكور لم يتجاوز حدود الاقناع ولم يتعرض لحرية العمل ٠

وبما انه لا يمكن ان يؤاخذ المعلم على تضامنه مع رفاقه في الاضراب الذي دعت اليه نقابتهم بحجة انه غير ملزم بالتقيد بقرارات النقابه ، وان عدم تقيده بها لا يعرضه لاي ضرر مادي او معنوي لانه ما من شك بانه من الطبيعي ان يتضامن المعلم مع رفاقه بقطع النظر عن مصلحته الشخصية وان يشد ازر رفاقه في الامور التي لا مصلحة له فيها لكي يبادلوه بالمثل عندما يحتاج الى مساعدتهم وتضامنهم ، ولكي يبقى منضويا في الجسم النقابي الذي يؤلف الضمانة الكبيرة للدفاع عن مصالح النقابيين واخيرا لان عدم اشتراك المعلم مع نقابته في الاضراب الذي دعت اليه ، يؤدي الى تصديع صفوف النقابة واضعافها وفقدان فعاليتها وتاثيرها وبالتالي الى حرمان المعلم من وسيلة فعالة وهامة للدفاع عن مصالحه وشؤونه وتحسين اوضاعه ورفع مستواه الادبي والمادي ٠

وبما ان قانون المعلمين حدد على وجه الحصر المواد الواردة في القوانين والانظمة المتعلقه بالهيئة التعليمية في

المدارس الرسمية والتي تطبق على الهيئه التعليمية في المدارس الخاصة وهي تتعلق وفقا للمادة ٧ من قانون المعلمين بشروط التعيين ووفقا للمادة ٢٠ بسلسلة الرواتب ، بحيث لا يجوز اطلاقا التوسع في تفسير المواد المذكورة وهي غاية في الصراحة للقول بان المعلمين في المدارس الخاصه يخضعون لنظام الموظفين بكامله .

وبما ان وجود بعض الشبه بين المعلم في المدرسة الخاصة والمعلم في المدرسة الرسمية لا يؤدي الى اعتبار الاول موظفا نظرا للاختلاف الجذري القائم بين كل من القطاعين اللذين يعمل فيه كل منهما . فالاول يعمل في القطاع الخاص والاخر في القطاع العام ولا يمكن بالتالي اعتبار قوانين القطاع العام قوانين عامة بالنسبة للقطاعين اذ ان لكل منهما انظمته ومقاييسه وقوانينه .

وبما ان المادة ٥٢ من قانون المعلمين في المدارس الخاصة نصت على ان نقابات افراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة تخضع لنظام النقابات المنصوص عليه في قانون العمل ، ولا يجوز بالتالى اخضاعها لقوانين اخرى غير القانون المذكور .

وبما ان عدم وجود نص في قانون العمل يكرس حق الاضراب لا يؤلف دليلا على ان الاضراب غير جائز ، لانه من المبادىء القانونية الاولية جواز كل ما لم يحظره القانون .

وبما ان قرار صرف المعترضة من الخدمة يكون بالتالي مستوجب الابطال لعدم قانونيته .

لذلك

نحكم بالاتفاق بقبول الاعتراض في الشكل ، وفي الاساس بابطال القرار المعترض عليه واعتباره كأنه لم يكن ، وبتضمين المعترض عليه الرسوم والمصاريف ، قرارا وجاهيا اعطي بتاريخ ٢٦-٦-١٩٦٩ .

الكاتب	العضو	العضو	الرئيس

الفهـــرس

صفحة

مراجع الكتـــاب

١ ـ منشورات احصائية صادرة عن وزارتي التربيـة والتصميـم ·

٢ ـ منشورات نقابة المعلمين في المدارس الخـاصـة (١٩٣٨ ـ ١٩٧٣)

٣ ـ بيانات الهيئة التعليميـة في المدارس الرسميـة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣)

٤ ـ تعاميم وقرارات وزارة التربية الوطنية ·

٥ ـ تصريحـات المسؤولين ·

٦ ـ الصحف اللبنانية ·

٧ ـ مقابلات مع معلمين في القطاعين الرسمي والخاص

محتويات الكتاب :

عرض شامل لاضرابات المعلمين

بين عام ١٩٤١ - ١٩٧٣

٤ رؤساء حكومات يواجهون

١٥ اضراباً للمعلمين

كيف واجه رياض الصلح اضراب المعلمين ؟

حكم قضائي عام ١٩٦٩ يبطل

الصرف بسبب الاضراب

يخصص ٢٥٪ من ريع هذا الكتاب
للمعلمين المصروفين

الثمن ٢٠٠ ق.ل.



للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research



umam
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research